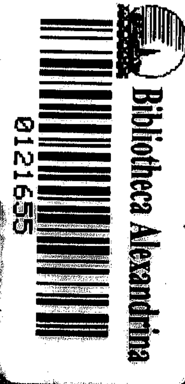
صفقات السلاح المشبوهة

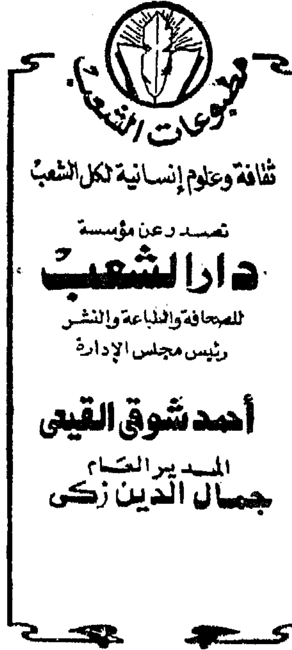
وحرب الخليج





• الصحفي الألماني يورجين روث

• ترجمة د. سامي أبو يحيى





ستظل القاهرة .. دائما قلب العروبة والإسلام النابض.. تتبوأ مكانتها التاريخية والحضارية .. في عالم الفكر والثقافة والنشر !!

الإدارة : ٩٢ شارع قصر العينى - بالقاهرة
ت ٣٥٥١٨١٠/٣٥٥١٨١٨/٣٥٤٣٨٠٠/٣٥٥٧٧٣٠
تلكس دولى : ٢٠٥٧٤
ص . ب ١٤ رقم بريدى ١١٥١٦





صفقة السلاح المشبوهة
وحرب الخليج

للصحفي الألماني. يورجين روث

ترجمة: د. سامي أبو يحيى

١٩٩٠م

مطبوعات
الشعب
سلسلة
ثقافية
اعلامية
تصدرها

مؤسسة
دار الشعب
للصحافة
والطباعة
والنشر

رئيس قطاع النشر

سعاد قنديل

صفقـــات
الســـلاح
المشـــبوهة
وحــــرب
الخليـــج

مقدمة الناشر

سيطر على العمل السياسى عبر العصور صراع بين القيم والاخلاق فى جانب والمصالح فى جانب آخر . وهو صراع انتهى منذ القرن الثامن عشر بانتصار ساحق للمصالح بكل أسف !! وخروج القيم والأخلاق من المعركة اسيرة للمصالح تستخدمها لتحقيق المزيد من أهدافها !

واذا كان الكثير من الأحداث التى تتسم بالفضائح أحيانا توحى بأن الصراع مازال مستمرا الا أنها فى الواقع ظواهر كاذبة تحمل فى جوهرها استخدام القيم والاخلاق سلاحا لتحقيق المكاسب لمجموعات المصالح .. !

واقرب مثال يجسد هذه الحقيقة الوثيقة الصلة بموضوع هذا الكتاب هو المعركة التى دارت فى الولايات المتحدة بين الرئيس الامريكى بوش فور تعيينه والكونجرس حول المرشح لمنصب وزير الدفاع ((جون تاور)) !

فقد اتهمه الكونجرس بشرب الخمر وكثرة العلاقات النسائية وعلاقاته بشركات السلاح وانتهت المعركة بسقوط ((تاور)) فى الترشيح واجبار ((بوش)) على اختيار بديل له .

والغريب أن يأتى الاتهام من لجنة الدفاع بالكونجرس التى كان ((تاور)) نفسه رئيسا لها من قبل وعضوا فيها لسنوات سابقة . وعضوية الكونجرس أى السلطة التشريعية لا تقل أهمية عن عضوية السلطة التنفيذية خاصة وإن منصب رئيس لجنة الدفاع هو المقابل لمنصب وزير الدفاع . الأول فى السلطة التشريعية التى تعتمد الاعتمادات والثانى فى السلطة التنفيذية التى تنفق هذه الاعتمادات تحت رقابة الأول .

ومسألة شرب الخمر فى المجتمع الامريكى يصعب ان لم يكن يستحيل قبولها كاتهام حتى الادمان يعتبر مرضا وليس جريمة .

((وتاور)) نفسه رغم وعده بالتوقف عن شرب الخمر قال ان معظم أعضاء الكونجرس يتركون قاعة الاجتماعات لاختلاس لحظات بمكاتبهم لشرب كأس أو اثنين من الخمر ثم يعودون الى القاعة للتصويت حسب تعبيره الحرفى .. وانه يؤكد ان فى معظم مكاتب الاعضاء داخل مبنى الكونجرس توجد زجاجات الخمر المفضلة لكل منهم !!

وما يقال عن الخمر يمكن أن يقال عن النساء دون أن يكون فى الأمر اتهام أو جريمة .. !!

ومسألة العلاقة مع شركات انتاج السلاح هى اتهام عن علاقة شائعة .. فكثير من أعضاء الكونجرس بل وكل أعضاء لجنة الدفاع بالذات على علاقة مالية منتظمة مع هذه الشركات . ونادرا ما كان وزير الدفاع من خارج كبار موظفى أو مستشارى هذه الشركات حتى وزير الخارجية كثيرا ما كان واحدا منهم وابرز مثال على ذلك أن آخر وزير خارجية فى عهد ريجان هو ((شولتز)) الذى كان عضوا بمجلس ادارة واحدة من أكبر هذه الشركات وبعد خروجه من الوزارة مع ((ريجان)) عاد مرة أخرى الى مركزه عضوا بمجلس ادارة شركة جنرال موتورز .

وهكذا يتضح أن الاتهامات فى المجتمع الأمريكى هى فى الواقع ليست اتهامات بل سلوكا مألوفا.وأن الاخلاق والقيم كانت مجرد اداة فى يد الأغلبية بالكونجرس وهى من حزب غير حزب الرئيس ((بوش)) لفرض ارادتها عليه من بداية عهده وكان ((تاور)) هو ضحية تصفية الحسابات تحت اسم الاخلاق والقيم !!

وكان ((بوش)) يحاول منذ اللحظات الأولى له فى السلطة تأجيل الصدام مع ((الكونجرس)) الذى يسيطر عليه الحزب ((الديمقراطى)) المعارض له بينما كان الحزب ((الديمقراطى)) متعجلا للمعركة ويريدها منذ البداية والمعركة لم تكن فى جوهرها حول ((تاور)) ولكنها كانت على صناعة القرار فى عهد ((بوش)) ولم تكن الأخلاق والقيم سوى اداة الصراع لحساب مصالح فريق ضد مصالح فريق آخر !

والواضح مدى سيطرة شركات السلاح على السلطة فى الولايات المتحدة تنفيذية كانت أو تشريعية .

ونشاط شركات السلاح المخرب قديم من عمر هذه الشركات ويكفى أن نقرأ تقرير لجنة التحقيقات التى شكلتها عصبة الأمم بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى لنرى أن الحقيقة لم تتغير . فالتقرير يقول :

□ أن شركات السلاح كان لها دور نشط فى اثارة مشاعر الحرب ودفع دولها الى سياسات عدوانية وذلك من أجل زيادة تسليحها .

□ ان شركات السلاح نشرت تقارير كاذبة حول تسليح الدول المختلفة وذلك بهدف تصعيد معدلات الانفاق الحربى .

□ ان هذه الشركات أثرت فى الرأى العام وذلك من خلال السيطرة على الصحف فى دولها أو فى دول العالم الأخرى .

□ أن هذه الشركات نظمت الساحة الدولية بقدر من تقسيم الاختصاصات أو توزيع الاسواق بما يتيح لها زيادة سباق التسلح باثارة دولة ضد أخرى .

□ نظمت هذه الشركات نفسها فى احتكارات عالمية بما يتيح لها السيطرة على أسعار الأسلحة ومعدلات الأرباح المناسبة لها .

ولو أننا حذفنا تاريخ هذا التقرير وهو سنة ١٩١٩ لكان من الممكن ان يكون صادرا بالامس أو اليوم أو ربما بالغد .

وهو ما يصل بنا الى كتابنا الذى يعتبر فى مجمله تحقيقا صحفيا حول مشكلة الشركات التى استغلت فرصة الحرب العراقية الايرانية لتحقيق مكاسب هائلة حتى لو كان ذلك على حساب الدمار باستمرار الحرب .

واختيارنا ليس تعبيرا عن موقف مع طرف ضد آخر بقدر ما هو موقف لكشف الدور المخيف لشركات السلاح واساليب هذه الشركات التى لا يقف فى طريقها حدود دول ولا قوانين وعقوبات بل ولا قيم واخلاق حتى فى تعاملها مع بعضها .

فالمعلومات التى يقدمها هذا الكتاب يجب النظر اليها ليس فى اطار الحرب بين العراق وايران ولكن من منظور الحرب فى أى مكان وبين أى اطراف .

واذا كانت المعلومة فى بعض صفحات الكتاب تبدو وكأنها قصة بوليسية فان ذلك لا يجب أن يطغى على الحقيقة وهو دور هذه الشركات فى العمل على استمرار الحرب .. أى حرب .. حتى تستطيع أن تبيع وتكسب وليس المهم اذا كان ذلك يقابله موت ودمار لاطراف الحرب .

فالشركات تقدم شهادات مزورة حول مكان توصيل السلاح اليه ولديها خريطة للعالم عن الاماكن التى يمكن الحصول منها على هذه الشهادات .

وهى تستخدم وســـائل نقل متعددة من سفن الى طائرات فقطارات وسيارات حتى يصعب متابعتها .

وهى تنقل السلاح مفككا وتجمعه فى مراكز بعيدة عن الدول التى تمنـــع تصدير السلاح الى مناطق الحرب .

أن هذه الشركات تعمل وان كان بسرية تامة الا أنها سرية ليست خافية على الحكومات التى تغمض عيونها عمدا لتسهيل مهمة الشركات وبحسابات اقتصادية أو سياسية خاصة بهذه الحكومات .

ان الدول التى وردت أسماؤها فى الكتاب يتضح أن سلوكها يتعارض الى حد التناقض مع بياناتها وسياساتها المعلنة .

كثير من الحقائق يمكن استخلاصـــها من الوقائع التى يجب أن تكـــون موضع دراسة جادة !

تقديم المترجم

مازالت الترجمة المعاصرة من اللغة الالمانية الى العربية والعكس قليلة وخاصة اذا قورنت بحركة الترجمة من اللغة الانجليزية والفرنسية الى العربية أو الترجمة من العربية اليهما .

والأمر المؤكد أن الكتب والدوريات التى تستحق الترجمة من اللغة الألمانية الى العربية كثيرة بل ومتعددة المجالات . ولكن الملاحظ أن حركة المتابعة مازالت محدودة للغاية . كما أن اهتمام العالم العربى بالانتاج الثقافى الألمانى هو شبه معدوم أو شيء هامشي ، وذلك سواء على الصعيد الرسمى أو الشعبى .

فهناك عشرات الدراسات ورسائل الدكتوراه والماجستير التى أعدها الدارسون العرب فى ألمانيا الاتحادية سواء أكانت فى مجال التكنولوجيا أم الدراسات الانسانية . هذا غير المواضيع الهامة التى يعالجها المؤلفون الألمان فى الميادين الأدبية والاجتماعية والثقافية والسياسية ولا تجد لها صدى لدى بعثاتنا الدبلوماسية فى بون أو حتى فى اطار انشطتنا الثقافية التى تمارسها مؤسسات القطاع الخاص ..

وترجع اهمية هذا الكتاب الذى اخترته للصحفى الالمانى ليس فقط لمعالجة موضوع مهم مثل حرب الخليج بل لأن ترجمته للعربية تضع أمام القارىء العربى تفاصيل الأساليب الملتوية وطرق التمويه التى يتخذها سماسرة السلاح ورجال الأعمال سواء بالتواطؤ مع الشركات متعددة الجنسيات أو دوائر حكومية وشبه حكومية فى دول مختلفة . وذلك من اجل تحقيق مصالحهم الذاتية فى المزيد من الأرباح خاصة وان الضحايا فى هذه الحالة بالذات ليسوا سوى عرب أو مسلمين فى منطقة الشرق الأوسط التى يصفونها بالارهاب فى كل مناسبة .

ومن سخريات القدر أن شبكة الاتصالات الصهيونية تستغل الظروف كما يوضح المؤلف ذلك لتحقيق مخططاتها باكمال حلقة الاخطبوط الدوالية لتهريب الأسلحة الى شرقنا العربى الاسلامى بهدف اطالة أمد الحروب فى المنطقة وأضعاف أحد الطرفين ان لم يكن الطرفان معا لتبقى لهم السيطرة على مقدرات المنطقة دون منازع أو رقيب .

وقد التزمت فى ترجمة الكتاب بتقديم المضمون وكأنه كتاب غير مترجم . وهذا يعنى أننى لم اتقيد بالترجمة الحرفية . اذ حاولت جهدى نقل المضمون الألمانى بأسلوب عربى سهل الفهم بعيد عن التعقيدات .

وقد استبعدت فصلين من الكتاب الاصلى فى الترجمة . اذ اعتقد انه لا فائدة منهما للقارىء . ويدور الفصل الاول منهما حول خلفية حرب الخليج من وجهة نظر المؤلف الألمانى والفصل الثانى منها عن اهمال دوائر القضاء فى المانيا الملاحقة المسؤولين عن تهريب الاسلحة . فاننى اعتقد أن وجهة نظر المؤلف المتعلقة بخلفية هذا الحرب ليست مقياسا لآراء القراء العرب فى هذا الموضوع ولذلك لم اثقل عليهم بتفاصيل قد لا يتفقون فيها مع موقف كاتبها . كما اننى أردت بالنسبة لدوائر القضاء الألمانية التخفيف عن القراء من جهد محاولة فهم نظام الحكم الاتحادى فى المانيا الغربية وما يتبعه من تعقيدات ادارية قضائية لا يدركها بالضرورة حتى من يعيش فى هذه البلاد منذ سنوات طويلة .

ويدعونى واجب الامانة أن اشير الى استبعادى لكثير من التفاصيل الدقيقة التى وردت فى الأصل الألمانى لأنى اعتقد أنها تهم القارىء الألمانى فقط . ولما كانت الترجمة لهذا الكتاب بالعربية فقد قدمت جوهر المعلومات التى تقع ضمن دائرة الاهتمام للقارىء العربى .

ويجد القارىء فى ختام الكتاب ملحقا خاصا يضم مجموعة من الوثائق باللغة لاانجليزية هى عبارة عن فواتير حسابات ... وعروض ... وتصاريح تصدير ومستندات جمركية ... لعل الباحث الذى يهمه الوضوع يجد فيها فائدة لمتابعة دراساته المتخصصة .

تصدير ومستندات جمركية ... لعل الباحث الذى يهمه الوضوع يجد
بون ١٩٨٩/١/٧ م

المترجم



التجارة قبل السياسة

هناك دول أوربية كثيرة تعد نفسها للتعامل مع ايران فى فترة ما بعد انتهاء الحرب • وتعتقد هذه الدول أن تزويد ايران بالسلاح سيكون عاملا مشجعا لبعض الزعماء الايرانيين بعد عهد الخمينى التعاون مع الغرب •

وحتى عدنان قاشقجى وهو من ألمع شخصيات تجارة السلاح يستخدم حجة تزويد ايران بالأسلحة من أجل التأثير فى توجيه التطور السياسى الايرانى فيقول :

« على الغرب أن يجمع كافة القوى فى ايران ـ بقدر استطاعته ـ بغرض تحطيم مصدر الطاقات المدمرة وهو يقصد بذلك نظام الخمينى •

وتعتبر دول حلف الأطلنطى ومنها جمهورية المانيا الاتحادية من طبقة الدول التى تزود ايران والعراق معا بالأسلحة • وتهدف هذه الدول الى تحقيق أهداف سياسية واقتصادية بعد انتهاء الحرب وذلك بغض النظر عن طموحاتها التجارية لكسب أسواق واسعة • وفى مقدمة أهدافها دعم نفوذها السياسى وشغل الفراغ الناتج عن ضعف دور الولايات المتحدة فى المنطقة وعلى وجه خاص فى ايران بعد الثورة •

وتبقى الأسباب الاقتصادية برغم ذلك كله تطغى على كل تفكير سياسى اذ تصل أسعار الأسلحة فى هذه الصفقات التجارية مع ايران الى عشرة أمثال السعر المألوف للأسلحة نفسها فى الأحوال العادية •

ونسمع عند مناقشة المسؤولية فى شركات انتاج السلاح ومؤسسات البيع تكرارا لنفس العبارات القديمة مثل « التجارة هى التجارة » ان لم ننتج نحن السلاح ونبيعه فان آخرين سيفعلون ذلك • والواقع أن مثل هذه الحجج لا يدفع ثمنها سوى الشعوب • سواء من مدنيين أو عسكريين •

وتكشف كلمات أحد منتجى السلاح الفرنسيين عن ذاتية الرؤية حتى ولو كانت على حساب الضحايا من الشعوب •• فهو يقول ماذا لو ابرم العراق وايران

اتفاقا للسلام فجأة .. ؟ . اننا فى هذه الحالة سوف نفقد السوق الايرانية الى الأبد .

وقد أوضح رئيس مجلس ادارة شركة فريتس - فيرز الألمانية للمؤلف جانبا آخر من منطق شركات السلاح فقال « اننا ان لم نلتزم بالعقود المبرمة قبل الحرب - حرب الخليج - فسوف يشهر بنا باعتبارنا لا نحترم توقيعنا على الاتفاقات الدولية .. ويضاف الى ذلك سؤال هو .. ماذا سيحدث لو ساد السلام ؟ ... فى هذه الحالة فاننا سوف لا نجد أى طلبات أخرى لبيع الأسلحة .

وهكذا يتأكد أن الأمر يتعلق بالأسواق . وان الشركات الأوربية لا تستطيع رفض الطلبات الايرانية فى خلال الحرب حتى تتاح لها فرصة المشاركة فى عقود اعادة التعمير عندما تتوقف الحرب . ثم ان هذه الشركات كانت مشغولة بمسألة هيمنة الولايات المتحدة على السوق الايرانية فى التسليح خلال عهد الشاه .

وتعود الأهمية التى يعلقها قطاع صناعة السلاح بأوربا على استمرار حرب الخليج الى المصالح الذاتية للدول المصدرة للسلاح . فنسبة التصدير من انتاج السلاح فى السويد تصل الى ٥٠٪ بينما هى فى فرنسا ٤٠٪ وتقع ضمن هذه المعدلات تقريبا دول حلف الأطلنطى . كما أنه يصعب اغفال ان تصدير السلاح يعتبر عامل موازنة للحفاظ على طاقات الانتاج فى هذه الأسواق المحلية . وهو ما دفع وكيل شركة تومسون C. S. F. الفرنسية للقول صراحة .. « اننا لا نسمح لأنفسنا بدعم قرارات حظر تصدير السلاح وذلك حتى لا نعرض قطاع التسليح الفرنسى للمخاطر . فماذا يحدث لو عقد العراق وايران اتفاقا للسلام فجأة ؟ .. فى هذه الحالة فاننا سوف نخسر السوق الايرانية الى الأبد . وهو بكل بساطة أمر غير مقبول . وكان هذا التصريح فى ٢٤ يوليو ١٩٨٧ .

وهناك حقيقة أساسية وهى أن وزارات الدفاع فى الدول الأوربية تحتاج الى الحصول على أسلحتها من قطاع الصناعات المحلية . ومع ذلك فان هذا القطاع الصناعى لابد وأن يعتمد على التصدير لتحقيق أعلى معدلات الربح . وخاصة وأن الشركات المنتجة للسلع المدنية مع الانتاج الحربى تدرك أن نسبة الأرباح من الانتاج الحربى أكبر بكثير منها فى الانتاج المدنى . وتزداد الرغبة فى التصدير بازدياد التنافس على الأسواق .

ولم يعد التنافس على الأسواق قاصرا على الدول الأوربيــة فقط بل لقــد دخلت دول العالم الثالث هذا المجال • وكانت البداية من أن الاعتماد على التسليح الذاتى يعتبر بالنسبة لهــذه الدول دلالة على الاســتقلال والحفاظ على الهــوية القومية •

واذا كانت دول العالم الثالث حتى سنة ١٩٦٠ لم يكن من بينهــا الا دولة واحدة لديها صواريخ من انتاجها الذاتى فانها قد وصلت هذه الأيام الى ٩ دول تنتج ٢٦ نوعا من الصواريخ المختلفة • ويقدر الخبراء المبالغ المخصصة لانتــاج الأسلحة بحوالى ١٣ مليار دولار أمريكى •

ولم تقف المنافسة فى أسواق السلاح بين الدول الأوربية التقليدية فى صناعة السلاح ودول العالم الثالث بل دخلت فيها أيضاً دول أوربية أخرى مثل السويد واليونان وسويسرا والنمسا وبلجيكا وأسبانيا • اهتمت هــذه الدول بتصــدير أسلحتها للحصول على الأرباح الضخمة بما يسمح لها بالاســتمرار فى الانتــاج وتغطية تكاليف الأبحاث والتطور التكنولوجى فى صناعة السلاح •

ولم تقف دول العالم الثالث عند حدود الانتاج للذات بل انه بحكم طبيعــة صناعة السلاح وتكاليفها اتجهت هى الأخرى الى المنافسة على التصدير ومن هذه الدول الهند والبرازيل واسرائيل وجنوب أفريقيــا وتايوان وكوريا الشــمالية والجنوبية والأرجنتين ومصر • وان كانت صــادرات الدول الصناعية الــكبرى تصل الى ٨٠٪ من صادرات السلاح • علماً بأن الدول النامية تســتورد حوالى ٩٠٪ من احتياجاتها من الأسلحة • وهو ما يشير الى أن هناك تحول فى ســوق السلاح العالمى ، وأن دول أوروبا تبذل الجهود لتفرض وجودها فيه •

ولعل من المفيد أن نرى موقع المانيا الاتحادية فى هذا المجال • وهنا تشــير الأرقام الرسمية الى أن نصيب الانتاج الحربى فى مبيعات هذه الشركة لا يتجاوز ١٠٪ من المبيعات • ولكن هذه النسبة لا تعطى صورة دقيقة اذا نظر من خــلال منظور الربح •

وكذلك شركة ديملر بنز بولاية باذن فورتنبيرج لا تكتفى بصناعة السيارات فقط بل هى تعتبر من أكبر شركات المانيا فى انتاج معدات الدفاع والنقل الجوى • وقد انتجت مع شركة بورشه مدرعة الاستطلاع « لوتس » وسيارة النقل المدرعة « فوكس » بالاضافة الى ذلك فهى تجرى اختبارا على ميدان خاص بالجيش الألمانى الغربى لدبابة حديثة محمولة على عجلات بدلا من الجنازير •

وكذلك تشترك الشركة مع شركات أخرى مثل A.E.G وشركة دورنيير وشركة M.T.U فى تزويد الجيش الألمانى بالأسلحة والمعروف أن شركة A.E.G • تصنع فى فرعها بمدينة أولم أجهزة الرادار للطائرة المقاتلة الأوربية تورنادو •

وقد ساهمت شركة بورشه المنتجة لسيارات السباق مساهمة رئيسية فى تطور الدبابة « ليو » • وكان من آخر منتجات هذه الشركة الدبابة « فيزل » •

وهناك مجموعة شركات « بودينسيفيرج » التى تتولى تزويد المقاتلة تورنادو بالمعدات الجوية من مقر مصانعها فى بلدة أوبرلينجن أما المدافع فى هذه الطائرة فتصنعها شركة ماوزرميزك التابعة لمجموعة شركات ديل بينما يصنع صلبها الاليكترونى فى شركة ليتيف التابعة لشركة ليتون •

ونجد أن شركة بوش ـ تيلديكس فى هايدلبيرج معروفة باعداد أنظمة A.B.S • وهى معروفة أيضاً بتصنيع التجهيزات الملاحية للسفن •

وهناك سويسرا أيضاً فى الانتاج الحربى • فشركة B.B.C السويسرية تطور فى فرعها بمدينة مانهايم الألمانية محركا كهربائيا للغواصات • وتعتبر شركة كونترافيس ببلدة سنوكاخ فرعا لشركة أوليكون بورله السويسرية التى تقوم بانتاج أجهزة التوجيه الاليكترونى للمدفعية ووسائل الدفاع الجوى •

ولعل الظاهرة التى تستحق الملاحظة فى انتاج السلاح هى التعاون الدولى من خلال الشركات متعددة الجنسيات • وقد يرجع توجه المنتجين الى مثل هذا الشكل رغبة فى الهروب من اجراءات الرقابة على التصدير لتعدد مواقع الانتاج • وان كانت هناك عوامل أخرى كثيرة تدفعهم الى ذلك •

وهذه نماذج من الانتاج المشترك ٠

** الطائرة المقاتلة « تيجر ٩٠ » تشـترك فى انتاجها المانيـا الاتحـادية وايطاليا وأسبانيا وبريطانيا ٠

** الأسلحة المضادة للدبابات تنتجها شركات مشتركة من كندا وفرنسـا وايطاليا وأسبانيا وبريطانيا والولايات المتحدة ٠

** الصواريخ هوك المعتادة للطائرات تشترك فى انتاجها شركات بلجيكا وايطاليا واليونان وتركيا ٠

** وتشترك فى تصنيع مضادات الطائرات كل من المانيا الاتحادية واليونان وايطاليا وهولندا وتركيا ٠

كما نلاحظ أيضاً اختلاف القيود المفروضة على تصدير الأسلحة ان وجدت من دولة الى أخرى من هذه الدول المنتجة للسلاح المشـترك ٠ وبالتالى تكون أفضل وسائل تجنب القيود التى تفرضها قوانين التصـدير فى الدول المنتجة وهى التعاون فى التصنيع وهكذا يؤدى ازدهار تجارة السلاح الى زيادة « الجشـع بما يخلق مجالات الربح وقنوات لشركات الوساطة ٠ وهى تعطى لها أيضا قدرات هائلة على الحركة لتقديم السـلاح الى من يريـده ٠ وتتشـكل بذلك قنوات وشبكات اتصال تحقق مكاسب هائلة وتجعل من أعمال الوساطة نشاطا مزدهرا فى تجارة السلاح ٠



التسليح الأمريكى لإيران

فرضت الولايات المتحدة عقوبات مختلفة على ايران ومنها حظر تزويدها بالاسلحة وذلك نتيجة احتلال الحرس الثورى الايرانى لسفارة الولايات المتحدة بطهران فى ٤ نوفمبر (تشرين الثانى) سنة ١٩٧٩ .

وحدث فى الفترة بين شهرى مارس (آذار) ويونيو (حزيران) سنة ١٩٨٤ أن قامت مجموعات موالية لايران بخطف سبعة مواطنين أمريكيين بلبنان منهم رئيس شعبة المخابرات المركزية فى لبنان .

وقد حاول الأمريكيون تحرير الرهائن بأى وسيلة ممكنة . وذكرت مجلة الشراع اللبنانية بعد سبع سنوات تماما من تاريخ احتلال السفارة الأمريكية بطهران انه رغم العقوبات المفروضة على ايران وقرار حظر تصدير الأسلحة اليها فان الولايات المتحدة زودت ايران بالسلاح وذلك بغرض الافراج عن الرهائن الأمريكيين بلبنان ولتحسين العلاقات الأمريكية الايرانية . وهو ما يوضح التناقض الفاضح بين القرارات والبيانات المعلنة وبين السياسة الحقيقية المتبعة .

واشترك فى عملية تزويد ايران بالأسلحة الأمريكية كل من المخابرات المركزية الأمريكية ـ C.I.A ـ والكولونيل أوليفر نورث من مجلس الأمن القومى الأمريكى والحكومة الاسرائيلية وتجار أسلحة معروفون عالميا بالاضافة الى ممثلين عن ايران .

ويستدل من التحقيقات التى أجريت حول القضية أن مستشار الأمن القومى الأمريكى ـ جون بوند يكس ـ قد قدم مذكرة الى الرئيس الأمريكى شارحا الحاجة الضرورية الى القيام بعملية سرية . وطلب موافقة الرئيس الأمريكى للتصريح بتنفيذها ومضمون هذه المذكرة هو :

** أرسل الينا رئيس الوزراء الاسرائيلى بيريز فى هذا الاسبوع مستشاره الخاص فى شئون الارهاب الذى قدم لنا اقتراحا يهدف الى دعم حكومة معتدلة فى ايران وذلك بتعاون محدد من جانب الولايات المتحدة .

وأوضح أن اسرائيل قلقة من ضعف الموقف الايرانى فى حرب الخليج وأن هذا الضعف يؤدى إلى مزيد من التطرف الداخلى كما يؤدى الى زيادة النفوذ السوفيتى فى منطقة الخليج • وهو ما يشكل تهديدا خطيرا بالنسبة لاسرائيل •

وبهذا ترى اسرائيل أن العمل فى اتجاه المحافظة على ميزان القوى فى هذه المنطقة هو أمر حيوى •

والخطة المقترحة من اسرائيل تقوم على ضرورة دعم العناصر الايرانية المعتدلة والموالية للغرب حتى تصل الى السلطة فى ايران • وذلك يتحقق من خلال تزويدها بالأسلحة فيمكنها أن تثبت وجودها وجدارتها فى الحرب الدائرة وفى مقاومة النفوذ الشيوعى بالمنطقة •

وتعتقد اسرائيل عن اقتناع بأن ايران فى حاجة ماسة الى العتاد الحربى والاستشارات المتخصصة والمعلومات الخاصة بالمخابرات كما تعتقد اسرائيل أن تزويد ايران بذلك كله يؤدى على المدى الطويل الى تغييرات ايجابية على المستوى الأيديولوجى داخل حكومة ايران • يضاف الى ذلك حقيقة أن المساعدة سوف تنعكس بالايجاب على علاقة ايران بمن يدعمها • وهو ما يتيح الذين يزودون ايران بالسلاح من الحصول على امكانية التأثير فى الاحداث على المدى القصير •

ويستطرد مستشار الأمن القومى فى مذكرته قائلا :

** انه بما أن مبيعات الأسلحة الاسرائيلية تشكل بحد ذاتها خروجا عن اجراءات المقاطعة لايران فقد أصبح من الضرورى الحصول على تصريح من قبل الرئيس للسماح بتنفيذ هذه العملية من خلال المخابرات •

وأنه عند تنفيذ هذا التصريح فاننا لن نتدخل • واسرائيل تريد أن نبدأ من أول يناير (كانون الثانى) ١٩٨٦ بتزويد ايران بصواريخ توى على أن تقوم الولايات المتحدة بتزويد اسرائيل بهذه الصواريخ لتعويض المخزون الاسرائيلى منها •

هذا وقد ابلغ الايرانيون عن حاجتهم الى أربعة آلاف صاروخ من نوع توى لاستخدامها من قواعد الاطلاق التى لديهم • وكل المطلوب من الولايات المتحدة هو تعويض اسرائيل عن الخفض فى مخزونها من هذه الصواريخ خلال ٣٠ يوما •

وقد تم لقاء من اللقاءات الكثيرة التى جرت للتحضير لعملية توريد الأسلحة فى مدينة فرانكفورت وبالتحديد فى فندق كونتيننتال قرب محطة القطارات الرئيسية •

والأشخاص الذين حضروا هذه اللقاءات هم أوليفر نورث وتاجر السلاح جوربانيفار واميرام نير مستشار رئيس وزراء اسرائيل لمكافحة الارهاب وممثل عن طهران ذو صلة بتاجير السلاح المذكور وكان ذلك فى شهر فبراير سنة ١٩٨٦ •

وحول هذه التفصيلات ذكر جوربا نيفار أمام لجنة التحقيقات التى شكلها مجلس الشيوخ الأمريكى أن :

هذا اللقاء تم بين الأول والخامس من شهر فبراير (شباط) بمدينة فرانكفورت • وأن البعثة الايرانية كانت تقيم أيضا فى نفس الفندق • وهى تتكون من أعضاء بمكتب رئيس الوزراء بالاضافة الى ضباط من جهاز المخابرات •

انه لقاء تاريخى • فبعد انقطاع الاتصالات لمدة سبعة أعوام يلتقى موظفون من قمة هرم السلطة فى البلدين ، وفى اجتماع هام بل ولمهمة كبيرة وهى التداول بشأن تفاصيل المعلومات الأمنية عن نشاط السوفيت والعراقيين •

والمهم أنه كان لنتائج التحقيقات حول هذه اللقاءات صدى فاضح على الرأى العام الأمريكى بعكس أوربا التى لم تكترث • اذ أن صواريخ توى الأمريكية التى دار حولها التحقيق لا تمثل الا نسبة تافهة مما صدر من أسلحة أوربية لايران •



■ دور مجاهدى أفغانستان

قام مراسل صحيفة ((جونيش)) : ومعناها باللغة العربية الايام بزيارة فى شهر اغسطس ١٩٨٧ للمجاهدين الافغان الذين تدعمهم الولايات المتحدة . وأثناء اقامته بين هؤلاء المناضلين من أجل الحرية اتاحوا له الاطلاع على أحدث أسلحتهم ، وخاصة صوارنخ سام ٧ المضادة للطائرات وصواريخ

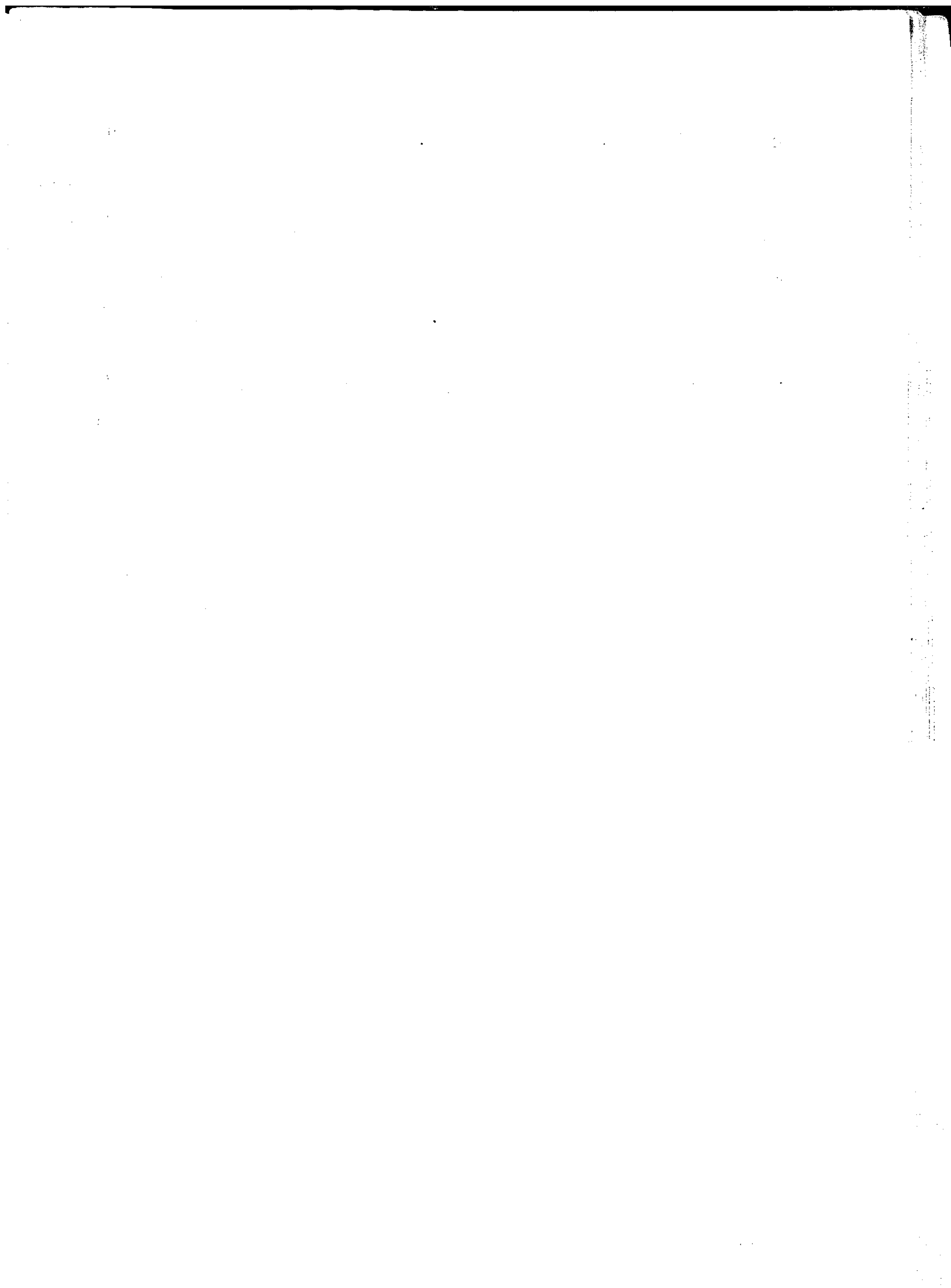
ستينجر المضادة للطائرات ايضا . واعلمه المجاهدون ان هذين النمطين مخصصان لايران باعتبارها المستخدم الأخير لهما .

وهذا يعنى أن المجاهدين الأفغان المعادين للشيوعية لم يكونوا الا وسطاء فقط .

وقد جاء فى تقرير أوردته صحيفة جونيش المذكرة فى ١٩٨٧/٨/٢٣ أن الايرانيين لا يدفعون للأفغان مقابل كل صاروخ من ستينجر الذى يطلق من على الكتف الا مبلغ ٢٠٠٠ (ألفى) دولار ، بينما يبلغ ثمنه الحقيقى ٢٥ ألف دولار . وما يدفعونه كثمن لصاروخ سام ٧ مع قاعدة اطلاقه لا يبلغ الا ٨٠٠ دولار فقط وأوردت الصحيفة أن وسيلة الدفع ليست عملة الدولار المتداولة بل قيمتها من الهيروين الأبيض عالى التركيز ، حيث تحول القيمة المعادلة للهيروين الى مبالغ على ارقام حسابات مشايخ وأمراء العشائر الأفغان فى المصارف السويسرية . أما خلفية هذه التجارة على النمط الشرقى فهى واضحة : ان الحرب فى منطقة الخليج تتطلب دائما مساعدات مستمرة . ومن أجل شراء الأسلحة وتجنب اجراءات المقاطعة الأمريكية فان آيات الله يرسلون مندوبيهم ووكلاءهم الى كافة أنحاء العالم لتوريد الأسلحة وقطع الغيار بكافة الوسائل . وتجد طلباتهم هذه تجاوبا خاصا من قبل اسرائيل . فالاسرائيليون يودون اضعاف عدوهم العراق عن طريق اطالة امد الحرب . وعلاوة على ذلك فهم يريدون العمل على تطوير

صناعة التسليح لديهم • ولهذا باعت اسرائيل لايران أسلحة حديثة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار سنوياً منذ عام ١٩٨١ • وقد شملت هذه المبيعات بطاريات صواريخ هوك المضادة للطائرات ، قطع غيار للمدفعية والدبابات ، متفجرات وذخائر مختلفة •• وتمت عمليات البيع هذه عن طريق ممثلي قطاع الصناعة الاسرائيلية للأسلحة الدفاعية ــ I.M.I. ــ الذين يتخذون مقراً لهم فى باريس وبروكسل •

ويبدو أن الاسرائيليين أيضاً لهم عضوية فى اتحاد منتجى الصناعات الحربية (كارتل الحرب) •





▪ أوروبـــا ..
وتهـريب السلاح

ان مشترى الاسلحة ـ سواء من الايرانيين او العراقيين ـ يعقدون أفضل صفقاتهم فى أوروبا بدون شك . ويقدر قيمة ما اشتراه العراق وايران فى عام ١٩٨٧ فقط بحوالى ٤٠٠ مليون دولار . واما المنتفعون ماليا من هذه المشتريات فهم : المعنيون فى قطاع الصناعة الخاص والعام ، تجار ووسطاء السلاح ، العسكريون والموظفون فى الدوائر الحكومية التى تمنح تصاريح البيع .

وتتهم شعبة تكنولوجيا الدفاع التابعة لشركة فوست الباين فى النمسا ، بأنها باعت خلال عامى ١٩٨٥/١٩٨٦ لايران ١٤٠ مدفعاً بقيمة ٣٠٠ مليون دولار. ولم تتم عملية البيع هذه الا بالاعتماد على شهادات مزورة توحى بأن المستقبل الأخير للمدافع هو ليبيا والبرازيل . وقد وردت شركة هيرتنبيرجر النمساوية ذخائر المدافع المذكورة . وهنالك شركتان أخريان تورطتا فى تجارة السلاح غير المشروعة ، وهما : شركة ارماتورين فى بلدة شفانشتادت النمساوية ، وشركة ديناميت نوبل فى فينا التى كانت تملك نسبة ٥٠٪ من أسهمها شركة سويسرية هى أورليكون سبورله التى سبق الحديث عنها ، ومن المعلوم أيضاً أن قطاع صناعة التعدين فى جنوب النمسا كان له دور فى تزويد ايران بالعتاد الحربى .

ولننتقل الآن الى بلجيكا التى يتضح تورطها فى خلال ما يسمى بفضيحة ورنانى ويفهم من ذلك توريد قطع الكترونية لصواريخ هوك المضادة للطائرات . ويستقى من تقارير موثوقة لدى وزارة العدل البلجيكية أن هذه القطع الالكترونية قد اشتريت فى الأصل من مؤسسة ميتريكس الأمريكية . ومن الجدير بالذكر وجود شركة بنفس الاسم فى كونيجرفينتر بضواحى بون عاصمة المانيا الاتحادية . وعندما اتصلت بها هاتفياً ذكر لى عنوان ميتركس فى الولايات المتحدة ورقم الهاتف (٠٠١٧٠٣٧٨٠٠١٧٠) ، ولكن قوائم حساب البيع كانت موجهة الى شركة وهمية يطلق عليها شركة C.A.D للنقل . وفى ٢٧ أغسطس ١٩٨٦ قامت الشركة الأمريكية للنقل الجوى بيبول اكسبريس بشحن قطع غيار الكترونية

هامة الى أوروبا • وبعد أن وصلت هذه القطع المشحونة فى صناديق الى مطار زافينتم البلجيكى ، تولت شركة بلجيكية نقلها بعد أربعة أيام - أى فى ٣١ أغسطس الى طهران • وقد تم ذلك بناء على أمر صادر من شركة ريمالبى البرتغالية • وهو ما يوضح الطرق الملتوية التى يديرها أشخاص من خلف الكواليس فى المانيا الاتحادية ! •

هنالك وسائل لاخفاء الأسرار ولا يمكن كشفها أبدا : هذا التعبير ورد على لسان مدير الشؤون الادارية هاملتون سبنبس لشركة أنيترامس الانجليزية الخاصة والتى يملكها أكبر تاجر سلاح فى العالم وهو سامويل كومينجى وتتخذ هذه الشركة من مونت كارلو مقراً لها • ويفسر المدير كلامه مستطرداً

« ان الأمر يتعلق بأشخاص معدودين وذوى أعتبارات شخصية بحتة وهم لا يعملون الا لأنفسهم ، أما الباقى فأغلبه واقع فى أيدى الحكومات » •

وتدليلاً على ذلك فقد أعلنت بريطانيا عام ١٩٨٧ الماضى عدم السماح للمؤسسة الايرانية لتوريد الأسلحة والتى تتخذ من لندن مقراً لها ، بمواصلة الأنشطة من الأراضى البريطانية ، وعلى أثر ذلك أغلق مكتب المؤسسة •

وعلى الرغم من هذا فان مؤسسة ايرانية أخرى ذات صبغة رسمية مازالت تعمل من مقرها فى لندن ، ألا وهى مصلحة تزويد القوات الجوية الاسلامية كما يطلق عليها من قبل الايرانيين • وعلى الرغم من أن رئيسة وزراء بريطانيا قد أعلنت فى نوفابر ١٩٨٧ عن عزم بريطانيا على عدم تصدير سلاح يطيل أمد الحرب أو يزيد من خطورتها ، فان الحكومة البريطانية لا تشترك بأية جهود لفرض مقاطعة ضد تزويد ايران بالأسلحة • ولم تقم بريطانيا حتى الآن بايقاف تصدير عتاد « لا يسبب الموت » الى ايران ، مثل : محركات الدبابات ، قطع الغيار ، وحتى سيارات انزال من السفن الهجومية • بل ولم تمانع مسز تاتشر فى منح تصاريح بتصدير أنظمة الرادار المزودة بأنظمة للاتصالات البعيدة واعداد المعلومات • وقد بلغت قيمة هذه الصفقة من الصادرات الى ايران ٣٤٠ مليون دولار • ويرد الحزب الحاكم هذه التصاريح بأن أنظمة الرادار مخصصة لتأمين الحدود الايرانية المتاخمة لأراضى الاتحاد السوفييتى وأفغانستان • ولكن

المعارضة احتجت بعدم امكانية منع ايران من استخدامها لتغطية العمليات الجوية على جبهة الحرب ضد العراق • وفى شهر ديسمبر ١٩٨٧ كتبت صحيفة الأوبزيرفر تقريراً عن هذا الموضوع ، جاء فيه أن مكتب مبيعات رسمى للحكومة البريطانية قد تعاقد مع مؤسسة توريد السلاح الايرانية فى لندن على تصدير أسلحة لايران • علما بأن الحكومة صرحت قبل شهر من تاريخ هذا التعاقد بتصدير محركات لدبابات شيفتين وقطع غيار لها بقيمة ٥٠ مليون دولار ، وبرزت الحكومة هذه الصفقة بأنها معتمدة على عقود سابقة • ومن المعروف ان الفرع البريطانى لشركة أوليكون بورله السويسرية يدرب عناصر ايرانية فى داخل الأراضى البريطانية منذ عام ١٩٨٤ على استخدام المضادات الجوية •

والأدهى من ذلك أن مؤسستى التسليح البلجيكيتين B.R.B. — F.N. كانتا تصدران منتجاتهما من سلاح المدفعية والذخائر الى ايران والعراق فى نفس الوقت • وتشترك المانيا الاتحادية بشكل أو بآخر فى أنشطة بى• أر• بى البلجيكية •



أسلحة ألمانية مهربة

ان عمليات تهريب السلاح من أوربا تجرى بسهولة ويسر • وهى لا يمكن أن تتم بعيداً عن أجهزة المخابرات فى هذه الدول •

فان تسربت أى معلومات عن عمليات التهريب فان تصرف هذه الاجهزة يكون باجراء تحقيق غير جاد ينتهى عادة بحفظ الاوراق •

تتم عمليات التهريب للسلاح وكأنها سيناريوهات أفلام سينمائية وان كانت فى حقيقتها واقع حى •

ويمكن أن نتابع تفاصيل عملية أو أكثر من هذه العمليات التى أدت الى نقل الأسلحة من أوربا الى ايران •

واحدة من هذه الصفقات المهربة كانت حول نقل قطع محركات أمريكية يتم تصنيعها فى المانيا الغربية • ورسمت خطة العملية على أساس أنه يتم نقل هذه المحركات مفككة ليعاد تركيبها فى مطار الدولة التى سوف يشحن اليها قبل نقلها الى ايران •

وكانت المحطة الأولى لوصول هذه القطع دولة ليست عضواً فى المجموعة الأوروبية (كما يستقى من تقرير أوردته صحيفة ليسوار فى ٩/١٢/١٩٨٦) •

وتم اثبات هذه الأساليب بالبرهان القاطع فى نهاية عام ١٩٨٧ ، حين نقلت أول الأمر صواريخ توى الى مطار بالقرب من بروكسل ، ثم شحنت منه الى ايران • وقد اضطرت المصادر الأمنية لأجهزة المخابرات فى فرنسا والمانيا الاتحادية الى دفع الجنرال بيرنارد روجرز الذى كان يشغل منصب رئيس أركان حلف الأطلنطى فى بروكسل الى أجراء تحقيق داخلى ، لتوضيح كيفية وصول مثل هذه الصواريخ من مستودعات الحلف فى المانيا الى ايران خلال عامى ١٩٨٥ / ١٩٨٦ الماضيين • وهو ما لم يتم تهريبها من السوق السوداء رغم أنه يمكن توريد كل شىء منها : بدءاً من رصاصة البندقية حتى مضادات الطائرات

أو العناصر اللازمة لانتاج الأسلحة الذرية وهو ما يؤكد أنه تقف وراء عملية تهريب الصواريخ الى ايران دوائر حكومية مختلفة :

فلقد نقلت هذه الأسلحة بواسطة شاحنات انطلقت من قواعد أمريكية • وبعد توقفها فى المنطقة الخاصة بالجمارك انطلقت مع شاحنات أخرى محملة بهياكل صواريخ ومحركات مشحونة من مستودعات حلف الأطلنطى فى ولاية باڤاريا الألمانية • وقد تم تمويه الحمولة بأنها قطع صناعية ومحركات ، ثم نقلت قطع الصواريخ الى طائرات أمريكية خاصة لتنقل بعد ذلك الى ايران • وأثناء محاولات التحقيق ذكر ناطق أمريكى من المقر الرئيسى للحلف فى بروكسل : « أن التحقيق هو مسألة سياسية ، واننا كعسكريين لا ندلى بأى تعليق ، وفق تعليمات وزارة الدفاع الأمريكية لنا •

مثال آخر من فرنسا :

دعا رئيس الوزراء الفرنسى عام ١٩٨٧ جاك شيراك الأمير سلمان (شقيق فهد ملك السعودية) الى مأدبة غداء • اتهم الأمير خلالها فرنسا بتزويد ايران بالأسلحة • ولكن شيراك اجابة يقوله « منذ علمنا ان طائرات الهليوكبتر التى زودنا بها أندونيسيا ــ حسب رغبة سموكم ــ قد ظهرت فى طهران ، فاننا قطعنا منذ ذلك الوقت تزويد ايران بالسلاح • ولكن بالرغم من الرقابة الصارمة فان شركة لوشير الفرنسية زودت ايران عام ١٩٨٤ بقنابل مدفعية ثقيلة بقيمة ١٠٠ مليون دولار • ومما حصلت عليه ايران من فرنسا عن طريق تزوير اسم البلد المستخدم للسلاح: ٣٨٤٤٠٠ وحدة منقذائف ١٤٤٠ ملم ، ٥٥ ألف وحدة من قذائف ٢٠٣ ملم • وكان البلد المستخدم الأخير حسب المستندات المزورة هو تايلاند وقد صدرت بعض مستندات التصدير المزورة باسم البرازيل والبرتغال ويوجوسلافيا • أما سفينة الشحن فكانت « فراوكة » الألمانية التى قادها قبطان ألمانى يصف العملية بالاعتماد على ذاكرته كما يلى :

« قمنا بوضع القنابل فى السفينة فى بلدة شيربورنج ، وتبلغ فى عددها بضعة آلاف قنبلة وتمت التعبئة بسهولة وبدون أية صعوبات ، وبعد ذلك أبحرنا بهذه الشحنة المتفجرة الى ميناء بندر عباس الايرانى » • وعندما سئل القبطان عما كان من الممكن حدوثه لو امتنع عن تعبئة هذه الشحنة والابحار بها ، فانه أجاب : « اننا مرغمون بكل بساطة على شحن هذه البضائع • ان المحافظة على

الوظيفة تجبر على عدم المعارضة بأية صورة كانت ، والا فانى لابد وأن استلم قرار فصلى فى الميناء القادم • ولا أجد وسيلة لتغيير الوضع طالما أن أصحاب السفن هم أصحاب الأمر والنهى » •

والواضح أن الاتجار بالأسلحة مستمر سواء فى عهد الحكومة الاشتراكية برئاسة ميتران أو حكومة المحافظين برئاسة شيراك • ويتم ذلك بواسطة الشركة الفرنسية العملاقة تومسون ــ C. S. F التى تزود ايران بمنشآت رادار عن طريق فرعها فى الأرجنتين • يستقى من مصادر المخابرات الفرنسية ان كولونيلا أمريكياً كان يشغل سابقاً منصب ملحق بالسفارة الأمريكية فى باريس قد شوهد مراراً وهو يشرف على شحن طائرات ايرانية بأسلحة من مستودعات حلف الأطلنطى فى مطار عسكرى قرب بلدة شاترو الفرنسية ولهذا اعتبرت باريس كموقع مثالى لأنشطة تجار السلاح المدعومين من أجهزة المخابرات • ومن هؤلاء التجار جنرال سابق اسمه اديس خاويزيان الذى ورد السلاح قبل ذلك للشاه ويبتاعه اليوم للنظام الحالى فى ايران • ولم يكن هذا التاجر ملفتاً للانتباه لولا أنه قام بانجاز صفقات لمنتجات تسليح خاصة : ومن هذه المنتجات تلك الأنواع ذات التصنيع الأوروبى المشترك ، مثل صواريخ ميلان المضادة للدبابات • وهذا الرجل هو الآن ممثل شركة مشبوهة ومقرها فى بناما ومكتبها الأوروبى يحمل اسم ترانستريد ويمارس أنشطته من مقره فى بيرن بسويسرا ، وهنالك اشارات تدل على أن هذا الجنرال (خاويزيان) قد زود يران بعشرة صوريخ اكزوسيت وقيمتها ١٩ مليون دولار •ففى احدى رسائله دونت ملاحظة بطلب نسبة ٢٪ من قيمة المبيعات بدلا عن العمولة لصالح الطرف الايرانى المساند فى اتمام الصفقة • وبالاضافة الى ذلك يستدل من قائمة الحساب رقم ٨٦/٠٠٩ الصادرة من ترانستريد والمؤرخة فى ٢٣ ديسمبر ١٩٨٥ أن هذه الشركة تمكنت من تزويد ايران بخمسمائة صاروخ من طراز ميلان •

ويصنع هذا الصاروخ لدى المجموعة الأوروبية التى يطلق عليها اويروميسيل وهى تتألف بصورة رئيسية من شركتين ، هما : ايروسبتيال الفرنسية وميسر شميدت ــ بلكوف ــ بلوم ــ الألمانية الغربية • وتعتبر الأخيرة كشركة تسليح تابعة للحكومة الألمانية تماما ، وكان رئيس حكومة بافاريا جوزيف

شتراوس (توفى قبل ترجمة هـذا الكتاب) عضـواً فى مجلس ادارتها • اذن فالتصنيع المشترك ــ على منوال صاروخ ميلان ــ يؤدى الى امكانية تجنب أية قيود تصدير مفروضة فى دولة بحد ذاتها • وعند الاستفسار عن احتـمال شراء ترانستريد لصواريخ ميلان من مجموعة أويروميسيل ، أجاب ناطق باسم هـذه المجموعة بما يلى :

« ان ايروميسيل لا تبيع الا لزبائن حاصلين على تصاريح بالشراء من قبـل الحكومة الفرنسية » • وقد مولت الصفقة عن طريق بنك سويسرى فى جنيف ، وصد فيه حساب لخاويزيان المذكور •



٦

محضر صفقة سلاح

التاريخ : ١٢ اغسطس ١٩٨٦ :

المكان : مدينة جايز نهايم الالمانية .

الابطال جونتر لاينهويزر تاجر سلاح من جمهورية المانيا الاتحادية وبالتحديد من سانت انجبيرت فى منطقة السمر المتاخمة لفرنسا، ويقطن بشكل رئيسى فى باريس . وعاد لزيارة بلده المانيا منذ بداية ١٩٨٦ اذ كان قبل ذلك متهربا من دفع ضرائب قيمتها ٨٠٠ ألف مارك المانى غربى بعد أن انقضت المدة القانونية للمطالبة بهذه الضرائب .

اتصل بى (المقصود المؤلف) جونتر لانيهويزر هاتفياً وأبلغنى بأنه يقيم فى فندق اتلانتيك بالقرب من محطة قطارات فرانكفورت . واتفق معى على لقاء فى الساعة التاسعة مساء فى حانة جراوربوك فى ساكسنهاوزن وعندما تقابلنا فى فى هذه الحانة حدثنى عن التحضيرات التى دبرها للقيام بانقلاب فى جمهورية أفريقيا الوسطى . وذكر لى بأنه يود مقابلة « مخبر » غير حكومى غدا فى مدينة فرانكفورت ، من أجل تجنيد أعضاء من فرق حرس الحدود الألمانى ليخدموا فى حراسة رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى . وأشاد بهذه الفكرة قائلا : « أنه لأمر مثالى أن نقنع هؤلاء الناس هنا حتى ينسربوا الى مجموعات حراسة الرئيس فى أفريقيا الوسطى » .

حوالى منتصف ليلة التاريخ المذكور أعلاه ارجعت جونتر الى فندق اتلانتيك ، وقبل وداعه طلب منى الاتصال به فى صباح اليوم التالى . وفى اليوم الموعود ذهبت الى الفندق وقابلته فى قاعته فى الساعة العاشرة صباحاً . فابلغنى فى بدء الحديث أن المخبر لم يصل لأن سيارته المرسيدس ٥٠٠ قد اقتحمت فى الليل وسرق منها جهاز الارسال ولكنه اعلمنى بأنه ملتزم بموعد آخر مع شركة فيرنر فرتس بالقرب من مدينة روديسهام ليقابل هناك بعثة من رجال الحرس الثورى الايرانى . ومع أن الموعد معهم كان فى الساعة الثالثة عصراً ، الا اننا سافرنا معا فى الساعة الحادية عشرة قبيل الظهر . وبما أننا وصلنا مبكرين فقد

تمشينا فى أزقة روديسهام ، ثم جلسنا فى حانة وطلب جونتر لنا زجاجة من نبيذ هذه المدينة المصنع عام ١٩٨٤ ، وفى هذه الجلسة اقترح بأن يقدمنى أثناء اللقاء القادم الى الآخرين تحت اسم ميشيل يونجن باعتبارى مستشاراً له فى شؤون النقل .

وفى الساعة الثانية بعد الظهر سافرنا باتجاه بلدة جايزنهايم ، ثم توقفنا فى الطريق قرب أحد اكشاك الهاتف ، حيث اتصل جونتر بشركة فريتس ــ فيرنر وقال لى بأنهم سيأخذوننا معهم من قرب محطة قطارات جايزنهايم .

انتظرنا قرب المحطة حتى شاهدنا بعد بضع دقائق سيارة مرسيدس ١٩٠ بيضاء . تقدم منها الينا شاب عمره حوالى ٢٨ سنة ثم حيا جونتر ورافقنا الى مكان اللقاء المتفق عليه : فى فيلا بالمدينة حيث قدم لنا النبيذ مرة أخرى ، فعلق جونتر على ذلك بأنه مشروب الملوك . بعد عشر دقائق تقريباً وصل الينا مانفرد ليدر وهو المسؤول فى الشركة عن توريدات السلاح لايران ، ثم قدمنى اليه جونتر كما اتفقنا سابقاً . عندما بدأ الأثنان فى تبادل الحديث آثرت انا الصمت والاصغاء . ذكر ليدر بأننا على انتظار المسئول عن توريد السلاح فى دائرة الحرس الثورى الايرانى واسمه سعيد باراداران وشخص آخر وهو مترجم السفارة الألمانية فى طهران ، وأوضح بأنهما سيتأخران قليلا للتجول فى منشآت الشركة . واستطرد ليدر حديثه متطرقاً لموضوع منشآت تعبئة الذخائر فى السعودية ، حيث تم الاتفاق على ارسال المستندات الخاصة بذلك فى أسرع وقت ممكن الى شركة فريتس ــ فيرنر .

وعلى أثر ذلك بدأ ليدر وجونتر يتفاوضان حول الطلبات الايرانية ، فذكر ليدر بأن الايرانيين يريدون اصلاح ١٠ آلاف صاروخ من نمط تووى ، مازالت لديهم من عهد الشاة . وبادره جونتر بأنه يعرف مهندسين اسرائيليين بامكانهما اجراء الاختبارات اللازمة على هذه الصواريخ . لكن ليدر أعلمه بأن ايران لا تريد التعامل مع الاسرائيليين ، ثم سأل جونتر عن تكاليف اصلاح الصواريخ ، فاجابه جونتر باعتقاده أن الخلل هو فى البطاريات الحرارية فقط ، ومع ذلك فهو يعتقد أن اصلاح كل صاروخ يكلف ١٨٠ دولاراً فقط .. وبالرغم من ذلك

فقد تداولا حول اقتراح يتم بموجبه ابدال الصواريخ القديمة بصواريخ صالحة للاستعمال على أن يحسب كل صاروخ بمبلغ ٣٨٠٠ دولار •

تعجب ليدر من ذلك وسأل عن مصدر الصواريخ الصالحة للاستعمال ، فقال له جونتر : « ان لدى الاسرائيليين ٣٠ ألف صاروخ من هذا النوع ، وليسوا فى حاجة لها » • وبعد نصف ساعة من هذه المداولات اتصل ليدر بشركة فريتس — فيرنر سائلا عن موعد قدوم الضيوف الايرانيين ، ثم واصل ليدر وجونتر مداولاتهما حول ايجاد وسيلة لتحرير الصفقة دون اعطاء أهمية للدور الاسرائيلى فى حديثهما مع الطرف الايرانى • وبناء على ذلك قدم جونتر الاقتراح التالى :

« نأخذ ٥٠ صاروخاً من نوع توى من الايرانيين ونستبدلها بنفس العدد من الصواريخ الصالحة ثم ننزع الأرقام عنها ونرسلها للايرانيين » •

وبعد مناقشة الاقتراح اتفقا على أن يتم الدفع بواسطة شيك بقيمة الخمسين صاروخاً ، بحيث يسحب الشيك على بنك فى لوكسمبورج بعد التأكد من سلامة الصواريخ •

وأخيرا وصل ممثل دائرة الحرس الثورى الايرانى بارادارا ومعه المترجم فى الساعة الخامسة عصراً •

بعد برهة قصيرة دق الجرس ثم فتح الباب ودخل رجل اسمه بيرنارد شاوتر وهو المدير العام لشركة البوس التى تزود الجيش فى المانيا الاتحادية بتجهيزات الكترونية وتورد منتجاتها حسب الطلب الى فرتس — فيرنر • وما أن اقترب من الحاضرين حتى بادر جونتر لاينهويزر بالتحية قائلا : « يسرنى أن أتمكن أخيراً من التعرف عليك • لقد سمعت الكثير الكثير عنك ، ولكنى الآن أحظى بشرف التعرف الشخصى عليك ».

رد جونتر على التحية بتحفظ ، ثم بادر شولتر للحديث عن الموضوع المشترك قائلا : « لنبحث مسألة اصلاح صواريخ توبى ، فتدخل ليدر طالباً من جونتر توضيح الاقتراح الذى تمت مناقشته من قبل وفى هذه الأثناء كان ممثل الحرس الثورى الايرانى يهز رأسه ، وبدت على وجهه ملامح اليقظة

والتوثب عند ذكر الاسرائيليين أثناء الحديث المتداول • وفى هـذا السـياق علق جونثر لاينهويزر بما يلى : « لا يوجد مهندسو اليكترونيات يستطيعون اصـلاح هذه الصواريخ غير الاسرائيليين وعندما يأتى وزير دولتكم ــ المقصـود وزير الدولة الايرانى ــ الى باريس للتوقيع على العقد ، فليس من الضرورى أن يذكر له أن القائمين على أصلاحها هم اسرائيليون » • ولكن ممثل الحرس الثـورى الذى لم يكن راضيا لاحتمال الاتصال مع الاسرائيليين وتساءل قائلا : هل ذلك يجب أن يكون ؟ ولم يحصل الا على اجابة مقتضبة : « نعم يجب أن يكون » • فاضاف ممثل الحرس :

« انكم ولا شك تدركون تقولات الناس عن أسلحة اسرائيلية تصدر الى ايران » • لكن جونثر ضحك مستدركاً : « انكم تعلمون قطعاً ان رئيس برلمان دولتكم يتمتع بأفضل علاقات عمل مع اسرائيل » ، فاجابه ممثل الحرس : « ان ما تقول يحدث على مستوى سياسى أعلى » •

وفى النهاية لم يوافق ممثل الحرس على الاقتراح المقدم الا بعد أن حصـل على تأكيدات مكررة ببقـاء اشـتراك الاسرائيليين فى العمليـة سراً • ومع ذلك استفسر عن امكانات اصلاح الصواريخ فى ايران ، فكان الجواب على استفساره بأن ذلك غير ممكن • وعقب ليذر قائلا : « وعلاوة على ذلك فان هذا هو عرض جيد لصالحكم أن دفعتم ٣٨٠٠ دولار كتـكاليف اصلاح لكل صـاروخ ، حيث ستحصلون فى نهاية الامر على نظـام صواريخ فعال ، ثم انه من المحتمل أيضـاً ألا يجد السيد جونثر لاينهويزر امكانية للتصليح أو قـد يكون التصليح باهظ التكاليف ، أى أنه قد يخسر فى هذه العملية » •

ووافق فى النهاية ممثل الحرس الثورى على العرض بالرغم من أن الطـرف الآخر لا يدفع الا ١٨٠٠ دولار ثمنا لكل صاروخ مستبدل •

النقطة الثانية : فى جدول أعمال الجلسـة كانت تدور حـول توريد ٢٥٠٠ صاروخ من نوع نوى الحـديث : شـلوتر يسـحب مجموع برقيات من أمامه ويصرح بالعـرض قائلا : « نطلب ١٧٥٠٠ ثمنـا لـكل صـاروخ مـن هـذه الأنواع » •

جونتر لاينهويزر يصححه قائلا : « هذا السعر غير واقعى : الثمن الواقعى لكل صاروخ هو ١٣٥٠٠ دولار » •

شلوتر يسأل وهل مقدار أرباحنا يدخل فى هذا المبلغ ؟ جونتر يهز رأسه بالايجاب وممثل الحرس يدون ملاحظة •

البند الثالث : فى جدول الأعمال يتعلق بأجنحة الطائرات اف ٥

جونتر يقول : « لا مشاكل فى هذا الموضوع ، اذ يمكن توريدها فى أى وقت » ممثل الحرس يسأل عن امكانية الحصول على بطاريات صواريخ هوك ، فيذكر جونتر أن ثمن البطارية الواحدة ٢٥ مليون دولار ، ثم يغلق البحث فى هذا البند ويفهم من الحديث أنه تم تصدير ١٥٠٠ صاروخ توى فعلا الى ايران • ولكن ممثل الحرس يتشكك فى صحة المعلومة ويسأل من الذى استقبل هذه الصواريخ فى ايران ؟ جونتر يجيب على ذلك بأنها أرسلت الى الجيش الايرانى قبل سبعة أسابيع ، الا أنه لم يذكر أسماء أشخاص تسلموا هذه الأسلحة، بالرغم من الحاح ممثل الحرس لمعرفة الأسماء •

بارادارن يصرح بأن الحرس الثورى سيتسلم مسؤولية السلاح الجوى ، لأن الجيش لم يعد موثوقاً به ، ثم يسأل عن امكانات التزويد بقطع غيار الطائرات المقاتلة •

جونتر يجيب على ذلك بأن هذا العتاد موجود لدينا فى مستودعات بأثيوبيا وهو معبأ وجاهز للتصدير • وقد جاءنا ايرانيون يطلبون ذلك من قبل فصنفنا البضائع وأحصيناها بواسطة الكمبيوتر ، بحيث تكون جاهزة بمجرد الطلب • ولكن رجالكم لم يعودوا الينا حتى الآن •

ممثل الحرس يعلق : « سيأتى فى هذه الأيام أشخاص ذوو مراكز مرموقة ويتحملون المسؤولية بغرض اجراء المداولات القادمة فى باريس ، وحينئذ سيكون مضمونا نجاح الصفقات المعقودة لصالح الطرفين » •

ثم تطرقوا بالحديث للأقنعة (الكمامات) الواقية من الغازات السامة التى زودت شركة دريجر ايران بها ، وانتهت الجلسة بعد حوالى ساعتين من بدئها •

وفى الختام دعا ليدر الحضور الى تناول العشاء فى مطعم « دى شميده » • ولكن شلوتر اعتذر عن قبول الدعوة لأنه ينتظر شريكا له قادماً من تونس — على حد زعمه — ولكنه فى الحقيقة أراد الحديث مع جونتر على انفراد •

والآن بدأ الحديث بين شلوتر وجونتر عن مسألة المستحقين لنسب الأتعاب ورسوم الوساطات • فمن هؤلاء : صاحب شركة سويسرى اسمه ترايجر ثم المسئولون فى شركة فرتس — فيرنر بالاضافة الى شلوتر •

جونتر عرض على شلوتر مبلغ ٦٥٠ دولار عن كل صاروخ على أن يتم تقسيم المبلغ على الأطراف الثلاثة فوافق شلوتر على ذلك ، ودعا جونتر لزيارته فى القصر الذى يمتلكه فى مدينة بوبارد وكانت العصبية تبدو على مزاج ليدر فى مطعم « شميده » ، وكان مندهشاً مشدوهاً من ضخامة الأرباح المتحققة •• حتى أنه قال بصوت مرتفع وعلى مسامع الايرانيين : « آمل ان لا يتوقف الطرفان عن الحرب » وضحك الجميع بما فيهم الايرانيان ، ثم استطرد ليدر : « انهم الآن بحاجة ماسة لكل شىء وهذا يساعدنا على عقد الصفقات ، فالدراهم لا تلعب دوراً لدى الايرانيين » •

ومن الجدير بالذكر أن ادارة شركة فرتس — فيرنر تنفى أن ليدر كان يفاوض باسمها ، رغم أنه من العاملين فى الشركة •





▪ وسيط ألماني غربي

الاسم : باول بيرمان عمره يبلغ ٦٢ عاما .

تعليمه : لم يتعلم شيئا أكثر من كسب النقود كما يذكر هو نفسه بصراحة تامة .

عمله : تجارة السلاح وخاصة لجيش المانيا الاتحادية وكانت آخر وظيفة له هى مهمة الاشراف على مكتب التركيب والتجميع لدى شركة التسليح رينكـــر .

قام فى بداية نوفمبر سنة ١٩٧٨ بتأسيس شركة للاستشارات الصـــناعية فى مدينة ميندن مشاركا لشخص آخر اسمه فيلهلم جروسى بينه . وهو أخصـــائى فى السلاح بجيش المانيا الاتحادية منذ سنة ١٩٥٦ . وحقق فى اطار عمـــله براءات اختراع وطورها لصالح الجيش الألمانى ولكثير من جيوش حلف الأطلنطى .

وكانت أولى المهن التى تعلمها ومارســـها هى الرســـم الفنى ثم درس حتى حصل على دبلوم فى الهندسة ثم التحق بالعمل الحر . وعرف عنه الاهتمام برعاية الرياضة فى بلدته ميندن خلال الفترة ٧٢/١٩٨٠ تولى رئاسة الاتحـــاد الرياضى بها . وكان يكرم الرياضيين بسخاء كلما قام بزيارة لهم عند العودة من أســـفاره الكثيرة .

أما مهامه الرسمية حتى الآن فهى الأبحاث الأساسية ، وأنشطة تطوير وانتاج وسائل الاشعال والتفجير الحديثة لصالح الجيش الألمانى وحلف الأطلنطى .

ومنذ اجتمع بيرمان مع جروسى بينه فى شركة الاستشارات الصـــناعية وقد أصبح لهما دور فى صفقات السلاح مع ايران ... صحيح أن صركتهما لم يكشف عن دورها حتى الآن فى توريد السلاح لايران ربما لتمتع الشركة بحماية جهـــاز المخابرات الألمانية وهو الذى يلاحق كل من يعقد صـــفقات تهريب الأســـلحة . ولكن ذلك لا يعنى عدم تورطهما فى هذه العمليات .

فالواقع أنه كان لهما دور كبير فى توريد الأسلحة لايران ولكن من خلال توكيلات يمثلان بها شركات أخرى مثل توكيلهما لشركة بى•آر•بى البلجيكية والتى لعبت دورا قياديا على الصعيد الأوربى منذ سنة ١٩٨٢ فى تهريب الأسلحة الى ايران • ولهما أيضا توكيل الشركة السويدية « اسكندينفيا كوموديتى » وفرعها فى سويسرا •

وهكذا اجتمع كثير من الوسطاء والشركات بأوربا لتزويد ايران بالأسلحة، وهو التجمع الذى لم يكشف أمره الا فى سنة ١٩٨٧ وبعد ثلاثة أعوام أى سنة ١٩٨٤ من فض الشركة بين بيرمان وجروسى بينه ، وان كان بيرمان استمر فى تعامله مع ايران حتى بعد فض الشركة •

وقبل أن نتابع نشاط بيرمان وشريكه من خلال التوكيلات أو غيرها فى تهريب الأسلحة الى ايران فلابد من لمحة عن بعض أنشطة شركتهما فى منطقة الشرق الأوسط •

أول الأنشطة المؤكدة لهذه الشركة كانت وساطات السيد بيرمان الناجحة فى تزويد ليبيا عام ١٩٧٨ بمتفجرات قيمتها ١٦٠ مليون مارك المانى غربى • بدأت هذه العملية بعد أن طلبت ليبيا استشارات من بيرمان حول امكانية الحصول على المواد المتفجرة المطلوبة ، حيث تقدمت اليه بذلك عن طريق شركة كورينترا ومقرها فى لندن وهى الشركة التى استفسر الطرف الليبى منها مباشرة عن امكانية تزويده بهذه المتفجرات • على أثر ذلك استطاع بيرمان تدبير الصفقة ، بحيث وردت شركة ديل لتكنولوجيا الدفاع ومقرها فى روتنباخ بألمانيا الاتحادية القنابل والعبوات المطلوبة دون تعبئة ، ثم قامت بالتعبئة بوسائل التفجير شركة بى•أر•بى البلجيكية « ٦٠٪ تى•ان•تى + ٤٩٪ هيكوجين + ١٪ شمع المونتان » • وقد شحنت هذه الأسلحة الى ليبيا من ميناء زيبروچيه البلجيكى • وحصل بيرمان مقابل أتعابه على مبلغ ٢٠٠ ألف مارك المانى • وكانت الصفقة ــ كما صرح وكيلان رسميان لشركة ديل ــ مغرية جداً ، بالرغم من دفع أتعاب الوساطة •

واستطاع بيرمان فى عام ١٩٨٣ التوسط لتصدير « أوعية لصب الحليب » الى السعودية : هكذا كان مضمون الرواية الرسمية • أما ماهية البضائع المصدرة

فهى فى الحقيقة وسائل تفجير على هيئة « أقماع » قامت بتصديرها شركة ريجنريد لومان ومقرها فى مينـدن شـمال المانيا الاتحـادية وذلك عبر شركة بى•أر•بى البلجيـكية التى يمثلها بيرمان • ودفعت للوسيط بيرمان ٢٣٠ ألف مارك ألمانى مقابل أتعابه •

ولم يقف نشاط بيرمان من خلال التوكيلات والوساطات على بيع السـلاح وتهريبه بل لقد استطاع أن يرتب علاقات تجارية مع جيش ألمانى الاتحادية لصالح لومان . فحصل على اتفاق مكتوب منها باستحقاقه لنسبة ٦ ٪ من المبيعات التى يتم التعاقد عليها .

وهكذا كانت معاملات بيرمان تفتح له الطريق لعمليات واسعة فى السلاح سواء كانت بطرق قانونية أو غير قانونية .

ووجد بيرمان فى الحرب العراقية الايرانية فرصته الذهبية حيث اتجه الى توفير احتياجات ايران من الأسلحة .

وقد بدأ تصدير السلاح بصورة غير قانونية فى صيف عام ١٩٨٢ الى ايران ، وذلك عن طريق المؤسسة البلجيكية الضخمة « سوسايتى جنـيرال » ، أو بمعنى أدق عبر الشركة بى•آر•بى التابعة لهذه المؤسسة • وكانت هذه الشركة تتعاون مع الوسيطين الألمانيين صاحبى شركة الاستشارات الصناعية منذ تحقيق النجاح المشترك معهما فى عقد صفقات مع ليبيا والسعودية • ومـن الجـدير بالذكر ان هذين الوسيطين جروسى بينـه وبيرمان قـد اسـتطاعا ربط شركة بى•رأ•بى بعلاقات وثيقة مع المسئولين فى جيش المانيا الاتحادية ، حيث اتيح لهـذه الشركة اجراء تجارب على نماذج جديدة من الألغام والقنـابل والمتفجرات بميادين تابعـة للجيش الألمانى •

وفى نفس الفترة ، أى بتاريخ ٢٢ يونيو ١٩٨٣ تمكن بيرمان وجروسه ـ بينه من عقد صفقة مع شخص اسمه أولاف أوسـلوك ، وهو موظف لدى مؤسسة ميتسوبيشى اليابانية فى دوسلدورف ، ويقطن فى بلدة هان القريبة من مركز عمله• وبموجب هذا العقد كان على أوسلوك القيام بمهام مثـل دراسة السوق وتحضير واعداد الاتفاقات والتوسط لدى الأطراف الأخرى والتزود بالمعلومات الهـادفة

الى زيادة مبيعات شركة الاستشارات الصناعية أو وكلائها الآخرين • ومن خلال محادثات جرت فى صيف عام ١٩٨٢ بين جروسى ــ بينه وأوسلوك يمكن الاستدلال على ماهية المبيعات التى يشملها العقد المبرم بين الطرفين ويفهم من هذه المحادثة ان البضائع التى أريد تصديرها الى ايران بموجب العقد تشمل طائرات مقاتلة وطائرات هليكوبتر وقطع غيار وذخائر • أما الطرف الايرانى فيبدو أن موقفه كان يكتنفه بعض الغموض الذى يشير اليه تعقيب أوسلوك على تساؤلات طرحها عن هوية المفاوضات الايرانيين الذين اعترفوا بحصولهم على ٣٠٠ ألف وحدة ذخائر من شركة أورليكون السويسرية •

يقول أوسلوك فى هذا المجال : « ان الشخص المسمى منصورى ليس عضواً من أعضاء اللجنة الايرانية المقيمة حالياً فى أوروبا ، اذ يوجد فى أوروبا ثلاث لجان تتمتع بوكالات معينة » •

ويعرب أوسلوك فى كلامه مع جروسى ــ بينه عن ظنه بأن المحرك الحقيقى لمنصورى هو باومان صاحب الشركة السويسرية •

ولم يعلم أوسلوك ان جروسى ــ بينه وشريكه بيرمان قد تقدما بتاريخ ٢٣ أغسطس ١٩٨٢ بطلب الى هذه الشركة ليروجا لها ذخائر ومتفجرات ، أى أنهما على صلة بها •

بالاعتماد على هذه الخلفية اتصل جروسى ــ بينه هاتفيا بباومان سائلا اياه عن أسماء أعضاء اللجان الايرانية المتواجدين فى أوروبا • وبعد تردد وتعلل بالنسيان اجابه أخيراً ذاكراً اسم أهم شخصية مسئولة فى اللجان ، وهو سيروس طباطبائى •

ومن خلال هذه الاتصالات بدأت كثير من المعلومات تظهر عن عمليات تهريب السلاح الى ايران •

فقد جرى بتاريخ ١٥ يوليو ١٩٨٢ اتصال هاتفى بين أوسلوك وبيرمان (شريك جروسى ــ بينه) • وكان ملخص المكالمة الهاتفية يدور حول جنرالات فى الجيش التركى تقبلوا الرشوة ، وحول أشخاص ايرانيين قدموا الى انقرة لاتمام صفقة سلاح ومعهم حقيبة مليئة بالنقود لتمويل هذه الصفقة ، كما فهم من

المكالمة ان الوسطاء ينتمون الى المانيا الاتحادية • وفيما يلى اعادة لمضمون الحوار الهاتفى •

أوسلوك : آنا اخبرك عن رجلنا ، فهو على علاقة جيدة مع القيادة العسكرية العليا فى ايران ، وقد تحدث الايرانيون معه عن طلباتهم ، وهم بحاجة الى ما يلى (هل تستطيع التسجيل) :

بيرمان : أنا على أهبة التسجيل ، وعليك أن تملى :

أوسلوك : ٢٠٠ محرك احتياطى لصهاريج أم ٦ ذخائر بندقية ٧ر٩ ملم •

بيرمان : ما عدد هذه الذخائر ؟

أوسلوك : يريدونها غداً ان آمكن ذلك •

بيرمان : اسألك عن العدد •

أوسلوك : هم يطلبون دائما نصف مليون ، ويريدون نفس الكميات من ذخائر المورزر ٦٠ ملم و ٨١ ملم •

بيرمان : بأى عدد ؟

أوسلوك : قلت لك بنصف المليون أيضاً ان أمكن •

بيرمان : طبعاً ، ولكنى لا أعلم عن امكانية تدبير كل ذلك فى خلال اسبوع •

أوسلوك : علمت بأن شركة أورليكون السويسرية ستبيع الى ايران ٦٠ مدفعاً مضاداً للطائرات •

بيرمان : ولكن عن أى طريق ؟

أوسلوك : عن طريق قيادة الجيش التركى ، ثم اضاف متطرقاً لموضوع الصفقة السابقة أنه اذا استطعنا أن نعرض عليهم عرضاً جيداً خلال فترة توريد قصيرة ومن مكان محدد ، فانهم سيرسلون طائراتهم بأنفسهم ويشحنون مشترياتهم بها •

بيرمان : استطيع تدبير الصفقة من سويسرا •

أوسلوك : وهم يملكون النقود أيضاً ، ولكن علينا أن نأخذ بعين الاعتبار أن السويسريين لا يثقون بأحد فلهم تجارب مرة فى موضوع الدفع ، فلذلك يتم الدفع الفورى بالحقيبة بمجرد استلام البضاعة .

بيرمان : استطيع الحصول على الموافقة خلال يوم غد .

أوسلوك : من الأفضل أن ترسل أنت بالتلكس وليس پى.أر.بى واليك الرقم فى تركيا : ٢٢٧٦٤ أيه.واى.اف.تى.أى.أر ولا تنس ذكر السعر وفترة التوريد .

بيرمان : لا مشاكل .

أوسلوك : عند التجاوب مع ما عرضناه فسيأتى المعنيون فى القيادة الايرانية الى انقرة لابرام العقد ، ثم يرسلون من يدفع لنا ٣٠٪ من القيمة .

بيرمان : لماذا الى انقرة ؟

أوسلوك : معظم العقود تبرم معهم فى انقرة .

بيرمان : اذن فالأتراك هم أصدقاؤهم الحميمون .

أوسلوك : الأتراك يستفيدون هذه الأيام من الطرفين ، فقد تعاقدوا مع الايرانيين قبل نصف سنة على تصدير بضائع عامة بقيمة ٥٠٠ مليون دولار . وهم على علاقة تجارية جيدة مع العراقيين أيضاً . ولهذا فان مثل هذه الأمور تختلف باختلاف الضابط المسؤول عن ترتيبها . وقبل أن انهى كلامى أرجو أن تحسب نسبة ٨٪ لاضافتها على السعر .

بيرمان : ٨٪ فقط ؟

أوسلوك : نعم يكفى ذلك .



▪ الغضب بين الوسطاء

ان عمليات تهريب الاسلحة تهدف فى الاساس الى تحقيق أكبر قدر من الارباح لاطراف العملية حتى يصل السلاح الى طالبيه . وضمانة الارباح كانت دائما نقطة جذب لأطراف عديدة للمشاركة فى بيع الأسلحة خارج اطار القوانين المنظمة فى كل دولة لصفقات بيع السلاح .

والغريب أن تصل جاذبية هذه الأرباح الى حد الخروج ليس فقط على القوانين ولكن على العرف السائد بين المهربين وأن ينصب طرف فى صفقة على الأطراف الأخرى ويستولى وحده على كل الأرباح المتحققة من العمولات .

ومتابعة واحدة من عمليات النصب بين المهربين هى واحدة من المسارات التى تستحق الدراسة . فهى لا تكشف فقط عن غياب القيم السلوكية فى تهريب الأسلحة ولا فى التعامل بين المهربين أنفسهم واتجاهه تكشف وهو الأهم عن الوسائل الخطيرة التى تتم من خلالها هذه العمليات لاخفاء الصفقات والأطراف التى توسطت فى القيام بها . ولا تقف حدود الدول عائقا دون حركة هؤلاء الوسطاء الى حد يبدو وكأن العالم بالنسبة لهم مفتوح بلا قيود أو حدود .

والمثال المطروح هنا كنموذج يوضح أن صفقة واحدة من الأسلحة التى هربت الى ايران تقوم بها شركة بلجيكية من خلال وسيط فى تركيا . ويتم من خلال طرف ثالث فى هونج كونج وهى مسارات تتم من خلالها عقد الصفقة وهى تختلف طبعا عن مسارات نقل السلاح وان كانت فى بعض الأحيان تتم من خلال نفس القنوات المتعددة .

واذا كان من الطبيعى أن يكون الهدف الوحيد للوسطاء هو عمولة ـ الصفقات . فان ذلك ينطبق تماما على بيرمان وجروسى ـ بينه .

وينطبق أيضا على وسطاء آخرين ممن حاولوا جهدهم للاستفادة من تصدير السلاح الى ايران ، وقد دون بيرمان فى هذا السياق محضرا يضم ٢٣ اسما

لشركات قامت بتصدير متفجرات وذخائر وقذائف مورزر وقوواعد اطلاق صواريخ وماحبق نفجير عبر شركة B. R. B. البلجيكية ، حيث كانت قيمة المبيعات حوالى ١٣٣ مليون دولار • وفى هذا المحضر وردت أسماء مختلفة لسماسرة عقد صفقات التسليح ، مثل التاجر النمساوى للأسلحة بوتش الذى يقطن فى بلدة ايجرسدورف، قرب مدينة سالزبورغ النمساوية ، وفورسلوند ممثل شركة برفورس السويدية •

وبعد أن ضمنت شركة بى•أر•بى الحصول على الطلب الايرانى من الشركات المختلفة أرسلت مدير المبيعات وهو السيد هيرمانسن الى طهران لتوقيع العقد مع وزارة الدفاع الايرانية • وقد اتفقت هذه الشركة بفضل جهود الوسطاء : بيرمان ، جروسى — بينه ، أوسلوك مع شركة لوزاك ماكينا التركية التى تتخذ مقرها بمنطقة سيسلى فى استانبول ، على التوقيع الرسمى كطرف بائع للايرانيين ، وذلك لأن الشركات البلجيكية لا يسمح لها بالتصدير المباشر الى مناطق تسود فيها الحروب • وهكذا وقع العقد بتاريخ ٢٣ نوفمبر ١٩٨٢ ، وجرى اتفاق على تحديد نسبة العمولة ودفعها بمجرد تسلم البضاعة وتنفيذ بنود العقد الأخرى •

وبعد وصول هيرمانس الى بلجيكا قادماً من طهران ، بدأت اتصالات الوسطاء الهاتفية معه للتحدث بشأن العمولة المتفق عليها • ولكنه أبلغهم أنه لم يستطع زيادة نسبة العمولة عن ٤٪ من قيمة المبيعات ، وانه لابد من تقاسمها مع وسطاء فى أوروبا والوسيط التركى والايرانى ، مما سبب أزمة ثقة وخلاف بين بيرمان وأسلوك من جهة وبين شركة B. R. B من جهة أخرى ، فرفعت الشركة قيمة العمولة فى النهاية الى ٤،٥٪ من قيمة المبيعات البالغة ١٣٣ مليون دولار • ثم عادت بعد ذلك الى الادعاء بعد مماطلتها فى الدفع ان العقد قد ألغى قبل تنفيذه • ولم يكشف النقاب الا فى عام ١٩٨٧ بأن شركة بى•أر•بى قد قامت بتنفيذ العقد المذكور بحذافيره عن طريق شركة ماينال فى هونج كونج • وهكذا وفرت على نفسها قيمة العمولة البالغة حوالى ٦ ملايين دولار • وقد استمرت محاولات التصدير بين عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٧ بطرب ملتوية الى ايران • فمدير

مبيعات B. R. B. — وهو هيرمانسن — مارس أنشطة ملحوظة على هذا الصعيد، حيث تقدم بعرضين لبيع لشركة اسكو البلجيكية دبابات من نوع تى، آر ٥٨٠ وذخائر مختلفة ، بالوكالة عن شركة كوما السويسرية • ومن المعروف أن المستخدم النهائى لهذه الأسلحة هو ايران • فلشركة اسكو المذكورة فرعان أحدهما فى مالطا والآخر فى سنغافورة ، أى فى بلدين لهما دور ايجابى فى تصدير الأسلحة الى ايران •

والغريب فى الأمر هو ان خداع الوسطاء فى مسألة العمولة لم يثن من عزم شركة بيرمان وجروسى — بينه عن الاستمرار فى أنشطة الوساطة • فقد اتضح من خطاب مؤرخ فى ١٤ يناير ١٩٨٣ أن بيرمان عرض على الوسيط التركى اكالين بيع ١٠٠ مدفع مع ذخائرها المطلوبة فى ايران •

وكان ذلك بداية انطلاق فى عقد صفقات ضخمة لصالح ايران عن طريق وسطاء المانيا الغربية •

فى ٢١ ديسمبر ١٩٨٣ أرسل بيرمان جروسى — بينه الى أوسلوك شريكهما خطاباً توضيحياً بشأن قائمة بالأسلحة المعروضة ويشتمل الخطاب التوضيحى على ما يلى :

١ — ما يتعلق بالبند رقم ١ حتى رقم ١٣ من القائمة فيمكن توريد أجهزة عند الطلب أو توريدها بسرعة •

٢ — الأسعار المذكورة خاضعة للتداول ، أى يمكن المناقشة لتحديد السعر النهائى •

٣ — يمكن اعطاء معلومات اضافية أدق أثناء اللقاء القادم •

٤ — يستطاع مبدئيا توريد أجهزة أخرى ، غير التى ادرجت فى القائمة •

أما القائمة المذكورة فقد دونت فيها أنواع الأسلحة والذخائر التالية :

** ٣٢ مليون قطعة من ذخائر ٧٫٦٢ ملم •

** ٤ ملايين وحدة من رصاص مطاطى للتمرين ٧٫٦٢ ملم

** ٢٦٠ ألف قطعة كلاشنكوف نوع جديد ، ٧٫٦٢ ملم ٣٩

** ١٠٠ وحدة من محركات أم ٤٨ أيه ٥ أو أيه دبليو دى أس ١٧٩٠ ــ ٢ أيه (سعر الوحدة ١٧٥٠٠٠ دولار) وصــواريخ مضــادة للدبابات سـعر الصاروخ ٨٠٠٠ دولار .

ويخص شركة برفورس السويدية :

** حوالى ٦٠ قطعــة مدافع مورزر من انتــاج بوفورس مع مواســير احتياط للمدافع وآليات تيار كهربائى (سعر الوحدة : ٢٥٠٠٠٠ دولار)

** ٢٠٠ ألف وحدة من قذائف مدفع ٤٠ ملم مع أجهزة تفجير .

** ٢٠ وحدة أنظمة جديدة لتوجيه النيران (القذائف) .

** ١٠٠ وحدة أنظمة جديدة لتوجيه النيران .

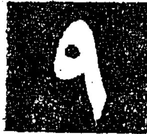
** ١٠٠ وحدة صواريخ سام ٧ (أرض جو) من المستودع مباشرة . (سعر الصاروخ ٤٥٠٠٠ دولار) .

** قذائف حرارية ١٠٦ ملم بمعدل ١٠٫٠٠٠ قذيفة شهرياً .

** قذائف مورزر من كافة المقاسات وبأى عدد مطلوب ، وبالاضافة الى ذلك : قذائف حارقة وقذائف اطفاء واضاءة من كافة المقاسات .

** سيارات اسعاف : وقد اعترف بيرمان بأنه قد أرسل مع شريكه هذه القائمة الى أوساوك ، وذكر بأنه طلب هــذه الأسلحة من كارل اريك شــميتس الذى يملك شركة سكاندينافيان كوميديتى ومقرها فى مدينة مالمو السويدية .

وهو ما تحتاج الاشارة الى دور شركات السويد فى عمليات تهريب السلاح لايران .



▪ حتى السويد إشتركت

ان دور شركات السويد لم يكن فقط مجرد الوساطة مع الوكلاء الالمان في بيع السلاح بل وتهريبه الى ايران خلال الحرب بل لقد تجاوز ذلك الى درجة ان التعاون مع الشركات الالمانية لا يقارن اذا كان من الجائز المقارنة بين خطأ قانوني وآخر .

ودور كارل أريك شميتس في التعاون مع بيرمان كان في الواقع حلقة من أدواره المتعددة لمعاونة ايران في مجال السلاح وغيره باعتباره حديث عهد بتجارة السلاح .

فهو لم يقف عند حدود مخالفة القوانين السويدية ببيع أسلحة لدولة في حالة حرب بل وخالف كل المعاهدات الدولية وقرارات الأمم المتحدة بمقاطعة جنوب أفريقيا .

فنجده في سنة ١٩٨٣ قد وقع عقدا كوكيل عن ايران مع جنوب أفريقيا وبموجب هذا العقد التزمت جنوب أفريقيا بانتاج احتياجات ايران من المواد العسكرية التالية :

* ٤٠٠٠ طن من مسحوق M. I لتصنيع متفجرات لقذائف ١٥٥ ملم .
* ٧٠٠ طن من نفس المسحوق لتصنيع متفجرات لقنابل ١٠٥ ملم .
* ٢٠ ألف طن من نترات الأمونيووم (النشادر) وتكفي هذه الكمية لصنع ٨٥٠ ألف قنبلة ١٥٥ ملم .

ولكن هذه الصفقة لم تنفذ تنفيذاً كاملا بسبب الضمانات المالية التي كانت أيران تطلبها من البائع ، حتى تتأكد من انجاز تسليم الأسلحة أو البضائع حسب العقد المبرم . ولم يصل الى ايران الا ٣٠٠٠ طن من المسحوق ام . أي والجزء الأعظم من نترات الأمونيوم . ولهذا كلفت جنوب أفريقيا شميتس بالبحث عن شركات بديلة لتعويض الكميات التي لم تصدر حتى الموعد المتفق عليه وبعد أن بذل جهوده في ذلك تمكن من التعاون مع شركات انتاج أوروبية لتعويض النقص ، وخاصة مع شركة بوفورس .

وهو بذلك لم يكن فقط معاونا على توفير السلاح لايران ، بل وعمل على حماية شركات جنوب أفريقيا باستكمال عقدها حتى لا تظهر بموقف العاجز عن الوفاء بالتعاقدات المطلوبة منها •

ولعل من الضرورى أن تعرف بعض المعلومات عن مثل هذه الشخصية حتى يتضح مدى اضرار سوق تهريب السلاح لرجال الأعمال فى العالم وخاصة بأوربا للتورط فيه •

فكارل اريك شميتس من مواليد ٢٧ يناير ١٩٣٥ فى قرية هوليفيكسنيس الصغيرة الواقعة فى جنوب السويد • وكان يدير ثلاث شركات مختلفة على الأقل ، وهى : شركة جيكادو وسكاندنافيان ثوموديتى وسكاندنافيان فيى تيليزرس فى نفس الوقت • اما علاقاته التجارية بايران فيبدو انها بدأت قبل ١٥ عاماً ، فقد كان فى بداية السبعينات من مصدرى السكر المشهورين على الصعيد العالمى •

ونتيجة لتذبذب أسعار السكر فى بورصة لندن كاد رجل الأعمال السويدى أن يصل الى حد الافلاس • ومن الأنشطة التى مارسها علاوة على ذلك تجارة خامات النفط والمنتجات الكيميائية ، حيث روج بعضها فى الأسواق الايرانية • وفى أوائل الثمانينات كان وكيلا لشركات تصدير سويدية مختلفة فى ايران ، مثل شركة ايساب وشركة ساندفيك وبوليدن وفيرمينتا ورغم تعدد نشاطه فانه ليس هناك دلائل على ان شميتس دخل ميدان تجارة الأسلحة قبل عام ١٩٨٣ ، علماً بأنه دعم ايران دائما وخاصة فى تدبير المنتجات الكيميائية بغرض صنع المتفجرات لصالح ايران • فقد كان يوفر هذه المنتجات من المؤسسة السويدية الحكومية وهى التى تتولى مسؤولية ادخار النفط والمواد الكيميائية فى أيام السلم لاستغلالها فى فترات الحرب •

وقد حققت الجمارك السويدية لمدة ثلاث سنوات فى أنشطة شركتى بوفورس وسكاندنافيان كوموديتى التى يملكهما شميتس ، وبالتحديد تلك الأنشطة المتعلقة بتهريب الأسلحة والذخائر منذ عام ١٩٨٢ الى ايران أرباحا هائلة• وقد توصلت التحقيقات الى نتائج مذهلة دونت فى مجلدات بلغت ٨٠٠٠ صفحة • ويتضح من هذه المعلومات تورط شركات عديدة فى تجارة السلاح غير القانونية مع ايران ، ليس فى السويد وحدها بل فى كل من بريطانيا وهولندا

وبلجيكا والمانيا الاتحادية والنمسا وفرنسا • وقد كسب المنتجون والوسطاء التجاريون فى هذه البلدان أرباحا هائلة :

وكانت الصدفة وحدها هى التى فتحت عيون رجال الجمارك على ضرورة التحقيق والتعقب واتخاذ الاجراءات اللازمة • ففى ١٧ مارس ١٩٨٤ ثم فى ٢٠ ابريل من العام التالى وصلت الى الجمارك الرئيسية فى مدينة باساو الألمانية (الواقعة على الحدود النمساوية) ثلاث قاطرات محملة بثمانين طنا من المتفجرات المشحونة من السويد والمرسلة الى شركة ارماتورين فى بلدة روستوف قرب مدينة شفانشتادت النمساووية • ولكن هذه الحمولة لم ترسل الى الهدف المعلن عنه بل حولت عن طريق شركة شحن فى باساو الى بلدة شتادة على نهر الألب ، ثم شحنت بالطرق النهرية والبحرية الى سوريا ، ومن هناك الى ايران •

هذه الوسيلة الملتوية لفتت انتباه مسئولى جمارك باساو فأخطروا عنها الدوائر السويدية المختصة ، مما أدى بالتالى الى اجراء التحقيقات •

وفى اطار هذه التحقيقات سلطت الأضواء على شخصية شميتس وشركتيه : الأولى سكاندنافيان كومديتى والثانية شركة سيرفينا التى تتخذ من بلدة فريبورج السويسرية مقراً لها •

وتفيد تقارير الجمارك أن شميتس وحده باع أسلحة لايران بقيمة ٦٠٠ مليون دولار تقريباً • وهو لم يعترف على كل حال بعدم شرعية أنشطته مبرراً ذلك بأن المنتجين وموظفى الدوائر المختصة يعلمون بهذه الصفقات • وبما أنهم لا يطلبون اثباتا على عدم ذهاب الأسلحة من البلد الوسيط وانتقالها الى المستخدم النهائى لها فانهم بذلك يشتركون بصورة غير مباشرة فى اتمام الصفقات •• وهو يعتبر أيضاً أن كل ما يثار حول ذلك ما هو الا زوبعة دون مبرر • وبالرغم من الفضيحة التى أثيرت فى السويد عن السوق السوداء لتهريب الأسلحة الى ايران فانه أصر على الاستمرار فى أنشطته • وابرق الى منظمة صناعات الدفاع الوطنى الايرانية عام ١٩٨٥ معبرا عن رغبته فى الوفاء بالتزاماته فى تصدير الأسلحة الى ايران ، ذاكرا ما يلى :

« اعلاماً لكم عن عزمنا على تزويد منظمتكم بالبضائع المتفق عليها (المقصود طبعاً أسلحة) فلابد من التنويه عن وجوب خرق كافة القوانين والأنظمة السارية فى بلادنا ونأسف على التأخير الحاصل فى التصدير • ولـكننا نأمل أن تتفهموا مشاكلنا الطارئة ونؤكد لكم أننا سنبذل كل جهد لتزويد منظمتكم بالبضائع »

وحقيقة فان فرض القيود المفروضة على تحويل العملة الصعبة وعلى تصدير الأسلحة فى السويد لم يكن سهلا منذ بدء عمليات تهريب الأسلحة الى ايران ولهذا كانت الحاجة الى ايجاد قنوات لخرق القوانين والترتيبات المتبعة •

ومن هذا المنطلق فقد اعتمد شـميتس أن تكون المنتجات المصـدرة الى ايران غير سويدية المنشأ ، كما اعترف بنفسه عندما استجوبته الجمارك•وأوضح شميتس ذلك بأن الأسلحة أو الذخائر تباع الى شركات فى بلدان لا تمانع فى اعادة التصدير الى ايران ، باعتباره المستقبل النهائى لها ومن أجل انجاز الصفقات المالية فقد وطد صلاته بالخبير المالى ماكس بوتيلر من سويسرا•متعاونين منذ عام ١٩٨٠ مع بعضهما فى هذا المجال • ولهذا أسسا معاً شركة سكانسـوجار التى تحـول اسمها عام ١٩٨٢ الى سكانكوم ويبدو أن تدبير المسائل المالية كان يتم بأساليب وطرق ملتوية أيضا ، كتلك التى كانت تتم عبرها عمليات تهريب السلاح • واتضح من تحقيقات الجمارك أن أعمال شـميتس وشركائه كانت مقسـمة على شركتى سكانكوم السويدية وسرفينا التى تتخذ مقرها فى مدينـة فريبورج بسويسرا : فالأولى كانت تخطط وتنفذ عمليات ايصال الأسلحة الى ايران ، والثانيـة كانت تهتم بانجاز الأمور المالية بمـا فيها الضـمانات وتوزيع الأرباح وكل التفاصيل المتعلقة بذلك • وكانت السلطات الايرانية تدفع حسابات الأسلحة والذخائر التى تسلمها عن طريق البنك الوطنى الايرانى فى لندن أو دوسلدورف • ومن هذين المصرفين أو من أحدهما حولت النقود الى حساب شميتس فى بنك اربوتنوت فى لندن أو فى مصارف جنوب أفريقيا فى لوكسمبورج • وفى كثير من الأحيان كان الدفع يتم مباشرة الى شميتس عن طريق المصارف السويسرية •

ويتضح من خطاب أرسله شميتس الى شريكه ماكس بويتلر الذى امتلك فيلا أنيقة فى شارع تشيمين ــ رينر شتراسه بمدينة فريبورج أهمية الدور المالى المرسـوم لشركة سرفينا • وفى هـذا الخطاب المؤرخ فى ١٥ أبريل ١٩٨٥ ذكر

شميتس ان قيمة المبيعات الى ايران فى عام ١٩٨٦/٨٥ بلغت حوالى ١٥٠ مليون دولار ، كما أبلغ شريكه ان الضمانات البنكية المطلوبة اعتمدت فى بريطانيا وان أول الشحنات سترسل الى ايران فى شهر مايو القادم ، وأشار الى عدم التمكن من اعتماد الضمانات المالية المذكورة فى البنوك السويسرية •

ومن الجدير بالذكر فى هذا السياق ان شريكا ايرانيـا فى شركة سرفينا هو كابك خسروان قد أسس فرعاً تابعـاً لها ، وهو شركة انكوترا ونجـح فى توثيق علاقاته مع العسكريين الايرانيين • ويعلق شميتس على ذلك بأن شركته السويدية لا تود أن توكل عنها شركة سويدية أخرى لتمثل مصالحها فى ايران ، بل تفضـل أن تكون انكوترا هى وكيلتها هناك حيث أنهـا فـرع يملـكه ايرانى هو من شركائنا •



شركة وهميّة في باريس

لم يكتف سماسرة السلاح وأصحاب المصالح التجارية المتعاملين معهم فى استغلال شركات حقيقية لخداع الدوائر الرسمية والتحايل على قوانين حظر التصدير الى مناطق الحروب ، بل لجئوا لأساليب ملتوية وصلت الى حد تسجيل شركات ليس لها وجود حقيقى لتكون ستارا لاعمالهم .

ويجسد المثال الواقعى على ذلك نشاط رجل الأعمال السويدى وهو شميتس الذى كان لابد له من وضع وتنفيذ خطط فى غاية الدقة والتعقيد ، حتى يتمكن من تهريب السلاح والذخائر الى ايران دون احراج الشركات المتعاملة معه .. فشركة ديناميت ـ نوبل التى كان يروج بضائعها الحربية من المتفجرات كانت معروفة بالجدية والاتزان بدرجة عالية ، مما يؤكد حرصها على عدم التورط فى تهمة مخالفة حظر التصدير المفروض على مناطق التوتر أو حتى الاشتباه بأنها تقوم بخرق القوانين المتبعة فى هذا المجال .

وأمام هذه الاعتبارات تم تسجيل شركة للكيميائيات فى أثينا تحت اسم الفيميك بغرض اصدار مستندات المستورد النهائى باسمها ، حتى لا تدرك الدوائر المختصة فى حالة الرقابة ان الهدف النهائى للبضاعة المصدرة هو ايران .

فكانت شركة ديناميت ـ نوبل مثلا تصدر البضاعة الى بلجيكا أو السويد لتشحن من هناك (حسب البيانات الرسمية) الى اليونان ، ولكنها كانت فى الحقيقة تصدر بالسفن مباشرة الى ايران .

وقد أسس هذه الشركة أو بمعنى أدق سجلها وهميا على الورق أحد الأغنياء اليونانيين واسمه ايون فوريس كفرع لمؤسسة ارمسكور التابعة لجنوب أفريقيا ، وخصص لها مكاتب عنوانها : ٣٢ شارع كيفيسياس بأثينا ، ثم طور الأنشطة التى تتم بواسطتها بين عامى ١٩٨٢ و ١٩٨٤ بصورة مكثفة . وفى شهر مايو ١٩٨٧ قام مجهولون بتفجير مكاتب هذه الشركة الوهمية ، وعلى أثر ذلك فرض رجال الأمن اليونانى حظراً على الأنباء المتعلقة بها .

ومما يدل على أن هذه الشركة وهمية ولا وجود لها الا على الورق ان صحفياً بلجيكياً قام بزيارة للمقر الرئيسي لاتحاد المنتجين الكيميائيين الأوروبيين وسأل عن شركة الفيمبك التي ذاع صيتها كشركة كيميائية في استيراد وسائل ومساحيق التفجير من بلجيكا والسويد ، فكان الجواب الذي حصل عليه هو « أن هذه الشركة مجهولة لدينا تماماً » •

وقد استغل على الرغم من ذلك اسم وعنوان هذه الشركة الوهمية التي لا تنتج في الحقيقة أية بضاعة ولا تستوردها الا عبر برقيات وهمية بواسطة التلكس تستقبلها من سماسرة السلاح المعروفين ، أمثال بيرمان وجروسى — بينه واوربان الذي أسس فرعاً يديره لصالح شركة سكاندنافيان — كوموديتى في بلدة ناساو الألمانية •

وهكذا تمكن شميتس وشركاؤه من شراء كميات هائلة من المساحيق الكيميائية الخاصة بتصنيع المتفجرات تحت اسم هذه الشركة الوهمية ، بالاضافة الى ملايين الصواعق وأدوات التفجير وشحنها بالوسائل الملتوية الى ايران • وقد استورد الجزء الأعظم من هذه الذخائر من شركة ديناميت — نوبل ، التي حققت بذلك مبيعات بملايين الماركات • ومما يؤكد ذلك هو تصريح السيد تجورن سيبيل أحد مسؤولي شعبة الملاحقة والتعقب لدى دائرة الجمارك السويدية حيث ذكر في هذا التصريح : ان كافة البضائع المستوردة من شركة ديناميت — نوبل قد صدرت الى ايران • وهذا هو ما أكده لي كارل أريك شميتس » •

والحديث عن الشركة الوهمية يفتح المجال للبحث عن شبكة العلاقات التي جمعت الشركات الأوربية المتعددة •

ولعل من المفيد ان نتطرق في هذا الاطار الى علاقة تجار السلاح السويديين بالوسيطين الألمانيين بيرمان وجروسه — بينه • في اطار تعاونهما مع شركة B. R. P. البلجيكية اذ حدث أن قدمهما هيرمانس مدير مبيعاتها في منتصف عام ١٩٨٣ الى التاجر والوسيط السويدي المعروف شميتس الذي وجد فيهما ضالته المنشودة ، ولا سيما ان ايران كانت قد أوكلت اليه البحث عن شركات المانية منتجة للأسلحة والذخائر لاستيراد احتياجاتها الحربية منها • وبعد أن استعلم عنهما جيداً تأكد أن بيرمان رجل أعمال جاد كان على علاقة جيدة مع مؤسسة

الجيش فى المانيا الاتحــادية ، وأن جروسى ــ بينــه يعتبر خبيرا فنياً فى مجــال الأسلحة والذخائر وعلى علم بالامكانات الانتاجية للشركات الألمانية فى التسليح .

وقد تمت أول مقابلة عمل بين شميتس وهذين الوسيطين الألمانيين بين تاريخى ١٦ ــ ١٨ يناير عام ١٩٨٤ فى فندق سانت جوتارد بمدينة زيوريخ . وفى هــذه المقابلة طلب منهما المساعدة فى الوساطة لايجاد طرف ثالث تتم من خلاله تصــدير أسلحة وذخائر الى ايران ، وقدم لهما قائمة مسجلا بها الطلبات الايرانية التالية : قنابل ١٢٠ ملم و ١٥٥ ملم ، صواعق لقنابل ووسائل تفجير ١٢٠ الى ٢٣٠ ملم ، وذخائر مورزر ٦٠ و ٨١ ملم ، بطاريات اطلاق صواريخ، أجهزة تفجير ، وسائل تقوية وتأخير لعملية التفجير » وعرض عليهما التعاون لايجاد المنتجين لمثل هــذه البضائع المطلوبة .

وأوضحت طلبات شميتس عن حاجة ايران الماســة للســلاح والذخيرة فى هذه الفترة . وكان لهذه الطلبات أثرها الواسع فى القيام بنشــاط هائل ومكثف فى شركة بيرمان ــ جروسى ــ بينه ، من أجل تلبية هذه الالتزامات والاستعداد للوضع الجديد . ويفهم ردهما السريع على تصورات شميتس من خلال ملاحظات وردت فى دفتر يوميات شركتهما للاستشارات الصناعية . فقــد دونت فى هــذه الملاحظات البضاعة المطلوبة من الذخائر والتجهيزات الحربية ، مثل الصــواعق ووسائل التفجير والمتفجرات المختلفة بأعداد هائلة .

وعلاوة على ذلك وردت أسماء رجال أعمال وشركات نذكر أهمها مثل ديجل ــ شركة سويسرية ــ ،ديل ــ شركة المانية مقرها الرئيسى فى نورنبيرج ــ ولهما فرع فى روتنباخ بالمانيا الاتحادية وآخر فى البندقية بايطاليــا ، كوبال جانســون هيرتنبيرجر ، ساور ، مانبل ، وأخيرا جورارى .

وذكر بيرمان ــ للمؤلف ــ بأن لقاء قد تم مع شميتس فى عام ١٩٨٤ بمدينة باريس ، وحضره أيضا : جروسى ــ بينه مع هيرمانس ــ ممثل شركة بى.أر.بى البلجيكية ــ وسميث ممثلا عن مؤسسة ارمسكور الحكومية التابعــة لجنوب أفريقيا .

وفى هذا اللقاءأعلن شميتس بأنه دبر صفقة لبيع ٦٠٠ ألف قطعة من الذخائر الى ايران عن طريق جنوب أفريقيا ، واضاف بأنه زار باكستان مع جروسى ــ بينه

ومع لوندينبيرج مثل شركة بوفورس ، وذلك للبحث عن امكانية تصنيع ذخائر الموززر هناك لصالح ايران ، الا أنهم لم ينجحوا بسبب صعوبات معينة حالت دون تحقيق هدفهم .

وقد حاولت شركة يونجهاوس وهى فرع شركة ديل فى البندقية ـ ان تقدم عروضاً لبيع الذخائر بواسطة شركة سكاندنافيان ـ كوميدتى التى يملكها شميتس . وفى مكتب هذه الشركة بمدينة مالمو تم لقاء بين جروسى ـ بينه وبيرمان من جهة وبين شميتس من جهة أخرى . وفى هذا اللقاء الذى استمر يوماً واحداً بعد تاريخ ١٩٨٤/٦/٢٠ تداول المجتمعون حول البضائع المطلوبة والشركات المكلفة بتدبيرها ، على النحو التالى :

** ١٥٠ ألف صاعق نوع دى ام ١٠٥٨ ويقوم بتوفيرها فرع شركة ديناميت نوبل فى ترويسدورف فى ضواحى بون بألمانيا الاتحادية .

** ١٢ ألف طن من مساحيق التفجير وتقوم بتدبيرها شركة شو ـ كجيلسن .

** ١٠٠ ألف بطارية من نوع ٢١ بى ايه بى وتقوم بتدبيرها شركة سيلبركرافت فى مدينة دوسبورغ بألمانيا الاتحادية .

** ٩٠٠ ألف وسيط تفجير وتتولى تدبيرها شركة ديجن السويسرية .

ويفهم من الرسائل المتبادلة بواسطة التليكس ان شركة ديجن على الأقل وافقت على تلبية الطلب المرسل اليها تحت الشروط المألوفة تجاريا ، فيما يتعلق باسلوب الدفع والضمانات المصرفية وتأكيد العمولة ـ وغيره .

وبتاريخ ٣١ يوليو ١٩٨٤ أبرق جروسى ـ بينه الذى كان قد افتتح مكتبا مستقلا فى فورستينفلابروك الى شركة سكاندنافيان ـ كوميدتى ، ذاكرا بأن الشركات التى اتصل بها لتدبير الذخائر والتجهيزات الحربية قد اشترطت الحصول على وثائق عن المستقبل النهائى .

وفى نفس الوقت وافقت شركة ديناميت ـ نوبل على طلب لصالح سكاندنافيان ـ كوميدتى بانتاج الصواعق ، بحث يكون ثمن الصاعق الواحد ١٤٫٦٠ مارك ألمانى تسليم المصنع فى ترويدورف .

والمعروف أن شركة ديناميت ـ نوبل المســاهمة تابعة بنســبة ٩٨ ٪ الى مجموعه فليك الصناعية التى ذاع صــيتها بسبب التورط فى محاولات رشــوة الأحزاب السياسية فى ألمانيا الاتحادية ، بهدف التهرب من الضرائب . وقد بلغت مبيعات ديناميت ــ نوبل الاجمالية على الصعيد العالمى سنة ١٩٨٦ مبلغ ٧٤٦ مليون مارك ألمانى باعتبارها مؤسسة تجارية ذات تقاليد عريقة ، علما بأنها عقدت فى عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٥ صفقات بيع متفجرات لايران بملايين الماركات .

وتؤكد المصادر الرسمية لدى الشركة عدم علمها بأن هــذه الذخيرة كانت لايران كمستقبل نهائى لها . وتبرر الشركة ذلك ان اتتاجها المقصود من أجهزة التفجير والصواعق قد باعته الى الشركة البلجيكية بى ايه بى المعروفة . وأعلن مسئولوها للصحافة بتاريخ ٨ يناير ١٩٨٨ تفسيرا لعقد هذه الصفقات جاء فيه :

« ان أجهزة التفجير لا تحسب من الأسلحة الحربية ولكنها مع ذلك تخضع لقانون التجارة الخارجية من حيث السماح بالتصدير أو عدمه . وتزود ديناميت ـ نوبل دون ان تخالف اللوائح القانونية فى ألمانيا الاتحادية حوالى ٤٠ مؤسسة من مؤسسات استكمال التصنيع والتطوير ، بمثل هذه المنتجات على صعيد أوروبا . وهى مؤسسات معروفة لدى ديناميت نوبل ، التى لا تشك فى مراعاتها لأنظمــة حظر التصدير المحلية السارية فى بلادها والتى تنطبق على منطقة الشرق الأوسط، باعتبارها منطقة حروب » .

ولكن بيرمان ــ وهو شخصية لامعة فى تهريب السلاح ــ يناقض هذا الرأى، ويقــول :

« باعتبارى وسيطا فقد اشتركت أنا وشريكى جروسى ــ بينه فى مداولاتنا مع شركة ديناميت ــ نوبل فى ترويدورف وقابلنا المشرف فيها على مبيعــات المتفجرات مرتين وهو السيد ماير ، كما قابلنا السيد بروتيسر الذى يســاعده فى قسم المبيعات . وفى مرة أخرى تداول ماير مع شميتس عن شركة سكاندنافيان كومودينى . وكانت نتيجــة المداولات ان ديناميت ــ نوبل لم تتحفظ الا على مسائل تجارية بحتة ، كمسألة الضمانات المالية لصالح المستورد » .

ولما سأل المؤلف بيرمان عن مــدى معرفة الشركة بأن المســتقبل النهائى للمتفجرات هو ايران ، رد بالايجاب قائلا :

« لقد ذكرت لهم بالنص الصريح ان مستقبل البضاعة المطلوبة هو ايران » ، ثم استطرد هذا الوسيط مشيرا الى أن شميتس مخطط عملية التصدير كان يوعز أحيانا بأن يكون المستقبل الأول للبضائع فى بلجيكا ، أى عن طريق شركة B. R. P. ، بحيث تتم عملية التصدير فى هذه الحالة من ميناء زيبروكه ، أو أن يكون فى السويد ، وبالأحرى بواسطة شركة بوفورس التى تتولى الشحن من السويد الى ايران . وقد أكد بيرمان أقواله بالتأكيد القاطع ونفى مزاعم ديناميت — نوبل بعدم علمها ان المستورد النهائى هو ايران .

وبتاريخ ١٢ يوليو ١٩٨٤ أبرق بيرمان الى السيد دور أحد المسئولين فى ديناميت — نوبل ، مقترحا فى برقيته المرسلة بالتلكس ، أن يقوم شميتس عن شركة سكاندنافيان — كومودينتى وبعض المتعاونين معه بزيارة فى ١٧ أو ١٨/٧/١٩٨٤ الى هذه الشركة فى ترويدورف ، بغرض التباحث فى بعض التفاصيل التى لم يتفق عليها بعد .



التهرب من عمل التحقيقات

واذا كان شائعا مسألة سعى وكلاء شركات انتاج السلاح فى ترويج المبيعات مشروعة كانت أو غير مشروعة وذلك طلبا للارباح الضخمة التى تحققها فا أغرب ما فى الموضوع هو دور الحكومات .

وقد يكون محتملا أن تنجح مثل هذه الشركات فى اخفاء نشاطها غير القانونى لفترة عن حكوماتها ولكن الأمر الذى يستحق الوقوف عنده هو حالة ما تتوفر كل المعلومات والوثائق . ومع ذلك فان القرار يكون هو حفظ التحقيق . !

وهناك احتمال من اثنين وهو أن سلطات التحقيق وبالتحديد فى ألمانيا الاتحادية لا تقوم أصلا بالتحقيق وتحفظ القضية أو أنها تتستر على المعلومات حتى لا تكشف غموض بعض القضايا وهى تصل فى ذلك الأمر الى مدى عرقلة جهود أى محاولة لكشف المعلومات . وطبعا يمكنها اتخاذ واحد من الخيارين دون الرجوع الى مصادر الحكومة .

فالعملية فى مجملها ليست معلومات عن صفقات سلاح مهرب ولا هى مسألة مخالفة قانونية أو حتى خروج عن قرارات دولية بل هى حسابات تتعلق بمصلحة الدولة وطبيعة علاقاتها مع هذه الدولة أو تلك . ولذلك نجد ان ألمانيا الاتحادية كان يهمها بالدرجة الأولى مستقبل العلاقات الألمانية الايرانية . وحرصا على هذه العلاقات فهى ترفض فتح ملف تهريب السلاح .

هذه الحسابات لا تدخل فى اعتبار دعاة السلام لاختلاف الأهداف والمنطلقات .

ولذلك حدث عندما علمت مجموعات السلام فى بون بمسألة تصدير شركة ديناميت ـ نوبل لصواريخ وأجهزة تفجير الى ايران أن قامت بتقديم طلب الى النيابة العامة لفرض العقوبات القانونية على الشركة .

وقد كتب مقدم الطلب وهو اندرياس كافول الخطاب التالى وأرسله الى دائرة النائب العام فى مدينة بريمن :

« كما انكم على علم وبدون أى شك ، بأننى تقدمت فى شهر يونيو من العام الماضى ١٩٨٧ بطلب لفرض العقوبة القانونية على شركة ديناميت ــ نوبل ومقرها فى ترويدورف . وقد اتهمت هذه الشركة بأنها صــدرت الى ايران ذخائر وغيرها من المنتجات بدون أن تحصل على تصريح بالتصدير . وهذا يعنى انها خرقت قانون الرقابة على الأسلحة الحربية وقانون التجارة الخارجية ... ولكن أسئلتى المطروحة حول المدى الذى وصلت اليه التحقيقات لم تجد جوابا عليها حتى الآن . ومن أجل ألا يخطر على بالكم اغلاق الملف وحفظ التحقيق ، أى بغرض الوقاية من كافة ما قد يطرأ على هذا الصعيد : فاننى أتقدم اليكم مجددا بطلب فرض العقوبة على شركة ديناميت ــ نوبل التى تتخذ مقرا لها فى بلدة تروبسدورف ، وذلك لأنها خرقت قانون الرقابة على الأسلحة الحربية وقانون التجارة الخارجية . اننى أتهم الشركة المذكورة بانها صدرت منتجاتها المحظورة الى ايران دون الحصول على التصاريح اللازمة لمواد التسليح هذه .

واستكمل اتهامى أيضا لينطبق على الصادرات التى مرت عبر بلدان أوروبية أخرى ، كبلجيكا مثلا . فالتصدير حتى عن طريق طرف ثالث يتطلب أيضا ذكر هوية المستقبل النهائى للبضاعة المصدرة . ولكن تعاملكم مع هذه القضية لا يتناســب مع فظاعة هذه الجناية المتحققة للعقــوبة ، وانتم بهــذه الموقف لا تتيحوم لى الا التوصل الى النتيجة التالية : ان صادرات الشركة كانت حسب رأيكم مشروعة . وهذا يعنى ان شركة ديناميت نوبل قامت بالتصدير الى ايران مع العلم المسبق وعدم الممانعة من طرف الدوائر ذات الصلاحية بمنح التصاريح ومن طرف حكومة ألمانيا الاتحادية . ان هذه الحكومة لا تستطيع الاعتراف بهذه الحقيقة طبعا ، وذلك لأسباب تتعلق بالسياسة الخارجية » .

أجل ان هذا الخطاب ليجسد الحقيقة تماما ، فكيف ينبغى لدائرة النائب العام أن تحقق فى اطار هذه المعطيات ؟ ! لقد كانت الاجابة : ان التصاريح المطلوبة

بالتصدير قد قدمت لدينا . ولكن كيف قدمت هذه التصاريح ؟ ان ذلك لا يهم النيابة العامة . ومن هو هذا الذى يود ارهاق نفسه بمعرفة المكان الحقيقى الذى وصلت اليه أجهزة التفجير ؟

من المحتمل أن هنالك تعاونا وتنسيقا دوليين بين دوائر التحقيق على الصعيد العالمى فى ميدان مكافحة الارهاب ، أما فى مجال التعقب وكشف الطرق الملتوية لتهريب السلاح والمتفجرات فان الطرف المعنى يسعد ان لم تحدث مضاعفات سياسية . وعلاوة على ذلك فان وزارة الخارجية فى ألمانيا الاتحادية لا تفكر فى التسبب فى تعريض العلاقات الايرانية ــ الألمانية للأزمات . ومن الوارد فى الختام التذرع بمبرر مفاده : ان الصواريخ وأجهزة التفجير المصدرة لا تخضع لقانون الرقابة على الأسلحة الحربية . اذن فان عدم متابعة الطلب بفرض العقوبة على الشركة ، يعتبر أفضل حل من جميع النواحى . !.

١٢

▪ شبكة الاتصالات الاسرائيلية

لم تتوان مؤسسة الصناعات العسكرية فى اسرائيل عن الاشتراك فى المداولات المتكررة بين منتجى الأسلحة فى جنوب أفريقيا وأوروبا . وكانت هذه المؤسسة تتمتع بعلاقات وطيدة مع الوسيطين الألمانيين بيرمان وجروس بينه وشركتهما الخاصة بالاستشارات الصناعية فى ألمانيا الاتحادية .

وقد أكد بيرمان فى ٥ مايو ١٩٨٣ فى خطاب أرسله الى عموس المان وهو مهندس كيميائى فى السفارة الاسرائيلية بباريس على الاتصالات التى جرت بين الطرفين فى ٤ مايو ١٩٨٣ بمدينة بروكسل ، فأورد ما يلى فى هذا الخطاب :

« كما أعلمتكم واعلمت بنيامين تبليم فان لدينا ماكينات خراطة أوتوماتيكية ، تقوم باعداد وتجهيز القطع المطلوبة من قبل شركة راينميتال وشركة ديناميت ــ نوبل وشركة شتاديلن فى ألمانيا الاتحادية وغيرها من الشركات الأجنبية التى تصنع منتجات حربية . ان لدينا اهتماما بالغا بالتعامل التجارى معكم ، ومما يسرنا ان تتقدموا بتغطية احتياجاتنا الآتية .... اننى لمسرور جدا بالتعرف عليكم وآمل أن نبقى فى المستقبل مرتبطين بالتعاون الودى المتبادل » .

وهذه الاتصالات المشار اليها فى الخطاب تمت بين ممثلى الصناعات العسكرية الاسرائيلية وبين ممثل شركة B. R. P. البلجيكية السيد هيرمانس وحضرها بيرمان ، الذى عقب عليها قائلا :

« ان الحديث كان يدور حول التصدير الى ايران وبكل صراحة . وكانت البضائع المراد تصديرها : قذائف ١٥٥ ملم و ١٢٠ ملم ، بودرة تفجير ، مورزر . وأرادت مؤسسة الصناعات العسكرية الاسرائيلية أن تصدر هذه البضائع وغيرها الى ايران ، ولكنها كانت تبحث فقط عن الطريق الصحيح . والمقصود بذلك هو تجنب قيود التصدير المحلية » .

لقد تشابكت العلاقات واستكملت حلقاتها بدخول كارل اريك شميتس الوسيط السويدى اليها . وأوضح بيرمان ان لقاءات تمت أيضا بين ممثلى المؤسسة

الإسرائيلية والوسطاء فى باريس وفيينا . وعندما سأله المؤلف عن الأشخاص الذين حضروا لقاء فيينا فى فندق انتركونتى ، أجاب بيرمان :

« الذين حضروا اللقاء غيرى هم : هيرمانسن ، شميتس ، جروسى — بينه ومدير للمبيعات فى مؤسسة الصناعات العسكرية الاسرائيلية » . واستطرد مشيرا الى لقاء باريس : « فى هذا اللقاء اجتمع كل من شميتس ، هيرمانسن ، وشخص آخر عن مؤسسة ارسكور الحكومية فى جنوب افريقيا اسمه سميث » وقد أراد الوسيط السويدى شميتس — باعتباره وكيلا عن الطرف الايرانى — شراء : ٣٠٠ ألف قذيفة و ٤٥٠ ألف أخرى من نوع مختلف . ولم يتفق المجتمعون على الضمانات المالية التى تفرضها ايران قبل الحصول على طلباتها .

ان المهندس عموس المان الممثل الأوروبى لمؤسسة الصناعات العسكرية الإسرائيلية . وهو ينسق مع أوروبا مع تاجرين اسرائيليين، هما رون هاريل الذى يقيم فى فرانكفورت ويواصل عقد الصفقات مع ايران ، والكسندر جورارى المدير العام لشركة ديستراكو سا فى بروكسل .

ويتذكر بيرمان ما عرفه عن بنيامين تيليم الذى كان برتبة ادميرال بحرى فى الجيش الاسرائيلى ثم أصبح مديرا لمؤسسة الصناعات العسكرية ، فيصفه بما يلى : « عمره حوالى ٦٢ الى ٦٣ عاما . كان والده طبيبا فى لايبتزيج فى المانيا الهتلرية فهرب عام ١٩٣٣ وارتقى الى رتبة أدميرال فى البحرية الاسرائيلية . وهو الرجل الذى عبر قناة السويس أثناء الحرب . وبعد تقاعده إنضم الى مؤسسة الصناعات المذكورة » .

ونسى بيرمان القول أن تيليم هو الذى تمكن من الهرب بالزوارق الفرنسية السريعة من مياه شيربورغ عام ١٩٦٩ وايصالها الى اسرائيل ، هذه الزوارق التى كانت جزءاً من صفقة متفق عليها بين فرنسا واسرائيل ، ولكن فرنسا امتنعت عن تسليمها بعد حرب الأيام الستة .

وفى هذا السياق سأل المؤلف بيرمان : هل كان ما ذكرته هو الاتصال الوحيد بالمؤسسة الاسرائيلية ؟ فأجاب بيرمان بالنفى واستطرد قائلا : لقد تداولت

مع ممثلى المؤسسة مراراً عن طريق رون هاريل • وتمكنا من خلال هذه المداولات من شراء كميات هائلة من بودرة التفجير وقذائف ١٥٥ ، ١٢٠ ، ١٣٠ ملم ، حيث رتب شميتس تصديرها الى ايران • وتتأكد هذه المعلومات من الخطابات المرسلة بالتلكس ، ومنها صورة الخطاب التالى المرسل بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٨٤ من رون هاريل الى جروسى ــ بينه :

« نقدم لكم بهذا عرضاً بقيمة ٢٨٠٠ طن من بودرة التفجير الموزعة كما يلى :

ــ ٢٠٠٠ طن ام ١ لقذائف ١٥٥ ملم •

ــ ٣٠٠ طن ام ١ لقذائف ١٠٥ ، نمط هو فيتزر •

ــ ٥٠٠ طن ام ١ لقذائف ١٠٥ ، نمط هو فيتزر •

السيد شميتس يود الحصــول على موافقــة شركة B.R.B فيما يخص جروسى ــ بينه • ان ذلك هو تأكيد بدفع العمولة وفقاً للاتفاق الذى تم مع شركة سكاندنافيان ــ كوموديتى •

عرض جديد : ان اقتراحنا المقدم لشركة أكبر كريمى الباكستانية فى لنــدن قد تم تقديمه » •

وفى ٣٠ يناير ١٩٨٤ بعث جروسى ــ بينه من مقر شركته البرقية التالية الى رون هاريل :

« اتصل بنا لتوه هاتفيا السيد شميتس فى مقر شركتنا فى منــدن مستفسرا عن العرض المقترح • اذه يريد أن يصل اليه هذا العرض حتى الســاعة الثانيــة بعد الظهر لأنه سيغادر مكتبه فى الساعة الثالثة مسافراً الى بلد الاستيراد النهائى• وقد ذكر له أن ثمــن الكيلوجرام من بودرة التفجير المعروض يبلغ ٦ر٦٠ دولاراً أمريكياً وهو راض بهذا السعر • ولكنه يرجو أن تذكر مدة التسليم والمواصفات الدقيقة بالاضافة الى السعر • اننا بحاجة الى تأكيد الموافقة على أن نسبة العمولة ٥ر٢٪ لما تعرضونه على شركة أكبر فى لندن » •

وفى الساعة الثانية عشرة والنصف من نفس اليوم أبرق بالتلكس الخطاب التالى من شركة بيرمان وجروسى ــ بينه ، موجها لى كارل شميتس :

« لقد ذكرنا رقم هاتفكم لمقدم العرض • سيتصل بكم السيد رون هاريل هاتفياً أو أنه قد اتصل بكم • الرجاء أن تبلغونا هاتفيا فيما اذا كان كل شيء على ما يرام أم يجب أن نوضح لكم أموراً أخرى •

ومن أجل ازالة أى غموض فقد حدث لقاء لتجار الأسلحة الأوروبيين مع ممثلى مؤسسة الصناعات العسكرية الاسرائيلية ، وذلك بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٨٥ فى مركز المؤسسة بمدينة تل أبيب •

وحضر هذا اللقاء كل من شميتس ، الكسندر جوراری وجروسی — بينه الذى حضر بصفته الوكيل العام لشركة B. R. P. البلجيكية وسكاندنافيان — كومودیتی السويدية » • ومن طرف مؤسسة الصناعات المذكورة حضر كل من : بنيامين تيليم مدير شعبة التصدير ، مارك شيخنر مدير مشروع ، أوفرا كوهين من شعبة التصدير •

وفيما يلى ملخص بمضمون المداولات بين الطرفين :

يتفق الطرفان على :

— اعتبار التكامل فى المنتجات والأسعار والكميات وبقية شروط التسليم ، بحيث تعامل بأنها جزء من صفقة تجارية موحدة وبدون تخيير •

— حصول مؤسسة الصناعات العسكرية الاسرائيلية على أمر رسمى بالتصدير من شركة بوفورز السويدية •

— اشتمال الطلب الصادر من بوفورز على ما يلى :

البضائع تطلب من بوفورز وتصدر من ميناء يوغسلافى •

ان هذه الكلمات المدونة فى هذا الاتفاق لا تعبر فى الحقيقة الا عن صفقة من أعظم صفقات الخداع المتعلقة بمستندات مزورة عن المستورد النهائى — تلك المستندات التى أصدرها رواد منتجى المتفجرات فى أوروبا ، بغرض بيعها فى ايران •

بعد عودة شميتس من اسرائيل الى أوروبا بتاريخ ١٥ فبراير ١٩٨٥

أرسل خطاب شكر على الحفاوة التى لقيها هناك وكتب فيما يلى أنواع المنتجات والذخائر التى أراد شحنها بحاويات خاصة :

— ٢٠٠ ألف وحدة من قذائف ١٥٥ ملم •
— ٢٠٠ ألف وحدة من العبوات الفارغة لقذائف ١٥٥ ملم •
— ٢٠٠ ألف وحدة من العبوات الفارغة لقذائف ١٣٠ ملم •
— ١٥٠٠ طن من بودرة التفجير لقنابل ١٣٣ ملم •
— ٤٠٠ ألف قنبلة نوع تامبيلا ٨١ ملم (الفسفورية) •
— مليون قذيفة ١٢٠

وقد تباحث الاسرائيليون مع الوسطاء من المانيا والسويد على امكانيات تزويد ايران بالأنواع التالية : قذائف المورزر التى تستخدم ضد الآليات المدرعة • قذائف ١٥٥ ملم وتستخدم ضد الأبنية والأشخاص وهى معبأة بمواد ذات قوة افناء وتدمير ملم •

ومن الجدير بالذكر أن جروسى ــ بينه بذل جهودا جبارة لتدبير بودرة التفجير المخصصة للعبوات الفارغة من شركات انتاج المانية وغيرها •

وفيما يلى برقية أرسلت اليه من شركة پى•آر•بى البلچيكية فى ١٦ يناير ١٩٨٥ بهذا الخصوص :

« اننا لا نستطيع تزويدكم بمساحيق تفجير خاصة بقنابل المورزر من نوع تامبيلا ٨١ ملم • ولكننا نعرض عليكم مساحيق قنابل المورزر من نوع أم ٤٣ أيه ١ من صنع الولايات المتحدة) • وبامكانكم أيضاً الحصول على عينات من مساحيق التفجير ٩ ملم من مكتب شركتنا » •

١٣

■ ودخلت فنلندا الدائرة ..

ان الذخائر ووســـائل التفجير التى هربت من فنلندا هى من انتاج شركة حكومية يطلق عليها كيميرا أوى وتمتلك منشـــآت لانتاج المواد المتفجرة فى بلدة فيهتا فورى وفى اطار تصـــــدير هـــذه الشركة لمنتجاتها الى ألمـانيا الاتحادية ثم الى اكوادور (فى أمريكا اللاتينية) •

والى نيبال فى آسيا • انتبه رجال الجمارك الفنلنديون الى التناقض الواضح فى بيانات الشركة عن البضائع المصدرة ، مما دعاهم الى اجراء تحقيقات واســعة مستعينين بدوائر وزارة المالية فى ألمانيا الاتحادية • وكانت نتيجة التحقيق مؤكدة لاشتراك بعض مديرى الشركة فى أنشطة التهريب ، فحكم عليهـم بدفع غرامات مالية كبيرة •

ومن الجدير بالذكر أن عمليات تهريب هذه المواد بدأت منذ عام ١٩٧٩ ، حيث باعت كيميرا أوى عشرين مليـونا من أغشـية التفجير الى شركة اليزنهوته ومقرها فى مدينة ناساو التابعة لشركة فريتس ـ فيرنر الألمانية • وفى ٢٤ نوفمبر ١٩٧٩ اشــترت نفس الشركة من كيميرا أوى ٥ر١ مليون من أغشــية التفجير ، ثم ٣٦١ر١ طنا من مساحيق التفجير بتاريخ ٢٠ ينـاير ١٩٨١ ، حيث كانت هــذه المنتجات كلها مخصصة حسب الرواية الرسمية للتصدير من ألمانيا الى ذلك البلد الآسيوى الصغير : نيبال •

وبداية من عام ١٩٨١ شرعت شركة فريتس ـ فيرنر بنفسها فى استيراد نفس أنواع مــواد التفجير المذكورة من شركة كيميرا أوى ، ليتــم تصديرها ـ وفقا للرواية الرسمية ـ الى اكوادار كمســتورد نهــائى • وفيــما يلى تدرج بعض البيانات عن الصادرات وتاريخ التصدير :

* ٦ر٣٦ طنا من مساحيق التفجير من فنلنــدا الى مينــاء هامبورج بتاريخ ٩ ديسمبر سنة ١٩٨١ •

* ١٠ر٢ مليون من أغشية التفجير بتاريخ ١٦ نوفمبر ١٩٨٢ بالاضافة الى ١٥٦ر٣ مليون من أغشية التفجير بتاريخ ٤ يونيو ١٩٨٣ الى ميناء هامبورج •

* ١٨٠٠ كجم من مساحيق التفجير بتاريخ ١١ ديسمبر ١٩٨٥ من نفس المصدر الى هامبورج •

وبعد ذلك بعام تقريباً أي بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٨٦ قامت كيميرا أو بتصدير ١٠٠ ألف وحدة من وسائل تفجير القنابل (كبسولات التفجير) عبر نفس الميناء الألماني الى شركة فريتس — فيرز ليتم تصدير هذه المنتجات مجدداً الى نيبال • وقد صرح المعنيون في هذه الشركة المستوردة وفي فرعها اليزن صوتي ، بأن مواصلة التصدير سواء الى نيبال أو الى اكوادور قد تمت بناء على تصاريح تصدير رسمية • وأكد هؤلاء المعنيون ان بحوزتهم في قسم الأرشيف وثائق تؤكد أن البضاعة وصلت فعلا الى البلد المستورد •

وبتاريخ ٢١ سبتمبر ١٩٨٦ أكدت شركة هانزا للشحن في هامبورج أنها استلمت لصالح شركة فريتس — فيرنر من شركة كيميرا أوى الفنلندية ٥٠٠ صندوق معبأ بوسائل التفجير والصواعق ، وانها (أي شركة هانزا) قد شحنت هذه الصناديق على متن الباخرة « جاجوار » بتاريخ ١٩ سبتمبر ١٩٨٦ الى نيبال• وفي ٢١ أغسطس ١٩٨٧ تم استعمال وسائل الشحن الجوي من فرانكفورت الى بانكوك لايصال المنتجات عبرها الى نيبال • ولا حاجة هنا للتذكير بدور تايلاند في عمليات تهريب السلاح والمتفجرات الى ايران • ومن غرائب الأمور في هذا السباق أن دائرة الاقتصاد الاتحادية في المانيا الغربية لم يخطر على بالها قبل اعطاء تصاريح التصدير أن تتساءل عن جدوى تصدير هذه الكميات الضخمة من وسائل تفجير القنابل وذخائر البندقية الى بلدين صغيرين ، هما نيبال واكوادور • فجيش نيبال يتألف من ٢٦ ألف جندي وضابط بمختلف الرتب ، بينما لا يزيد جيش اكوادور أيضاً عن ٣٧ ألف عنصر •

على كل حال فان المؤلف استفسر لدى الملحق العسكرى فى سفارة اكوادور فى عاصمة المانيا الاتحادية بون عن هذا التصدير المزعوم لكميات الذخائر ووسائل التفجير الى بلاده • ولكن الملحق العسكرى أبدى دهشة ملحوظة وأجاب : « أنها لكميات ضخمة لا تستطيع قواتنا البرية ولا البحرية أو الجوية استيعابها ، وعلاوة على ذلك فاننا لا نملك من القدرة المالية ما يتيح لنا دفع أثمانها » ، ثم تأفف متذمراً من كثرة الاتصالات مع المسؤولين فى أكوادور ليؤكد للجميع أن هذا البلد ليست له أية علاقة بمثل هذه الصادرات المزعومة • وبالرغم من ذلك فان شركة فريتس ــ فيرز المصدرة ابرزت وثيقة المستورد النهائى الصادرة من كيتو عاصمة أكوادور والموقعة من مهندس فى الجيش هناك ، اسمه ميجيل قاسك ريالب ومن الطبيعى أن فريتس ــ فيرنر لاتود أن تعلم عن احتمال تلقى هذا المهندس لمكافئة ضخمة على توقيعه • ومن المألوف أن يتم امضاء مثل هذه المستندات عادة من قبل الجنرالات أصحاب الاختصاص • اذن فلابد أن كلا من نيبال واكوادور كانتا تستعملان كمحطتى مرور فقط من أجل تصدير الأسلحة الى ايران ، وخاصة اذا علمنا أن اكوادور صدرت بين عامى ١٩٨١ و ١٩٨٥ من منتجات التسليح أكثر مما استوردت •

فلماذا لم يفكر المسؤولون فى هذه الدوائر فى احتمال استيراد كل هذه الكميات الضخمة من قبل ايران والعراق ؟ وقد صدر تقرير أعده « مركز أبحاث سياسة السلام » فى مدينة شتارنبيرج ، جاء فيه أنه من المستحيل أن تبقى مثل هذه الكميات فى اكوادور أونيبال • غير أن الدوائر المعنية بالتحقيقات مع الشركات المصدرة لا تهتم كما يبدو الا بالسؤال عن وثيقة المستورد النهائى ، وتعتبر حينئذ ان كل شيء على ما يرام •

ونجد فى هذه الحالة أن شركة كيميرا أوى الفنلندية كانت تعلم أن صادراتها الى ألمانيا الغربية ، ستحول الى نيبال واكوادور والسودان ، علماً أنها اخفت معرفتها بذلك • ولم تكن هذه البلدان المذكورة هى آخر المستوردين لنفس البضاعة طبعاً •

14

النقل عبر باكستان

حصل السـيد مانس لوندبيرج فى ٣١ مارس ١٩٨١ على ترقية ليصبح مديرا لشعبة المبيعات لدى شركة التسـليح السويدية بوفورس ، التى تتخذ من بلدة كارلسكورجا مقرا لها •

ولم تمض سنة واحدة على هذه الترقيـة حتى خضـع لتحقيقـات الدوائر السويدية بشأن التصدير غير المشروع لمنتجات الشركة الكيميائية ، فصادرت هذه الدوائر من مكتبـه آلاف الوثائق التى تثبت تورط شركته فى تهريب مسـاحيق كيميائية تستعمل كعبوات قنابل ومتفجرات أخرى •

وقد اعترف أثناء التحقيق معه بتورط الوسيط السويدى المعروف بأنه وكيل لايران وهو السيد شميتس بالاضـافة الى الوسيط الألمانى المشهور جروسى — بينه •

وموضوع التحقيق كان من أوائل الصفقات الكبيرة لتصـدير مسـاحيق التفجير عبر باكسـتان • ففى ١٤ اغسطس ١٩٨٤ قام لوندبيرج ومعه جروسى — بينه وشميتس بزيارة الى باكسـتان • وقد جاء فى اعترافات لوندبيرج فى محضر التحقيق ما يلى :

« ان الصفقات التى أورد التحدث عنها تتعلق بكميات تصل الى ١٥٠ طناً من مسحوق تتريل و ١٠٠ طن سى•بى•آى بالاضافة الى ٢٥٠ طنا بنتاستيت • وقد بدأ تعاوننا مع باكستان عنـدما قمت بزيارة لهذا البـلد وكان يرافقنى الوسيط الألمانى — وهو وكيل شركة سرفينا السيد جروسى — بينه ، فزرنا سويا معـامل الشركة الباكستانية B.O.F أى شركة أوردونانس • وكان اهتـمامى كعبوات على امكانيات تصنيع الشركة الباكستانية لمسـحوق كيميائى يسـتعمل كعبوات لذخائر قاذفات القنابل التى كانت مقيدة التصدير بالسـويد ودارت المداولات مع جروسى — بينه وشـميتس — الذى حضر معنا أيضـا — من جانب ومع الطرف الباكستانى من جانب آخر • فى البداية لم تكن هـذه المداولات ناجحة تماما ،

اذ لم يتم اتفاق محدد ، ولكن الوضع تحسن نتيجة لاتصـالات لاحقة قام بهـا جروسى ــ بينه مع الباكستانيين • وفى النهاية قدمنا عرضـا بالمنتجات الكيميائية الثلاثة ووافقت سرفينا على الشراء مع توضيـح أن هذه المنتجات سـتصدر الى ايران »••

وجاء فى محضر التحقيق السويدى ما يلى :

س : هل عرفت أو توقعت البلد الذى ستصل اليه البضائع فى النهاية عبر باكستان ؟ .

فأجاب لوندبيرج : « من المرجح أن يكون هذا البلد الذى تقصد هو ايران ».

واستمر الحوار بين الموظف وبين لوندبيرج كما يلى :

س : كم عدد القنابل التى خصصت لها المساحيق المصدرة ؟

ج : حوالى ١٠٠ ألف قذيفة .

س : اذن هل عرفت بأن ايران هى التى طلبت هذه القذائف ؟ وأن السيد جروسى ــ بينه هو الذى يقوم بالمساعدة بأسلوب ما لايصالها الى ايران ؟

ج : هكذا فهمت الأمر .

س : هل تستنتج أن البضاعة المقصـودة كانت مخصصة لايران بسبب اشتراك شركة سرفينا فى الصفقة ؟

ج : لا يمكن أن نستبعد هذا التوجه .

س : هل أعلمت الدوائر المختصة عن ظنونك ؟

ج : لم أعلمها ، اذ أن جروسى ــ بينه كان لا يريد أن يقال عنه سوى انه رجل حيادى ولا علاقة له فى الأمر .

لا شك ان لوندبيرج كان يتصرف دون عائق يمنعه عن شىء ، ولهذا كان من الواضح انه لن يخبر أحدا . وقد شرح منطقه فى مثل هذه الأمور أثناء مقابلة معه ؛ ذلك المنطق الذى يميز كل من يشترك معه فى مثل هذه العمليات • ففى هذه المقابلة ذكر ما يلى :

« هنالك توزيع للاختصاصات فى السويد . فمهمة الحكومة هى اجراء الرقابة على الصادرات . أما مهمة القطاع الصناعى فتكمن فى الانتاج وترويج المبيعات وعقد الصفقات ، بينما مهمة الدوائر الرسمية هى مراقبة الصفقات التجارية . وكل ذلك يؤدى الى حدوث توزيع فى العمل » .

اذن فان استنتاج هذا المدير المسئول عن شئون صناعة الأسلحة هو بمثابة سخرية بالقيم والمثل . ويتأكد ذلك عندما نسمع تصريحه فى هذا السياق :

« يمكن القول ان الحكومة هى المختصة بقضايا المثاليات والأخلاق . أما الصفقات والأعمال التجارية فهى من شأن ومهام رجال الأعمال والصناعة ، الذين ليس لهم علاقة باتخاذ قرارات أخلاقية . فمثل هذه القرارات يجب أن تتخذ من قبل الدوائر الرسمية » .

١٥

■ إحتكارات السلاح الأوروبيّة

الواضح أن الاتصـــالات بين الشركات والوكلاء للتعـاون والتنسـيق على صفقات تهريب وبيع السـلاح ليست مسـالة عفوية طارئة أو مبادرة من فرد بل هى فى الواقع تتم فى اطار تنظيمى قائم بالفعـل .

فقد اكتشف هؤلاء الوكلاء أنهم فى حاجة ماسة الى تنظيم لهم يحد من عنصر المنافسة الضارة بهم وفى نفس الوقت يساعدهم على فتح الأسواق ودراسة الفرص المتاحة مع الحصول على أفضل أسعار وأعلى نسبة عمولات .

وهكذا خرج تنظيم الكارتل الجديد . والمعروف أن هناك صورا متعـددة للاحتكارات الدولية منها الكارتل الذى يقوم على أساس توزيع الأسواق للحد من المنافسة بين المنتجين أو الموزعين .

ويقصد بالكارتل الجديد التفرقة بينه وبين الكارتل الذى أسسه الفريد نوبل المخترع السويدى منذ حوالى ١٠٠ عام . فمن المعروف أنه أنشأ فروعا لشركاته فى عدة بلدان أوروبية وطور التنسيق بينها وبين المؤسسات الأخرى ذات الانتاج المشابه الى درجة الاتفاق على توزيع حصص المبيعات فى الأسواق العالمية . وأما ما أدى الى اكتشاف وجود الكارتل الجديد للمنتجين فى هذه الميادين فهو الاتهام الذى وجهته شعبة الملاحقة والتعقب فى دائرة الجمارك السويدية ضـد شركة بوفورس لاشتراكها فى تصدير ٦ آلاف طن من مساحيق البارود الى ايران فى خلال السنة الماضية . وليست هذه الصفقة غير واحدة من الصفقات التى تورطت فيهـا السويد ــ مما عكس القلق والدهشة لدى مواطنى هذه الدولة . فقد اتضح قبل ذلك بفترة قصيرة ان شركة بوفورس استطاعت تزويد الهند بأربعمائة مدفع بعد أن تمكنت من رشوة بعض السياسيين الهنود للموافقة على ذلك . ولم تمض هذه الفضائح التى تعرض لها بلد محايد كالسويد دون نتائج ، فهى قـد أدت الى استقالة رئيس الحكومة السيد كارلسون من منصبه وتسلمه مهام وزير الزراعة ، كما ان مفتش التجهيزات الحربية وجد مقتولا ومنتحرا ، حيث وجدت جثته على سكة قاطرات النقل الداخلى للعاصمة استوكهولم فى محطة تحت مترو الأنفاق .

وبقيت الدوافع الحقيقية لتصفية حياة هذا المفتش وهو « الجيرون » غامضة كغموض حادث اغتيال رئيس الوزراء اولاف بالمه . فبعضهم يقولون أن القتلة هم أكراد متطرفون أو ان الجانى هو فى دوائر المخابرات المركزية الأمريكية ، كما أن أصابع الاتهام توجه حتى الى شركة بوفورس . وبعد ان تم تكثيف التحقيقات بالجمارك تمكن المسؤولون من مصادرة آلاف الوثائق لدى الشركة — وهى فى ذاتها تكفى لادانة كافة منتجى المتفجرات والأسلحة ، بتهم استعمال وسائل اجرامية وأساليب غير مشروعة لتهريب منتجاتهم الى ايران . واكتشف المحققون أن هؤلاء المنتجين يمارسون أنشطتهم المشبوهة فى اطار كارتل يقوم على توزيع الأسواق بينهم . ويكمن هدف التنسيق المشترك الى تنظيم الصفقات المهربة وتنفيذها لصالح كل منتج بدون اشكالات .

وتبين من التحقيقات أيضا ان شركة بوفورس باعتبارها وكيلة عن شركة نوبل كروت هى عضو فى ثلاثة اتحادات تم تطويرها على أساس الكارتل . وتطلق بوفورس على كل اتحاد منها — ربما بقصد التمويه — تسمية « نادى » . اذن ان صحت التسمية فان هذه النوادى هى : نادى بنثيل (مادة كيميائية) ونادى اياسب (مسحوق كيميائى) ونادى نتريت السليلوز .

وتبين من التحقيق ان اتحادا من هؤلاء المنتجين كان يضم الشركات التالية من البلدان الأوروبية المختلفة :

نوبل كروت (وكيلتها بوفورس) ... السويد .

S.N.B ... فرنسا .

دينــو ... النرويج .

نوبل (للمتفجرات) ... بريطانيا .

B.R.B ... بلجيكا .

مويدن الكيميائية ... هولندا .

S.S.I ... سويسرا .

ويرجع الفضل فى تجسيد فكرة الكارتل عمليا الى جهود لونديبرج مسؤول المبيعات فى شركة بوفورس وذلك لتوفير أكبر الأسواق وترويج المنتجات بكل وسيلة متاحة . ففى الفترة الواقعة بين عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٢ كان تحت تصرفه وتصرف نظرائه من مديرى الشركات الانتاجية الأخرى أساليب عملية قابلة للتطبيق فى مجال تهريب الأسلحة . ولكنه سعى الى تطوير استراتيجية جديدة فاقت جميع طرق الترويج التقليدية المعروفة . وهو يصفها ويحدد توجهاتها كما يلى : « يمكن فتح أسواق بالوسائل غير الشرعية ، ان كانت متواجدة فى مناطق توتر حساسة (مثل الشرق الأوسط وجنوب افريقيا وشرق أوروبا) .

وهنالك بلدان أخرى يعتبرها لونديبرج غير متحالفة مع المعسكر الغربى ، فيذكر منها حسب تحليله : « الدول الحديثة فى افريقيا وآسيا » . وتتميز مثل هذه البلدان حسب رأيه بغرابة نمط السوق ومشاكل النقل ومحدودية الطلبات . ولا يتحمس المنافسون للترويج فى هذه المناطق بسبب الصعوبات وعدم الجدوى . ولكن حرب الخليج قد أدت الى ارتفاع مستوى الطلبات التى لا يستطيع لونديبرج تلبيتها وحده ، مما دفعه لتحقيق فكرة الكارتل بغرض التنسيق مع الأطراف المشتركة فى اطاره لتزويد ايران بكل ما تطلبه .

وكان من حسن حظ رجال التحقيق انهم كانوا يجدون مسودات عن الكثير مما كان يفكر فيه لونديبرج مدونة فى مذكراته ، فكانت خير وسيلة للاستمرار فى المتابعة .

والاسم الرسمى الذى انبثق منه هذا الكارتل هو الحروف الأولى للكلمات الانجليزية التى تعنى بالعربية : « الاتحاد الأوروبى لدراسة مشاكل السلامة عند انتاج مساحيق التفجير واستعمالها » . وهذا الاتحاد مسجل فى بروكسل ، الا ان مقره فى فرنسا ، وقد اسسته بتاريخ ٦ نوفمبر ١٩٧٥ سبع شركات أوروبية مقيدة فى مجال تصنيع المساحيق الكيميائية المستخدمة للأغراض العسكرية وهذه الشركات هى :

S.N.B.I (فرنســـا) ، سـينا فسـكوزا (ايطاليـا) ، بوفورس (السويد) ، نوبل للمتفجرات (بريطانيا) واساج للنترات (ألمانيا الاتحادية) P.R.B (بلجيكا) ، مويدن (هولندا) وفى عام ١٩٨٤ حق الكارتل لشركاته مكاسب ضخمة فى تصنيع المتفجرات وترويجها ، مما دعا الشركات التالية لدخول عضويته أيضا :

بواس اندوبلان (النمسا) ، ويوتنتو (أسبانيا) ، كيميرا أوى (فنلندا) ، دينو (النرويج) ، S.S.I (سويسرا) .

وكان الهدف الرسمى المعلن عند تأسيس الكارتل هو تبادل المعلومات بين الأعضاء حول الحوادث الطارئة ومناقشة المسائل المتعلقة بضمان السلامة ، مثلا أثناء نقل المتفجرات وما شابه ذلك .

الا ان الأغراض الفعلية التى أريد تحقيقها من وراء انشاء هذا الكارتل كما ثبت من تحقيقات دائرة الجمارك فى السويد ــ انها تكمن فعلا فى توزيع الأسواق على الأعضاء من الشركات الانتاجية ، بالاضافة الى تحديد الأسعار لمنع المضاربة والتنافس فيما بينها . وينجلى ذلك تماما فى تقسيم الأسواق الأوروبية وغيرها على المنتجين ، كما يتضح من التنسيق والتعاون على تغطية الاحتياجات الايرانية وتدبير قنوات التصدير الى ايران ، بما يتيح تجنب أنظمة حظر التصدير المفروضة قانونيا فى معظم دول أوروبا الغربية .

ولتحقيق هذه الأهداف تمت لقاءات عديدة بين أعضاء الكارتل فى أماكن مختلفة وفى فترات زمنية متتابعة لبحث كل حالة طارئة وترتيب كل صفقة فى حينها.

ففى بداية عــام ١٩٨٣ مثــلا التقى ممثلو شركات : مويدن ، بى ار بى ، اس ان بى اى ، بوفورس فى باريس ليناقشوا امكانية الاستجابة لطلبات ايران البالغة ٥٣٠٠ طن من مساحيق التفجير ، لاستعمالها فى عبوات القذائف من عيار ١٥٥ ، ١٠٥ ملم وغيرها .

وبتاريخ ٣ مارس ١٩٨٣ اجتمع مديرو بوفورس وبى ار بى واس ان بى آى فى مقر شركة ايطالية بروما ، اسمها تيرينا . ويرجع السبب فى التعاون مع هــذه

الشركة ان مديرها د. أماداى كان قد أكد بأنه يستطيع الحصول على تصريح بالتصدير الى ايران من قبل الدوائر الايطالية الرسمية .

وكانت نتيجة المداولات هى تكليف تيرينا بتصدير الطلبات بواسطة السفن من ميناء تالامونه الايطالى ، على أن ترسل الشركات المنتجة بضاعتها مشحونة بالقاطرات الى مستودع فيرسيجه ، هذه البلدة المعروفة بان حلف الأطلنطى يتخذ منها قاعدة له ، مما يشير الى احتمال ان هذا الحلف متورط أيضا فى فضيحة التصدير الى ايران .

وترفق مع ملحق هذا الكتاب وثيقة تتألف من ثلاث صفحات مدونة باللغة الانجليزية ، وهى تؤكد بما لا يقبل الشك ان المستورد النهائى للبضاعة هو ايران .

وقد وزع انتاج الكمية المطلوبة (٥٣٠٠ طن من مساحيق التفجير) على الشركات التالية باعتبارها أعضاء فى الكارتل : اس ان بى اى (الفرنسية ــ حازت على الجزء الأعظم ، نوبل للمتفجرات (البريطانية) ، بوفورس (السويدية) ، B.R.B (البلجيكية) مويدن(الهولندية) ولم يتم تقسيم هذه المبيعات التى بلغت قيمتها ١١٠ مليون مارك ألمانى على أساس الرغبة الحقة فى التعاون بين هذه الشركات ، بل انها كانت مضطرة لذلك لعدم تمكن شركة وحدها من تدبير هذه الكمية الضخمة فى الموعد المحدد ، بالاضافة الى عدم القدرة على استصدار تصريح بالتصدير الى ايران دون مساعدة الشركة الايطالية تيرينا فى هذا المجال .

ويبدو أن أنباء عن هذه الصفقة المصدرة الى ايران قد وصلت الى العراق فى خريف عام ١٩٨٤ عن طريق أجهزة المخابرات ، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تحاول الضغط على أوروبا وبشكل خاص على ايطاليا للامتناع عن التهاون فى ميادين تهريب الأسلحة والمتفجرات . ولكن الذى لعب الدور الأساسى فى تغيير الموقف الايطالى هو ابرام عقد بين ايطاليا والعراق ، يشترى العراق بموجبه أسلحة من ايطاليا بملايين الدولارات فى تلك الفترة ، حيث نص العقد على وجوب عدم تعاون ايطاليا مع عدو العراق ــ أى ايران ــ فى مجال بيع الأسلحة أو الذخائر .

ويعتبر تطبيق هذا البند من بنود العقد بمثابة تدخل مؤثر فى ميدان بيع السلاح بالنسبة لطهران وأعضاء الكارتل على حد سواء .

وسوف نقدم مثالا من الشركات التى تشترك فى هذا الكارتل حتى يتضح مدي أهميته وهى شركة دبليوان سى الألمانية لانتاج المستحضرات النتراتية وهى تقوم بدور كبير فى تهريب منتجاتها الى ايران من خلال كارتل الحرب ، أى اتحاد منتجي السلع الحربية . ويطلق علي القرية التي يقع فيها مقر الشركة آشاو وهى واقعة علي بعد ثمانين كيلو مترا شرقي مدينة ميونخ عاصمة ولاية بافاريا فى جمهورية ألمانيا الاتحادية . وهى تصنع بشكل رئيسى الخراطيش ومساحيق التفجير المستعملة فى العبوات المختلفة . وقد ورد على لسان بيرمان الوسيط الألمانى أن هذه الشركة تعاونت مع شركة بوفورس لتزويد ايران بمقدار ٢٠ ألف طن من مساحيق التفجير .

وكانت البداية عندما تمت اتصالات بين لونديبرج مدير مبيعات شركة بوفورس ووزارة الدفاع الأيرانية التى طلبت منه استيراد ٣٥٠ طناً من نترات السليلوز فى ٨ مايو عام ١٩٨٢ ؛ حيث وصله الطلب رسمياً موقعاً من المسؤول فى شعبة التصنيع الوطنى الايرانى التابعة لوزارة الدفاع . ومن المعروف أن هذه النترات تستخدم للأغراض السلمية والحربية على حد سواء وان الطن الواحد منها يكفى لتعبئة مليون خرطوشة .

فى شهر يونيو سنة ١٩٨٢ استقبلت شركة بوفورس مبعوثاً لوزارة الدفاع الايرانية اسمه سالارى واتفق خلالها مع لونديبرج على ابرام صفقة أسلحة وتسميتها بكلمتى بيتر نكلاس على سبيل التمويه . ولأل مرة تتفق ادارة شركة بوفورس مع أطراف آخرين بصراحة تامة على عقد صفقة سرية جداً وغير مشروعة . وعلى أثر ذلك مباشرة أجرى لونديبرج اتصالا بهذا الشأن مع السيد مانفرد مدير المبيعات لدى شركة دبليو ان سى ، وذلك بتاريخ ٧ يونيو كما أعيد الاتصال فى اليوم التالي لمناقشة التفاصيل .

وبعد ذلك بشهر واحد أى فى ٨ يوليو ١٩٨٢ سافر لونديبرج الى بوخارست متوقفاً فى مدينة فرانكفورت ، حيث قابل ممثلى شعبة التصنيع الوطنى التابعة

لوزارة الدفاع الايرانية ورافقهم الى مكتب ممثل وزارة الدفاع فى بلدة اشبورن قرب فرانكفورت ، واسم ممثل الوزارة سناتى زكار .وبعد انتهاء المداولات فى هذا اللقاء كتب لوندبيرج ملخصاً لمضمونها فى مذكرته ، أورد فيه ان شركتى بوفورس W.N.C لا تستطيعان تدبير الكميات المطلوبة من قبل الايرانيين بكاملها ، وأنه لابد من التعاون مع أعضاء الكارتل الآخرين لتغطية الاحتياجات الايرانية . وأهم من ذلك ما ورد فى مذكرته عن قنوات التوصيل الى ايران التى قد لا تلفت انتباه مسؤولى الجمارك ، فاقترح البلدان التالية كمحطات وسيطة لمواصلة التصدير : رومانيا ، ماليزيا ، اليونان ، باكستان ، المانيا الشرقية .

وفى ١٧ يوليو ١٩٨٢ تم لقاء آخر للايرانيين مع لوندبيرج فى فرانكفورت ، حيث تباحث الجميع حول أسعار المتفجرات ونترات السليلوز والمساحيق المطلوبة .

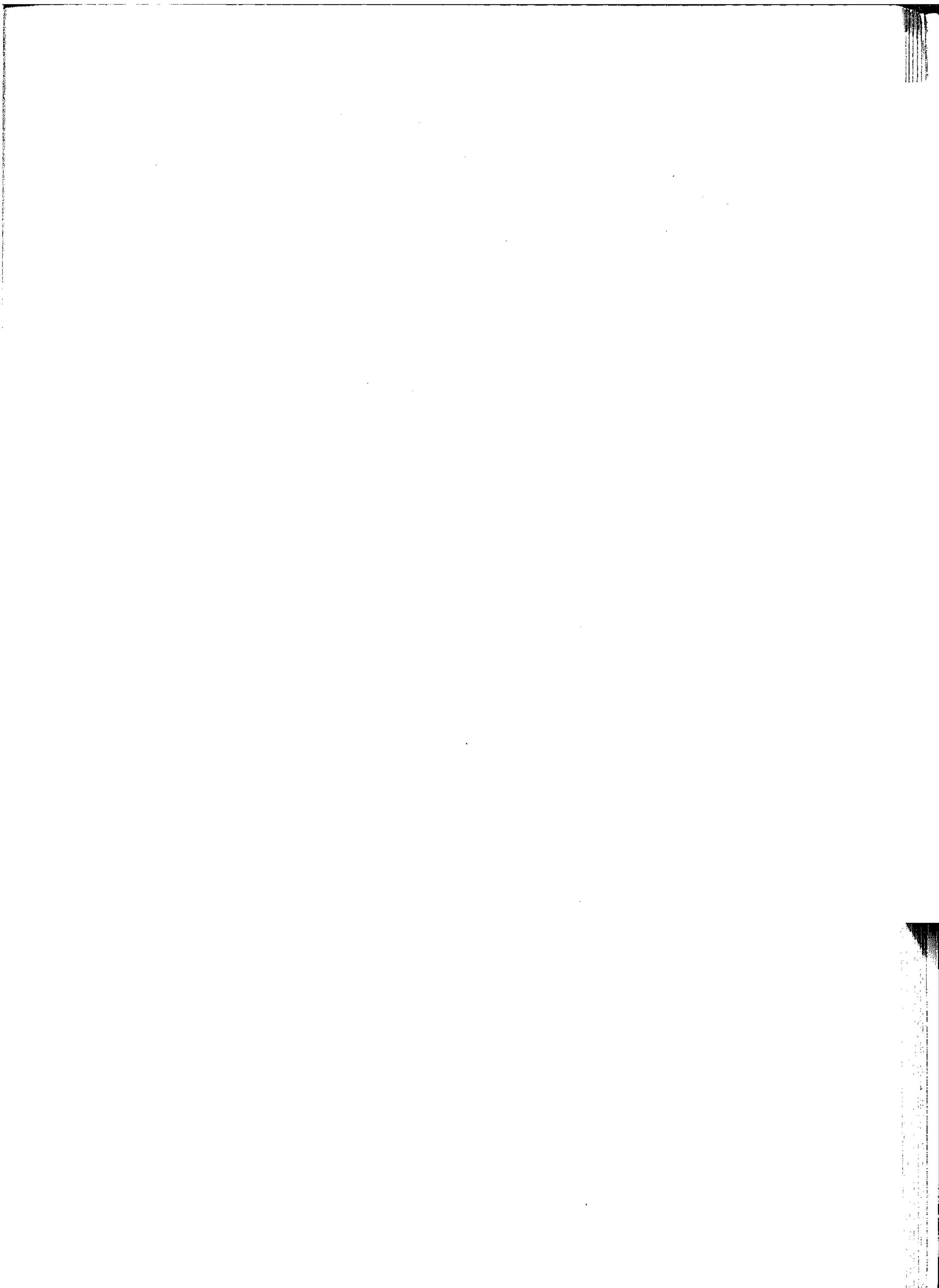
وأثناء اللقاء التالى الذى تم فى ١٧ أغسطس من نفس العام فى فرانكفورت أيضا اتفق الطرفان على أن تقوم شركة دبليو ان سى بتوفير الكمية المطلوبة بكاملها . وبعدها بثلاثة أيام تقدم وزير الدفاع الايرانى بطلب الى لوندبيرج لتزويد ايران بكميات اضافية أخرى من نترات السليلوز . —

وفى ٢٨ سبتمبر سافر مدير مبيعات بوفورس الى لندن ليلتقى بمدير الشعبة الايرانية وهو الدكتور بشوا وسناتى زكار ومعهما عدد من خبراء الأسلحة الايرانيين . وفى هذا اللقاء تم التركيز على تحديد البلدان التى سوف يتم الاتفاق على استخدام أراضيها سواء موانى أو محطات توصيل الى ايران ، ومن هذه البلدان التى رشحت لهذا الغرض : اليونان ، باكستان ، نيجيريا ، أسبانيا ، البرازيل ، سنغافورة .

وكان لهذا اللقاء تأثير بالغ على تحركات لوندبيرج النشطة ، كما يتضح من المسودات المدونة فى مذكرته ، حيث يذكر فيها اتصالاته مع مدير مبيعات شركة مويدن الهولندية كما أكد لوندبيرج أيضا أن شركة W.N.C لا تستطيع توفير الا ٢٦ طناً من نترات السليلوز ، ولذلك تلتزم شركة بوفورس بتدبير الكمية الباقية من الطلبات .

ومن الجدير بالذكر ان البضاعة صدرت بحرا الى مدينة سمسون التركيــة على شاطيء البحر الأسود ؛ وبعد ذلك شــحنت برا الى ايران ، مما كان له وقع حسن فى نفوس الايرانيين الذين أصــبحوا يثقون بالتعامل مع أعضاء الكارتل لتغطية حاجاتهم ، بعد ما عانوا من فشل الوســطاء والســماسرة الآخرين فيــما مضى •





١٦

▪ توريط النمسا

١٦ ـ توريط النمسا :

احتل دور النمسا فى التنسيق مع أعضاء الكارتل مكانة خاصة وأهمية مميزة وذلك بعد أن غيرت ايطاليا موقفها لصالح العراق بعد أن كانت لا تمانع فى اصدار تصاريح التصدير الى ايران ٠

وكان لأبد من تصرف سريع لايجاد البدائل ٠ وكانت النمسا هى البديل المفضل وذلك بحكم ملكية الشركة المطلوبة لاحدى الصحف ٠

كما أن الالتزام مع ايران بتوفير احتياجاتها جعل الكارتل غير مستعد للمخاطر بخسارة السوق الايرانية أمام تغيير موقف دولة تستخدم وسيطة ٠ اذ أن هناك قائمة لدى الكارتل بالدول البديلة الأخرى ٠

والواقع أن أعضاء الكارتل لم يتورعوا عن جذب بعض الشركات النمساوية برغم حياد النمسا فى المجال الدولى بين الكتلتين الشرقية والغربية وذلك لتحقيق أهدافهم فى التصدير غير المشروع ٠

فقد اجتمع اوندبيرج مع السيد هوجو شيندلنج مسؤول التصدير فى شركة S.M.I النمساوية للتعدين وهولجر تسوالشر المدير العام لهذه الشركة ٠ وترجع محاولات أعضاء الكارتل الحقيقية لكسب شركة " S.M.I " الى أهميتها على الصعيد النمساوى فى بلورة الرأى العام فى هذه البلاد ٠ فمالكها السيد اميريخ اسمان يملك نسبة كبيرة من أسهمها فى دار نشر للصحف فى فينا ، بالاضافة الى ملكيته لشركة بلاستيكية وشركة أخرى للكمبيوتر وتصنيع قذائف المدفعية والألغام وقاذفات القنابل من أنواع مختلفة ٠ وكانت مؤسسة النشر هذه من خلال صحيفتها توريير تهاجم أنشطة تصدير الأسلحة من مؤسسات حكومية وذلك بغرض صرف النظر عما تمارسه المؤسسات الخاصة ـ كشركاته ـ مثلا على نفس الصعيد ٠ ومن الجدير بالذكر ان السيد اسمان قام فى بداية عام ١٩٨٨ بشراء فرع شركة نوبل فى النمسا ٠

وعنـدما طلبت ايران من الـكارتل سرعة تزويدها بمقـدار ٧٥ ألف من المتفجرات البلاستيكية ، كان لابد له من تدبير المطلوب والتخطيط لايجاد طرق التوصيل ، لهذه المبيعات التى تبلغ قيمتها ٢ر٤ مليون كرونة سويدية • وكان مفاد الرواية الرسمية أن شركة بوفورس هى التى تقوم بالتصدير مباشرة الى النمسا ، وأن النمسا توافق على السماح بالتصدير منها الى ايران • اما الاتفاق الحقيقى مع شركة S.M.I فكان مختلفا عن ذلك تماما اذ أن البضاعة ترسل من السويد الى الشركة النمساوية ، وعند وصولها الى نقطة الحدود بين النمسا وألمانيا تعيدها الشركة النمساوية بأوراق شحن جديدة الى ميناء هامبورج الألمانى ، ومن هناك تواصل تصديرها بطرق ملتوية الى ايران •

وبنفس الطريقة تم توريط شركة نمسـاوية أخرى وهى شركة بؤاس التى تتخذ من مدينة سالزسبورج مقراً لها • فقد ارسلت شركة بوفورس لها من السويد مقدار ٥ر٧ طن من المتفجرات فى قاطرات معينة • ولكن البضاعة لم تصـل الى أبعد من مدينة باساو الألمانية الواقعة على الحدود مع النمسا • ومن هناك اعيدت الى هامبورج بأوراق شحن جديدة ، ثم تم تصديرها طبعاً الى ايران •

كما تشير الدلائل المختلفة الى تورط فوست الحـكومية فى النمسـا عبر فروعها فى عمليات تهريب الذخائر والمدافع الى ايران بوسـائل ملتوية • وكان أول من كشف النقاب عن صفقات السلاح غير المشروعة بين النمسا وايران هو السيد هيربرت آرمى السفير النمساوى فى اليونان • فقـد علم عن طريق ملحق السفارة التجارية ان شركة نوريكوم وهى فرع من فروع فوست قامت فى عـام ١٩٨٣ م بتزويد ايران بمـدافع • وكان الملحق التجـارى وهو السـيد جونتر ڤورتسر قد سبق له الاطلاع على ذلك عن طـريق تاجر السـلاح الايرانى حاجى رضا داى محمد من طهران الذى جاء اليه يشكو من انه قام بالوسـاطة لصـالح شركة نوريكوم لتمكينها من بيع ٢٠٠ مدفع الى ايران ، حيث يتم التصدير عـبر يوغسلافيا وليبيا واليابان ، وذكر بأنه لم يحصل على عمولته البالغة ٦٨ مليـون شلن نمساوى من قيمة المبيعات المقدرة بمبلغ ٨١٥ر٦ مليار شلن •

وقد دفعت هذه الشكوى السفير النمساوى فى أثينا للاهتمام بالأمر • ولهذا دعا ممثلا عن شركة فوست لزيارته فى منزله فى أثينا ، وتعمد تسجيل الحديث الذى تم أثناء الزيارة بواسطة جهاز تسجيل اخفاء لهذا الغرض • وكان ممثل الشركة هو جورج لوكاس الذى ذكر بأن التاجر الألمانى يود ابتزاز الشركة بنشر أخبار الصفقة ، ولكنه لا يستطيع أن يثبت أى شىء •

وعقب السفير على ذلك بأن التاجر الايرانى يذكر أنه قام بالوساطة مع مدير الشركة أثناء تناولهما وجبة غذاء مع بعضهما فى ميونخ عام ١٩٨٣ فى أحد أيام فصل الخريف ، وانه توسط لصالح المدير انترفيجر لدى المسؤول الثانى عن شؤون تدبير السلاح فى ايران • ويضيف هذا التاجر أن الطرف الايرانى اجرى تقييما فنيا وعسكرياً عن مدى تلبية هذه المدافع لاحتياجات القوات الايرانية المسلحة ، ثم طلبتها ليبيا لصالح ايران •

عندما سمع ممثل شركة فوست هذا التعقيب سكت ولم ينطق بكلمة •

وبعد انتهاء هذه المحادثه مباشرة أرسل السفير ملخصاً لمضمونها الى دائرة مستشار النمسا فريد سينوڤاتس فى ذلك الوقت والى وزارة الخارجية فى فينا ، الذى حول الرسالة بدوره الى وزارة الداخلية • ونتيجة لذلك قامت شركة نوريكوم (فرع فوست) بدفع مبلغ ٤٢ مليون شلن نمساوى الى التاجر الايرانى ثمناً لالتزامه الصمت حيال هذا الموضوع • ولم يدم الأمر سوى يومين على أثر هذه التطورات حتى توفى السفير بانسداد أوعية القلب ، كما ذكر فى شرح سبب الوفاة • ومن الجدير بالذكر أن ابنته صرحت بما يلى بعد موته : « ان والدى كان يريد تعطيل صفقات تهريب السلاح ، وكان من الواضح لديه أن وزارة الخارجية لم تكن مهتمة أو راغبة فى نشر فضائح فى هذا المجال » •

على كل حال فان عملية تصدير المدافع لم تتوقف بعد وفاته الا خمسة أيام، ثم شحنت بحجة توفر شهادات تثبت أن المستورد النهائى هو ليبيا • ومما يثبت

أنها كانت مخصصة لايران هو ما أثبته تقرير لصحيفة باستا النمساوية : فعندما زار مراسلوها الميناء اليوغسلافى كاردلجينوا شاهدوا بأعينهم عشرين حاوية مشحونة بالمدافع المصنعة لدى شركة فوست ، كما لاحظوا ارشادات الاستعمال المدونة عليها باللغة الفارسية ـ بالرغم من أن المستندات تقول بأن ليبيا هى المستورد النهائى •

ومن المعروف ان المدير العام السابق لأحد فروع شركة فوست وهو هيربيرت ايفالتر كان ينتقد سياسيى المعارضة والحكومة فى النمسا على حد سواء ، بأنهم كانوا يعلمون بالصفقات غير المشروعة التى تتورط فيها شركة فوست • ولكن هذا الرجل قد توفى أيضاً فى ظروف غامضة ، كما حدث للسفير •

أكثر من هذه ان شركة فوست النمسوية قد وجدت الدعم والمساعدة من شركات أوربية أخرى مثل شركة تيسين ـ هينشيل التى تتخذ مقرها فى مدينة كاسيل شمال شرق ألمانيا الاتحادية •

وتتضح نوعية هذه الخدمات من خلال الرسائل المتبادلة بين الشركتين • وتتضمن هذه الرسائل بشكل رئيسى تحليلا للوضع العسكرى والسياسى فى كل من العراق وايران ، كما تعرضه شركة تيسين ـ هينشيل •

ففى رسالة مؤرخة فى ٢٤ أكتوبر ١٩٨٥ قدمت هذه الشركة معلومات لتاجر سلاح يقطن فى فيينا حول ما اسمته « بالمشروع الذكى » • وقد كشف الصحفيون النمساويون أن المقصود بهذا المشروع هو تطوير لنوع من مدفعية الدبابات بالتعاون مع شركة نوريكوم فرع شركة فوست الأم •

وفى أحد مرفقات الرسالة وردت آراء مجلس ادارة شركة فوست المتعلقة بفرصة النمسا لكسب أسواق التسليح وترويج المدافع ذات المدى البعيد ،وخاصة فى مناطق التوتر • وبما أن مواسير المدافع (ذات القذائف ١٥٥ ملم) تتعطل بعد اطلاق ٣٠٠٠ قذيفة ، فلابد من الحاجة الى مدافع جديدة •

وترى تيسين ـ هينشيل ان للنمسا فرصة كبيرة للترويج فى كل من ايران والعراق بسبب الوضع الحيادى النمساوى ، وخاصة عند تعرض الولايات المتحدة لضغط اسرائيلى يمنعها من تسليح العراق • وبالاضافة الى ذلك فان هذه الشركة الألمانية أبلغت شركة فوست عن أنظمة المدفعية المتوفرة لدى كل من الايرانيين والعراقيين ، لمعرفة مدى احتياجاتهم المتعلقة بهذه الأنظمة وغيرها • وتهدف هذه المراسلات بين الشركتين الى تبادل المعلومات الدقيقة المؤدية الى امكانية تعاون مثمر على الصعيد الدولى من أجل تقاسم الأسواق •

* * *



▪ ألمانيا الشرقية تقبض

كانت المانيا الشرقية تستخدم كقناة «غير مألوفة» من القنوات التى تقوم شركة بوفورس السويدية بتصدير السلاح والمتفجرات عبرها الى ايران . وقد ذكر مدير مبيعات الشركة لونديرج هذه الحقيقة لمفاوضيه من الايرانيين فى شهر سبتمبر عام ١٩٨٣ قائلا :

« ان المانيا الشرقية تتعاون معنا ، الا أن التصدير عبرها مكلف جداً ويستغرق مدة طويلة » .

وفى خريف عام ١٩٨٥ أبرمت شركة بوفورس عقوداً بهذا الشأن مع شركة آى.ام.اس علماً بأن الأمر ــ كما ورد فى الرواية الرسمية ــ يتعلق بمساحيق تستخدم للأغراض المدنية . ولكن رجال الجمارك السويديين أكدوا بعد استيفاء التحقيقات أنها كانت مخصصة للاستخدامات العسكرية . ويتضح جلياً من الوثائق الأولى المتضمنة لمضمون النقاش حول صفقات السلاح الى ايران أن هنالك عدة بلدان استخدمت أو أريد لها أن تستخدم كقنوات للتصدير بعد دراسة الامكانات المتاحة . وهذه البلدان التى ذكرت فى الوثائق كمحطات تصدير الى المستورد النهائى هى : رومانيا ، باكستان ، ماليزيا ، اليونان ، جمهورية المانيا الديموقراطية (المانيا الشرقية) .

فكيف كانت الصفقات تدار عبر المانيا الشرقية وما هى الوسائل المتبعة فى ذلك ؟ اجابة الشق الثانى من السؤال تؤدى ضمنيا الى الرد على الشق الأول . ومضمون هذه الاجابة أن هنالك وسيلتين ، هما :

الوسيلة الأولى :

كانت العقود المبرمة بين شركة بوفورس وايران توزع على شركات أخرى . ففى أول الأمر كانت الشحنات تباع بموجب تصاريح تصدر رسمية الى شركة ديناميت ــ نوبل فرع فيينا ، وتخزن لدى شركة النقل فرانس فيلتش فى مدينة سالزبورغ النمساوية . وبعد ذلك كانت ديناميت ــ نوبل تقوم ببيع البضاعة

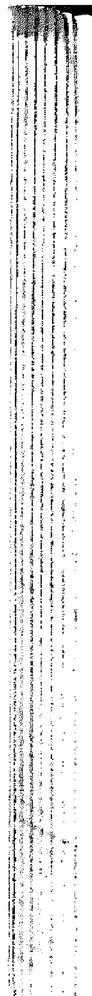
رسميا — وطبقاً لتصريح بالتصدير — الى شركة سيفكو الفنلندية ، علماً بأن هذه البضاعة (أى المتفجرات) لا تصل مطلقاً الى فنلندا ، بل كانت ترسل الى المانيا الشرقية ، حيث تتسلمها شركة (I.M.I.S) بمكاتبها الكائنة فى شارع فريد ويخشتراسة فى برلين الشرقية ، ثم تقوم بتصديرها الى ايران .

الوسـيلة الثـانية :

كانت البضاعة المسجلة فى مستندات التصريح توصف بأنها كيميائيات صناعية ، علما بأنها فى حقيقة الأمر متفجرات . ومن خلال هذه المناورة التمويهية زودت ايران بمقدار ١١٠ ألف كجم من مساحيق التفجير المستخدمة فى رصاص بنادق الكلاشنكوف والمسدسات الآلية ، بالاضافة الى ٣٤٣ ألف كجم من المتفجرات المصنعة من مادة بنثيل الكيميائية .

ومن الطبيعى أن شركة آى.ام.أى.اس من المانيا الشرقية لم تكن تصدر مستندات الحساب وغيرها من الوثائق الضرورية لتمرير مثل هذه الصفقات ، بدافع حبها وتعاطفها مع الايرانيين ، ولكنها قبضت عمولة على ذلك مقدارها ١٫٣١٩٫٤٦٨ كرونه سويدية ، حيث حول هذا المبلغ على البنك التجارى الألمانى فى برلين الشرقية : وبصيغة أدق على رقم الحساب ٢٤٠ــ١١٠ــ٦٠ــ٨٧٧ الخاص بالشركة فى هذا البنك . انه لمبلغ هائل اذا أخذنا بعين الاعتبار ان كل ماقدمته المانيا الشرقية لا يتعدى اصدار أوراق مزورة .

* * *







■ توريط يوجوسلافيا

سبق الحديث عن أن الشركات الأعضـاء فى الكارتل كانت متفقة مع شركة ايطالية للتصدير من ايطاليا الى ايران ، بحيث ارتبطت هذه الشركة (وهى تيرينا) بعقود لتزويد ايران بالمتفجرات .

ولكن تغير موقف الحكومة الايطالية ومنعها للتصدير الى ايران ، بسبب ارتباطاتها الجديدة بالعراق ، أدى لعـدم تمكن تيرينـا من الايفـاء بالتزاماتهـا السابقة ، مما أحرج شركات الكارتل وأجبرها على البحث عن قنـاة أخرى غـير ايطاليا للخروج من المأزق .

ولهذا السبب قام شميتس ولوندبيرج بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٨٤ بزيارة لوزارة الدفاع اليوجوسـلافية فى شارع نيمانجينا رقم ٩ بمدينـة بلجراد . وتفاوضـا أثناء هذه الزيارة مع مسؤولين ذوى رتب عالية حول امكانية تصدير مسـاحيق التفجير المنتجة لدى العديد من شركات الكارتل عبر يوغوسلافيا ، أى من أجل السماح بجعل يوجوسلافيا معبراً للبضاعة المصـدرة . وكانت نتيجـة المداولات مرضية للطرفين ، بحيث يتم التصدير وفقاً للاسـلوب التالى : دائرة التسـليح الحكومية فى يوجوسلافيا تشترى البضاعة المقصـودة (المتفجـرات) من شركة بوفورس التى تشتريها من شركات الكارتل ، ثم يشتريها شميتس (باسم شركته السويدية) من دائرة التسليح اليوغسـلافية ويصـدرها عبر يوجوسـلافيا الى ايران .

وعلى أثر ذلك اجتمع أعضاء الكارتل بتاريخ ٥ فبراير ١٩٨٥ فى اكسفورد وتباحثوا فى وسائل تخليص تيرينا من التزاماتها السابقة ومواصـلة تزويد ايران باحتياجاتها ، ثم اتفقوا على أن تتعهد شركة سكاندنافيـان ـ كوموديتى بتدبير مساحيق التفجير المستحقة على تيرينـا لايران ومقـدارها ٥٣٠٠ طن ، مخصصة لقذائف ١٥٥ ملم وقنابل ١٠٥ ملم .

وقد بارك الايرانيون الذين كانوا بحاجة ماسة الى مساحيق التفجير هـذا الاتفاق الذى لعب فيه شمبتس دوراً بارزاً ، حيث كان على اتصال مستمر معهم ومع أعضاء الكارتل من الشركات المختلفة فى القارة الأوروبية • وساعده فى ذلك وكيله الايرانى وهو السيد كاى خوسراوى الذى يسكن الاتصال بمكتبه فى مدينة كولونيا بألمانيا الاتحادية ، وتسكن زوجته السابقة (أى المطلقة) فى مدينة لوزان • وهى تشكو من تورط زوجها السابق فى أعمال تجارية غير مشروعة ، الا انها لا تستطيع أن تفصح أكثر من ذلك لأنها هددت بالقتل ان كشفت عن أسراره •

ومما يكشف عن مواصلة أنشطة التهريب بعد التمكن من ورط يوجوسلافيا، أن شميتس أرسل خطاباً (برقية) بالتلكس بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٩٨٥ الى كاى خوسراوى فى كولونيا : ذاكراً فيها أن احدى شركات الكارتل (وهى ديناميت ــ نوبل الألمانية) أرسلت عينات من الكيميائيات المطلوبة الى ايران وأن الايرانيين وافقوا عليها •

ويبقى توضيح حقيقة حول دور يوجوسلافيا فى هذه الصفقات اذا لم تكن مشتريات ومبيعات يوجوسلافيا من شركات الكارتل والبها الا وهمية ومن خلال مستندات مزورة • وتبعا لذلك اشترت وزارة الدفاع اليوجوسلافية فى بداية الأمر ١٣٠٠ طن من مساحيق التفجير من شركة بوفورس ، ثم باعت نفس الكمية الى شميتس ممثل شركة سكاندنافيان كوموديتى • وبالرغم من أن هذه الصفقة وما شابهها لم تتم الا على الورق فقد توجب على يوجوسلافيا اصدار شهادة المستورد النهائى ، مقابل حصول شعبة التموين التابعة لوزارة الدفاع فى بلغراد على نسبة ٣٪ من قيمة الشحنات المصدرة بمساعدة يوجوسلافيا الى ايران • ويدعى الرجل الذى ابرم الصفقة مع ممثل الكارتل نيابة عن الحكومة اليوجوسلافية رانكو بوبوفيتش ، وهو أحد مسؤولى وزارة الدفاع المخول بصلاحيات الاشراف على شعبة التموين • ومن هذا المنطلق فقد وقع الرائد بوبوفيتش على العقود المبرمة فى هذا الصدد وقبض مقابل ذلك مبلغ ٢٨٦ ألف دولار أمريكى •

وفيما يلى وصف لعملية التحويل المالى :

بتاريخ ١٢ مارس ١٩٨٥ أوعزت شركة بوفورس الى الشركة السويسرية سرفينا بتحويل مبلغ ٩٥٩ر٣٤٤ر٣٩ دولاراً الى شعبة التموين بوزارة الدفاع اليوجوسلافية كثمن للبضاعة المشتملة فى العقد V.R.B /٧٧٣/ L.G.V وبعد أن تم ذلك فعلا صدرت البضاعة الى ايران ، وعلى أثر وصولها هناك طلبت شركة بوفورس بتاريخ ١١ يونيو ١٩٨٥ من الطرف اليوجوسلافى تحويل مبلغ ٤٩ر٩٢١ر٩٢٧ دولار على رقم الحساب ٧٢ـ٧٧٨١٩٥ فى بنك الاقراض السويسرى فى مدينة فريبورج ، والرقم المذكور هو رقم حساب شركة سرفينا • وهكذا يتبين أن الفرق بين المبلغين المحولين هو جزء من الرشاوى المدفوعة ليوجوسلافيا • وبتاريخ ٣ يوليو ١٩٨٥ أوعز المسئولون اليوجوسلاف لأحد المصارف بتحويل المبلغ المطلوب منهم على رقم الحساب •

وكان المصريون قبل ذلك بأكثر من سنة ونصف أى فى شهر ديسمبر من عام ١٩٨٣ قد احتجزوا السفينة « هاتيا » القبرصية عند محاولتها عبور قناة السويس فى اتجاه ايران • وبعد تفتيش السفينة عثروا صدفة على مستندات شحن تفيد بأن محتويات السفينة كانت مخصصة للتفريغ فى يوجوسلافيا • وأدى هذا الحادث الى حرص ممثلى شركات الكارتل الى البحث ـ عند الضرورة ـ على طرق بحرية بعيدا عن الشبهات ، فلجأو الى تسيير بعض البواخر عبر طريق رأس الرجاء الصالح ، كما تمكنوا من شراء شهادات المستورد النهائى من كينيا كلفتهم كل شهادة منها مبلغ ١٠ آلاف دولار •

وكان يساعدهم فى تدبيرها ـ كما تبين من تحقيقات رجال الجمارك فى السويد ـ وسيط اسمه أوربان عنوانه فى مدينة ناساو بألمانيا الغربية وقد تمكنت شركات الكارتل من التصدير عبر يوجوسلافيا من ارسال عتاد حربى الى ايران بلغت قيمة مبيعاته على دفعات مختلفة كما يلى :

٠٠ر٢٥٠ر١٠ مارك المانى غربى ، ٠٠٠ر٢٢٠ر١٧ مارك ، ٠٠٠ر٩٩٥ دولاراً أمريكى ، ٠٠٠ر٩٩٥ر١ دولار أمريكى ٠٠٠ر٥٧٥ر١ دولار ، ٤١٤٥٠٠ر١ مارك• ولم تتم هذه الصفقات الا مع الاستانة بشهادات المستورد النهائية التى دبرها أوربان مع السلطات الكينية •

وهكذا بعد أن ذللت الصعوبات أصبحت البواخر تبحر فى طريقها لتفريغ شحنات العتاد الحربى فى ايران : وذلك من ميناء كارديلجيفو اليوجوسلافى عبر البحر المتوسط : أحيانا عن طريق قناة السويس وأحيانا عبر مضيق الرجاء الصالح ، عندما يتطلب الأمر •

وبناء على تحقيق شركات الكارتل لأهدافها فى تغطية الاحتياجات الايرانية فان شميتس أرسل للايرانيين بتاريخ ٥ يوليو ١٩٨٥ رسالة بالتلكس أبلغهم فيها بوضع ٤٠٣٣ طنا من مساحيق التفجير تحت تصرفهم ، أى نفس الكمية التى تعهدت شركة تيرينا الايطالية بشحنها سابقاً ، دون أن تتمكن من ذلك نتيجة للحظر الذى فرضته ايطاليا •

وقد حظيت شركة مديدن الهولندية بنصيب الأسد من هذه الصفقات المباعة • وهذه الشركة تملكها كل من شركة ديناميت ــ نوبل بنسبة ٥٠٪ والحكومة الهولندية بنسبة ٤٩٪ ويبدو أن جزءاً كبيراً من بضائعها المصدرة كان يشحن فى بادىء الأمر من ميناء نوردينهام الألمانى الصغير على نهر الألب • ومن المؤكد أنها باعت لايران عبر يوجوسلافيا بين شهرى يناير ١٩٨٤ يوليو ١٩٨٦ مساحيق تفجير بقيمة ٤٢ مليون جولدن هولندى • ومن الجدير بالذكر أن بلد المنشأ الذى ورد فى أوراق الشحن المرسلة الى ايران هو المانيا الغربية وليس هولندا •

وهناك اشارة اضافية أخرى تلقى المزيد من الأضواء على دور شركات المانيا الاتحادية فى مثل هذه الصفقات غير المشروعة • تلك الاشارة هى مستند الحساب المرسل بتاريخ ٤ ديسمبر ١٩٨٤ من سكاندنافيان ــ كومودينى السويدية

الى وزارة الدفاع الايرانية • وفقاً لمستند الحساب هذا فان المبيعات التى يشتمل عليها هى ٤١٣٩٦٢ كجم من مساحيق التفجير المخصصة لقذائف ١٥٥ ملم ، كما أن بلد المنشأ هو المانيا الغربية وليس بلچيكا أو هولندا •

ويدل المستند أيضاً على اتخاذ قرار بشحن المتفجرات المذكورة من ميناء نوردينهام فى المانيا الغربية على متن الباخرة ام•فى بنتوتا المبحرة الى ميناء بندر عبس الايرانى •

* *

١٩

■ ألمانيا تغمض عينيها

ان أهم ما كشفته تحقيقات سـلطات جمارك السـويد هو أن عمليات تهريب السلاح الى ايران من دول أوربا لم تكن كلها بعيدة عن انظـار بعض الحكومات بل أن بعض هذه الحكومات يكاد يعلم ويتابع عمليات نقل السلاح من الموانى الأوربية .

اذ ليس من المطقى أن تتحرك شحنات بمثل هذا الحجم عبر موانى ومـدن أوروبا والحكومات غافلة . والأصح هو أنها تغمض عيونها لحسابات سياسة أو اقتصادية ..المهم أنها تعرف وفى مقدمة هـذه الحكومات التى تعـرف وتصمت كانت حكومة المانيا الاتحادية (الغربية) وذلك بقـرار سياسى خاص بهـا وهو ما يتضح من سباق حركة السلاح من أوروبا حتى يصل الى ايران .

ففى نهاية عام ١٩٨٤ شحنت الباخرة « ام.اس بنتوتا » لايران ما حمولتـه ٤٤٣ طنا من مساحيق التفجير الخـاص بقذائف المدفعية من عيـار ١٥٥ ملم . وكان المصدر ــ حسب البيانات الرسمية ــ هو شركة إوفورس السويدية ، أما المتفجرات فكانت من تصنيع شركة مويدن الهولندية . والشركة التى أعطت الأمر بابحار السفينة فهىشركة الملاحة اليونانية فىسالونيك « جرينور شبينج » والعملية كلها تمت بناء علي تعليمات واشراف من شميتس الذى يمتلك شركة سكاندنافيان ــ كومودينى فى السويد وفرعها سرفينا فى سويسرا ، وهو الفـرع الذى كلف بانجاز المعاملات المالية من تحويلات وحسابات واصدار مسـتندات الشحن وكل ما يتعلق بهذه المسائل .

وقد رست الباخرة ام.اس بنتوتا فى ميناء نوردينهـايم الذى تدير أعمـال الملاحة فيه شركة ميدجارد المساهمة للمواصلات البحرية . ولا ترجع شهرة هذا الميناء الصغير الى رسو مثل هذه البواخر فيـه ، بل ترجع بشـكل رئيسى الى استعماله كمحطة تعبئة وتفريغ لسفن القوات المسلحة التابعة للولايات المتحدة .

ومن الملفت للانتباه حدوث زيارة غريبة للمشرفين على الميناء من قبل جروسى ـ بينه وسيط السلاح الألمانى المعروف باعتباره وكيلا لشركة B.R.B البلجيكية ، ومعه السيد على مودير قمى ايرانى الجنسية ، حيث قاما بفحص الشحنات المرسلة بهذه الباخرة الى ايران ، بتكليف أرسله شميتس الى سلطات ميناء نوردينهايم بتاريخ ٣ ديسمبر ١٩٨٤ بالتلكس • ويدير السيد على قمى مكتباً لشؤون صناعات الدفاع فى مدينة دسلدورف فى شارع كايزرفيرتشتراسه رقم ١٤٢ ويبدو أن هذا المكتب تابع لوزارة الدفاع الايرانية •

وعندما زار المؤلف السيد على قمى وسأله فيما اذا كان مكتبه هو دائرة من دوائر وزارة الدفاع الايرانية ، فقد أجاب على ذلك :

« اننا هنا فى المانيا نمارس أنشطة الاتصال بالشركات المختلفة لشراء المنتجات غير العسكرية ، مثل : الأجهزة الالكترونية ، المستحضرات الكيميائية ، الفولاذ ، قطع الغيار للآلات المتوفرة لدينا •

ولكن الوثائق تثبت أن هذا المكتب هو حلقة للاتصال ذات أهمية بالغة لتوثيق الصلات بين وزارة الدفاع الايرانية وشركات تصنيع الأسلحة فقد صرح على قمى ضمن اجاباته على تساؤلات المؤلف أن شركة ديناميت ـ نوبل مثلا هى على معرفة جيدة والمام بشبكة تدبير السلاح التابعة لوزارة الدفاع فى طهران •

وهناك رسالة أرسلها ممثل سكاندنافيان ـ كوموديتى بالتلكس الى مكتب صناعات الدفاع فى دوسلدورف ، يكشف مضمونها ماهية الأنشطة التى يقوم بها مسؤول هذا المكتب • فقد وردت فى الخطاب تساؤلات عن مدى امكانات على قمى وقدرته على فحص البضائع فى البواخر المبحرة من موانىء المانيا الاتحادية الى ايران • ويدل ذلك على أن نوردينهايم ليس المبناء الألمانى الوحيد الذى شحنت منه بضائع حربية الى ايران •

وقد كشفت سكاندنافيان ـ كوموديتى بأن على قمى ساهم أيضاً فى اتمام صفقة تم بموجبها بيع مليون من وسائل التفجير والتى شحنت فى شهر يونيو ١٩٨٥ بالطائرة من بروكسل الى طهران • ولم يكن ذلك الا مثالا على أنشطة متعددة ومعقدة • ولكن لماذا أغمضت السلطات الألمانية أعينها وكأنها لم تعلم ؟ !

كشف المؤلف أن الموقف الألمانى على مستوى السلطات العليا وافق على مذكرة سفارة ايران فى بون ، التى ادعت أن فتح المكتب فى دوسلدورف يساعد على تشجيع التبادل التجارى بين البلدين • وعلى أثر الاتفاق بين وزارة الخارجية الألمانية والسفارة على اجازة فتح المكتب ، فقد تلقت ولاية نورد — راين وستفاليا فى دوسلدورف مذكرة من الخارجية بتسهيل اقامة السيد على قمى فى دوسلدورف •

وأكبر دليل يشير الى تواطؤ السلطات الألمانية هو موقفها عند اعتقال صادق طبطبائى عام ١٩٨٣ وفى حقائبه ١٫٥ كجم من الأفيون • ألا يفهم من ذلك أن الأفيون كان مخصصاً كقيمة لدفع ثمن الأسلحة المهربة ؟ ! لو كان طبطبائى شخصاً من عامة الناس لقضى فى السجن سنوات طويلة على هذه الجناية • ولكنه ادعى أن الأفيون وضع فى أمتعة سفره دون أن يعلم ، وأرادت الدوائر الألمانية تصديقه • • • خاصة وأنه صهر لأحمد نجل الامام الخمينى وانه ابن عم للامام الصدر مؤسس حركة أمل فى لبنان • فكيف تمكن الألمان من التخلص من هذه الورطة دون احراج ؟ ! انهم اهتدوا الى طريقة لبقة : فاعتبروا أن له حصانة دبلوماسية بأثر رجعى وأنه مبعوث رسمى خاص لانجاز مشتريات السلاح لبلده • وبهذه الوسيلة سمحوا له بالعودة الى ايران فى أول طائرة أقلعت من مطار فرانكفورت • وبعد ذلك باشهر معدودة عاد الى المانيا واجرى اتصالا من فندقه بارك أوتل فى دوسلدورف مع وزير الخارجية جينشر وسلمه دعوة شخصية من أحمد الخمينى لزيارة ايران •

ومهمة طبطائى هذه المرة كانت بتأسيس شركتين وهميتين فى المانيا الاتحادية، هما أورينتد مانيوفاكتشر آند تريدنج ومقرها فى شارع أوستند شتراسه بمدينة فرانكفورت والأخرى شركة مونديال تريدنج بمدينة شتوتجارت •

ومن المعروف أن هذا الرجل يتحكم مع صهره أحمد الخمينى فى عمليات الاتجار بمعظم الأسلحة الواردة الى ايران •

وطالما تبرم رجال الجمارك ومسؤلوا المخابرات فى المانيا الاتحادية من عدم تمكنهم من اتخاذ أى اجراء فعال مع مثل هؤلاء الأشخاص الذين يتمتعون بحماية السلطات العليا فى بلادهم •

وكانت الصادرات تشحن لايران منــذ أواخــر عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٨٦ بدون التعرض لمشاكل كبيرة • وأبحرت فى هذه الفترة سفن شحن عديدة مــن أوروبا الى ايران ، بعد أن استأجرتها شركة سكاندنافيــان ــ كومودبتى لهــذا الغرض •

وكانت الحمولة تتألف، غالبــاً من : مســاحيق التفجير والخراطيش والذخائر والمتفجرات الأخرى المصنعة فى الشركات الأعضاء فى الكارتل •

وقد استخدمت فى هذه العمليات السفينة الألمانية ام•أس فراوكه التى ترفع علم شركة الملاحة الألمانيــة هينريخ كوتنور للمواصــلات البحرية ومقــرها فى شتاينكيرخين قرب بلدة شتادة الألمانيه وتمتلك هذه الشركة عدة ســفن منها آنه لينره أولتمان أما الباخرة فراوكه فقد استأجرها بحار دنماركى اسمه فن بولزن الذى اشتهر اسمه بعد احتجاز سفينته وكشف السلاح المهرب فيها لكل من ايران وجنوب أفريقيا •

فى بداية عام ١٩٨٥ ابحــرت فراوكه باتجــاه الدول الاســكندنافية حيث وصلت فى ١٠ يناير الى ميناء فاربيرج السويدى فشحن فيها مائة طن من المتفجرات المصنعة لدى شركة بوفورس ثم عادت الى ميناء كورســور الدنمــاركى ، الذى يتخذ منه بولزن مقراً لشركة الملاحة التى يملكها • وفى هذا المينــاء اضيف الى شحنة الباخرة مقدار ١٥٠ طنا من مستحضرات التزيل الذى نقل من فنلندا•وبعد ذلك واصلت الباخرة رحلتها الى ميناء زيبروجه البلجيكى ، حيث شحنت بمنتجات شركة أخرى من شركات الكارتل وهى B.R.B البلجيكية •

ولم تتشكك سلطات الجمارك بشىء لأن مستندات الشحن كانت تشير الى أن شركة الفيميك اليونانية هى المستورد النهائى • وهكذا بعد أن أضيف الى الحمولة مقدار ٣٥٠ طنا من العتاد الحربى استمرت رحلة الباخرة حتى وصلت ميناء نوردينهام الألمانى بتاريخ ١٨ يناير ١٩٨٥ فى الســاعة ٢٠ر٥ صباحاً • وكان قبطان السفينة هو كلاوس فون هولتن وكان هذا القبطان يعلم بدون شك ما هى محتويات الباخرة ، ولكن لم يكن بوسعه أن يقوم بأى اجراء •

وبعد رجوعه من رحلة بحرية استمرت عدة أشهر زاره المؤلف فى منـزله فى كوكسهافن وسأله عن مشكلات رحلاته الى ايران ، فكانت اجابته :

« لم تشكل الرحلات لى حتى الآن أية مشكلة ، لأننا نبحر حتى ميناء بندر عباس الايرانى . . . بالنسبة لنا كألمان فاننا لا نواجه مشاكل فالايرانيون يحيوننا حتى باللغة الالمانية ، وكثير من الضباط تلقوا تعليمهم فى ألمانيا » ثم سأله المؤلف ألا تشكل هذه الرحلات فى بواخر محملة بالأسلحة والذخائر حلقة « شيطانية » مفرغة ؟ فاجابه هولتن : « انها حلقة مفرغة تماماً ، ولكنى لا أرى امكانية لتغيير الوضع طالما أن شركات الملاحة هى صاحبة السلطة . وبما أن الكثيرين عاطلون عن العمل ، فان هذه الشركات تستطيع دائماً اختيار أولئك المستعدين لتنفيذ ما لا ينفذه الآخرون » .

وكل ذلك يعنى أن القبطان كان يعلم أن هدف الباخرة التى يقودها كان ميناء بندر عباس الايرانى وليس أى ميناء يونانى أو يوغسلافى ، كما هو مسجل فى مستندات الشحن التى يحملها .

وفى ميناء نوردينهام شحن فى السفينة مقدار ٣٤٦ طنا من مساحيق التفجير المستوردة من شركة مويدن الهولندية .

وبعد أن غادرت فراوكه هذا الميناء الألمانى الصغير واصلت رحلتها فوصلت الى منطقة جبل طارق فى ٢٦ يناير ١٩٨٥ ، وبعد ذلك بثلاثة أيام الى ميناء تالامونه الايطالى حيث أضيف الى شحنتها مقدار ٢٠٠ طن من مساحيق التفجير . واستمرت الرحلة الى ميناء بار اليوغسلافى حيث تسلم القبطان هناك المستندات المزورة لمواصلة الرحلة التى اكتملت فى ميناء بندر عباس الايرانى فى ٢٥ مارس وما كادت فراوكه تصل الى ايران حتى انطلقت باخرة ألمانية أخرى وهى M.S فى ٨ مارس ١٩٨٥ من ميناء زيبروجه البلچيكى ، حيث شحنت بمقدار ٣٧٨ طن من مساحيق التفجير المصنعة لدى شركة بى.أر.بى. وبمجرد وصول هذه الباخرة الى ميناء نوردينهام شحنت مجدداً بمقدار ٣١٣ طنا من مساحيق التفجير المستوردة من مويدن . وعلى أثر ذلك واصلت رحلتها حتى ميناء فاربيرج السويدى فاضيف الى الشحنة مقدار ١٣٠ طنا من مساحيق التفجير المخصصة لقذائف المدفعية من عيار ١٠٥ و ١٥٥ ملم . وكان ينبغى أن تستمر الرحلة —

وفقاً لمستندات الشحن — باتجاه يوغسلافيا • ولكنها لم تتوقف فى يوغسلافيا بل واصلت رحلتها فى الحقيقة باتجاه جنوب أفريقيا ووصلت أخيراً بتاريخ ٢٣ مايو ١٩٨٥ الى ميناء بندر عباس الايرانى •

وبتاريخ ٦ أغسطس من نفس العام بدأت كاتيا برحلة أخرى الى ايران وهى مليئة بالذخائر المنتجة لدى شركات الكارتل •

وهنالك سفينتان أخريان أبحرتا فى عامى ١٩٨٥ و ١٩٨٦ مشحونتين ببضائع عسكرية الى ايران ، هما الباخرة « أوسيانان تريدر » التى بدأت رحلتها فى شهر نوفمبر عام ١٩٨٥ والباخرة « كارين سليبر » التى سلكت نفس الطريق البحرى مرة فى يوليو ١٩٨٥ ثم فى فبراير ١٩٨٦ مرة أخرى • ولم تحمل هذه الباخرة بمساحيق تفجير فحسب ، بل شحنت أيضاً بألف طن من الأسلحة والذخائر ذات المنشأ الهولندى والبلجيكى والفرنسى والأسبانى •

ومن الجدير بالذكر أن كل باخرة كان لديها عادة نوعان من مستندات الشحن : نوع مخصص لتقديمه لمسؤولى الجمارك والدوائر الأوروبية بحيث يستنتجون أن وجهة السفر النهائية هى يوغوسلافيا أو أسبانيا مثلا ، ونوع آخر لربان السفينة ومعاونيه لاعطاء التفصيلات الدقيقة عن الهدف النهائى للرحلة وهو ايران •

ومع ذلك فان تزايد الشبهات أدت الى تكثيف تحقيقات مصلحة الجمارك السويدية والى انتقال الضجة الناتجة بشأنها الى ألمانيا الاتحادية والى بلجيكا • ونظراً لذلك حاول شميتس توخى الحذر فى انجاز الاتصالات بين شركات الكارتل وايران ، وبذل جهوده لاقناع الطرف الايرانى بمراعاة الصعوبات الطارئة فى هذا المجال بسبب يقظة الدوائر فى الدول التى يتم منها التصدير • ومن هذا المنطلق كان لابد من اللجوء الى امكانات الشحن الجوى الذى كان يستعمل حتى الآن فى نقل عينات محدودة الى ايران ، قبل اقرار طلبات بكميات كبيرة • وهكذا تم الاتفاق على استخدام مطار ليسكين قرب ليل فى شمال فرنسا • ففى يوليو ١٩٨٥ أقلعت من هذا المطار طائرة بوينج ٧٠٧ متجهة الى ايران وهبطت فى منتصف الليل فى مطار شاهبار قرب طهران • فماذا كانت حمولة الطائرة ؟ لقد

فرغ منها الجنود الايرانيون ١١ طنا من المتفجرات الخاصة بأنواع مختلفة من الذخائر .

وهذه الطائرة تابعة لخطوط ساتنا ـ لوسيا التى يديرها الألمانى ديترخ راينهاردت من فرانكفورت وفلوريدا . وترجع شهرة شركة الطيران هذه الى أن المخابرات المركزية الأمريكية تعودت على استئجار طائراتها ، مثلا فى نقل العتاد الحربى لصالح منظمة يونتيا الأنجوليـة المناوئة للحكم . ولكن الذى استأجر طائراتها فى هذه المرة هو شميتس مسؤول الشركة السويدية سكاندنافيان ـ كوموديتى من أجل تصدير سلاح شركات الكارتل الى ايران .

وقد تكرر الشحن على طائرات خطوط ساتنا لوسيا من فرنسا ، ولكن مطار ليسكين قرب ايل لم يكن هو المطار الرئيسى المستخدم فى هذه العمليات على الصعيد الأوروبى ، بل ان أهم الشحنات المهربة كانت تنقل على الطائرات الايرانية المتقلعة من مطار فرانكفورت الدولى فى ألمانيا الاتحادية . وقد اعترف بذلك كثير من موظفى الجمارك بالمطار ، الا أنهم لم يعلنوا عن أسمائهم خوفاً من التعرض لعقوبات . وتتأكد هذه الحقيقة أيضاً من خلال استقراء الوثائق التى صادرتها مصلحة الجمارك السويدية . وفيما يلى يدرج مثال على تفاصيل تكرر حدوثها فى هذه الفترة :

بتاريخ ٢٩ ديسمبر ١٩٨٧ هبطت طائرة شحن اسرائيلية (رقم رحلتها ١٨١٢ L.Y فى مطار فرانكفورت ووجهت الى المدرج رقم ٢٢٧ تأهب لحراستها جمع غفير من حرس الحدود الألمانى . وبعد ذلك وجهت طائرة ايرانية رقم رحلتها ٤٧٠٤ الى المدرج رقم ٢٢٩ المجاور تماماً للطائرة الاسرائيلية . وعندئذ تمت عملية نقل محتويات الطائرة الاسرائيلية الى الطائرة الايرانية ، فما هى هذه المحتويات ؟ لا شك بأن رجال حرس الحدود والشرطة الألمان قد شاهدوها قطعة قطعة : انها كانت عبارة عن قطع غيار الكترونية وصواريخ جو ـ جو للمقاتلات الايرانية من طراز اف ـ ١٤ و اف ـ ١٥ ،وكذلك قطع غيار ومعدات خاصة ببطاريات صواريخ هوك المضادة للطائرات ، مع ٨٠ صاروخاً من طراز تووى أرض ـ جو . ومنذ ديسمبر تكررت مثل هذه العمليات مرة كل شهرين على الأقل .



▪ أزمـــة الكارتل

تتمثل أزمة الكارتل فى الصعوبات التى واجهتها الشركات الأعضاء فيه عند محاولة الاستمرار فى تصدير الذخائر والمتفجرات والأسلحة بعد عام ١٩٨٦ ، وذلك طبقا للعقود المبرمة سابقا مع ايران عن طريق وكيلها شميتس صاحب شركة سكاندنافيان ــ كومودينى .

وقد تفاقمت الأزمة بعد مصادرة وثائق هامة من شركة بوفورس وتكثيف التحقيقات معها من قبل مصلحة الجمارك السويدية . فى هذه الحالة لم يغب عن بال شميتس أنه سيصبح من المطلوبين للتحقيق أيضاً . ولكن ذلك لم يمنعه من تنفيذ الطلبات الايرانية العاجلة ولو باسلوب أكثر حذراً ويستدل على حذره من برقية له بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٨٥ الى طهران . وفيما يلى ملخص لمضمونها

« أيها السادة لابد أن نعلمكم بأننا قمنا حاليا بخرق كافة القوانين السارية ، حتى نتمكن من تزويدكم بالمنتجات المطلوبة . ان المشاكل العديدة التى سببتها لنا السلطات المختصة دفعتنا لتخزين البضائع تحت ظروف صعبة للغاية . وبالرغم من ذلك فاننا سنشحن لكم الكميات المذكورة فى السفينة المبحرة فى شهرنا الجارى أغسطس . ونحن نأسف للتأخير الناتج ونرجوكم أن تتفهموا مشاكلنا ؛ علماً بأننا سنبذل أقصى الجهد لايصال البضائع اليكم » .

وفى شهر فبراير استدعى شميتس الى دائرة النائب العام بعد أن صودرت من عنده بعض المواد . ولم يكترث باعتباره رجل أعمال محنكاً ــ بهذا الاستدعاء . فقد كان يدرك عدم امكانية اتهامه بجناية خطيرة . وكان كل ما يقلقه هو كيفية التمكن من تنفيذ العقود المبرمة مع ايران . وفى خريف عام ١٩٨٧ أجرى معه المؤلف حواراً هاتفيا للقناة الثانية بتليفزيون ألمانيا فلم يلاحظ أنه (أى شميتس) يشعر بأى ندم أو تأنيب الضمير ، بل كانت اجابته التى تلخص فيما يلى مليئة بالتبريرات والقاء مسؤولية تهريب الأسلحة على الغير :

« ان الدوائر المختصة كانت تعلم عن الصادرات تماماً كما يعلم المنتجون . ويجب عليك أن تفهم (المخاطب هو المؤلف) أن مسؤولى خمسين شركة انتاجية ليسوا كلهم بدجالين . ان هذا لينطبق على وضعنا فى السويد ، كما ينطبق على فرنسا وهولندا . فالدوائر والشركات المنتجة تتعاون مع بعضها يداً بيد . ولا أعتقد أن مسؤولى الدوائر الجمركية أغبياء : فلابد أنهم كانوا يعلمون أن مستقبل هذه البضائع الحربية هو فى بلدان تسودها حالة الحرب بدون شك » .

وأراد شميتس أن يبرىء نفسه فاستطرد قائلا :

« ان المسؤولية لتقع على عاتق الدوائر الحكومية وليس على عاتق المنتجين ، فالدوائر الرسمية هى التى تتيح انجاز الصفقات » .

وبما أن الأمر هكذا فان بضائع هذه الصفقات شحنت سواء بالباخرة أو سيارات النقل أو طائرات الشحن دون صعوبات حتى عام ١٩٨٦ ، مما أتاح استمرار حرب الخليج . وبعد ذلك أصبح تمرير الصفقات أكثر صعوبة نتيجة لتخلى اليونان ويوغوسلافيا عن موقفهما المتساهل . ومنذ عام ١٩٨٦ أصبحت صادرات السلاح الى ايران تمر عبر الشركة الأسبانية الحكومية امبريانا شيونال سانتا بربارا وعبر شركات تصنيع السلاح البرتغالية . ولكن الأنشطة الممارسة فى هذا المجال فترت نسبيا ، اذا قورنت بالصفقات المهربة بين عامى ١٩٨٣ و١٩٨٦ بالتنسيق مع شركات الكارتل فى دول أوروبية مختلفة .







تصنيع الذخيرة بإيران

الواقع أن شركات اوربا لم تتوقف عند حدود تزويد ايران بالسـلاح خلال الحرب رغم مخالفة ذلك القوانين بلادها التى تمنع بيع السـلاح الى مناطق التوتر والحروب .

ولكن الأخطر والأهم هو دورها فى ضرب أى حظر أو حصـار على ايران باقامة صناعة ذخيرة السلاح داخل ايران نفسها حتى يمكنها الاعتماد على نفسها دون انتظار شحنات قد تصل أو لا تصل وهى قد تصل فى موعدها أو تتأخر .

وقد جرت عملية توفير كل احتياجات ايران لاقامة صـناعة ذخـيرة فى ظل الحرب بعناية فائقة كشفت عنها الأوراق والتحقيقات بعد ذلك .

ففى الوقت الذى كانت نفس الشركات تقوم بتوفير كل احتياجات ايران من السلاح والذخيرة كانت نفس الشركات تقـوم بتوفير احتياجات اقامة هـذه الصناعة فى ايران .

والمحور الذى دارت عليه هذه الصفقات من الجانبين هو أنه نظراً لحاجة ايران الضخمة الى الذخائر فى ظل التهديد بفرض مقاطعة لتصدير السلاح اليها ، فانهـا كانت دائماً بحاجة ماسة لتخليص نفسها من الخضوع لظروف استيراد مستلزماتها من الخارج . وقد ساعدها فى محاولة تحقيق مساعيها فى هـذا المجال شـميتس الذى أصبح مع الزمن أهم وكيل لها على الصعيد الأوروبى . واستطاع هـذا الرجل أن يبنى لايران شركة جاهزة لانتاج الذخائر فى اصفهان جنوب العاصمة طهران .

ويعتمد بناء هـذه الشركة الذى تم عام ١٩٨٥ على مئتى طلب تقـدم بهـا شميتس لشركات مختلفة فى بلدان عديدة مثل بلجيكا ، فرنسـا ، هولنـدا ، بريطانيا ، اسرائيل ، المانيا الاتحادية . ومن المعلوم أن قائمة الطلبات المدونة على ١١ صفحة صودرت من قبل مصلحة الجمارك السويدية ، وتبين انها مقسـمة الى ثلاث فئات :

تشتمل الفئة الأولى على قطع آلات خاصة بانتاج الذخائر •

وتضم الفئة الثانية المنتجات الكيميائية الضرورية لتصنيع المتفجرات والذخائر المختلفة • أما الفئة الثالثة فتضم تلك الأجزاء والعناصر الالية التى تحتاج اليها عملية انجاز الخطوات النهائية من انتاج الذخائر • وكانت أهم البضائع المطلوبة من الشركات البائعة هى المساحيق الكيميائية المستعملة كذخائر تفجير لقذائف من كافة الأعيرة ، ومن هذه المساحيق على سبيل المثال : تتروبنتسا ، هيكسوجين ، تتريل ، بولى بوتادين ، امونيوم (امونيا) ، تى•ان•تى• فمن خلال المزج بنسب محسوبة علميا يمكن انتاج مستحضرات تفجير قذائف لكل الأعيرة : من ٧٫٦٢ ملم حتى ١٥٥ ملم • وتكاملت الطلبات للحصول على جميع ما تحتاج اليه لتشغيل شركة وتحقيق انتاجيتها المنشودة ، مثل : المواد الكهربائية لتصنيع الأوعية الفارغة للعبوات ، البطاريات ، المضخات الهيدروليكية ، المحولات ، أجهزة التنظيف ، فرازات الطرد المركزى ، أقنعة واقية للعمال تجهيزات الرش لمكافحة الحرائق ، الأدوات المخبرية لعمليات التفاعل الكيميائى •

ولم تذكر الا شركات قليلة باسمها فى القائمة المصادرة من قبل مصلحة الجمارك السويدية • ومن هذه الشركات شركة هوتيوبل اكويبمينت البريطانية التى أشير اليها بالنسبة الى عقد وارد على صفحة رقم ١١٢ ، كما اشير الى شركة فريتس — فيرنر الألمانية مقرونة مع العقد فى الصفحة رقم ٢٤ ، بالرغم من أن مسؤولى هذه الشركة رفضوا اعطاء أية معلومات عن هذه الاشارات المأخوذة من الوثائق المصادرة •

واتضح أيضا أن الشركة الانجليزية « رويال أوردونانس » تورطت باسلوب مكشوف فى التعامل مع الأهداف الايرانية • فقد ذكر المشرفون على ادارة هذه الشركة ما يلى فى شهر أكتوبر عام ١٩٨٧ :

« اننا ندعم ايران لبناء شركة تتيح انتاج كافة أنواع الذخائر وبكميات كبيرة » • وتكمن مساهمة رويال أوردونانس فى تزويد الايرانيين بمستحضرات التتريل ذات القدرة التفجيرية العالية • وبينما كان يذكر ان شحنات التتريل هى مصدرة الى شركة انفيميك اليونانية ، الا أنها وصلت فى شهر يونيو ١٩٨٦ على الباخرة الدنماركية جوتون الى ميناء بندر عباس الايرانى • على كل حال فان

فان شستيس استطاع فى منتصف عام ١٩٨٦ ان يسلم شركة انتاج للذخائر جاهزة للايرانيين ، ولكن الانتاج لم يتم فعلا فى تلك الفترة . فقد دمرت الشركة جزئيا فى شهر أكتوبر من نفس العام ، نتيجة لقصف الطائرات العراقية المقاتلة وعلى أثر ذلك زود شستيس ايران بعتاد فنى من أجل ألا تتوقف الشركة عن الانتاج لمدة طويلة أثناء الحرب . وهكذا استطاع وزير الحرس الثورى آنذاك وهو السيد محسن رفيق أن يعلن ان ايران بوسعها ان تنتج بنفسها ٨٠٪ مما تحتاجه من الذخائر خلال الحرب الدائرة . ولكنه كان مبالغا فى ذلك حين أعلنه فى نهاية أغسطس عام ١٩٨٧ ، حيث قدر الخبراء أن ايران لم تكن متمكنة فى ذلك الوقت من انتاج أكثر من ٦٠٪ من الذخائر اللازمة لها لمواصلة الحرب .

ولابد من التطرق فى هذا السياق الى أهمية شركة فريتس ــ فيرنر الألمانية : فليس من الخطأ ان يقال بأن ايران كانت تعتبر بالنسبة لهذه الشركة سوقاً رئيسية لترويج منتجاتها خلال الفترة الأخيرة . وفى عام ١٩٧٨ ، أى قبيل انتهاء عهد الشاة بقليل ، صدرت فريتس ــ فيرنر ١٥٢١٦ من قيود اليدين (الكلبشات) و ٣٠٠ من العصى (الهراوات) الكهربائية لايران .

وفى هذه المرحلة قامت الشركة نفسها ببناء مصنع فى ايران لانتاج بنادق جى ٤ ، وقد استمر هذا المصنع فى انتاجه سواء فى عهد الشاة أو فى عهد الخمينى . ومن المعروف أيضاً انها انشأت فى ايران مصانع أخرى ، منها مصنع لانتاج الذخائر . واعلنت فريتس ــ فيرنر فى الصحف الألمانية مراراً عن حاجتها لمستخدمين يتولون مسؤولية الاشراف على مهام دقيقة فى منشآتها بايران ، سواء على صعيد منتجات الاستخدامات المدنية أو الاستخدامات الخاصة ، حيث تعبر « الاستخدامات الخاصة » فى مفهوم الشركة عن المنتجات ذات الطابع العسكرى .

ومن المؤكد أن هذه الشركة ارسلت الى ايران المزيد من المهندسين والفنيين بعد اندلاع حرب الخليج ، وذلك من أجل صيانة وتشغيل المصانع القديمة التى انشأتها فى عهد الشاه .

وقد أثار حزب « الخضر » فى المانيا ضجة حول تورط هذه الشركة فى بناء شركة لانتاج الذخائر أو الأسلحة لصالح الايرانيين بقيمة ٣٫٥ مليار مارك

المانى غربى • ولكن تساؤلاتهم بقيت دون رد مقنع ، بحجة عدم الرغبة فى الخوض فى الأسرار التجارية للشركات الانتاجية •

أما الفضيحة الكبرى التى دوت اصداؤها فكانت ناتجة عن طلب فريتس ــ فيرنر من شركة شفادتس فالد الألمانية للتعدين تزويدها فى عام ١٩٨٥ بكمية من « فوارغ أحمر الشفاة » ، وعند شحن هذه المنتجات فى سفينة بميناء روتردام الألمانى تمهيداً لشحنها الى ايران ، كشف عليها فاذا هى فى الحقيقة خراطيش فارغة لتعبئة الرصاص •

وقبل ذلك بسنة واحدة أى فى عام ١٩٨٤ زار وفد ايرانى شركة فريتس ــ فيرنر بمقرها فى بلدة جايزلهايم فى ألمانيا الاتحادية وتحادث مع مسئوليها حول امكانية بناء شركة فى ايران لانتاج صواريخ أرض ــ أرض • ولم تتدخل الدوائر الحكومية الألمانية للتأكد من تنفيذ مضمون المحادثات أو عدمه ، ولم تكترث هذه الدوائر أيضاً بتقصى الحقائق عن تفاصيل كثيرة بشأن تسليح الايرانيين وانشاء شركات فى بلادهم ، علماً ان فريتس ــ فيرنر تعتبر شركة حكومية الى حد كبير •

وأما سبب انتشار أنباء أنشطة هذه الشركة فيرجع الى وسائل الاعلام • ومن الجدير بالذكر أن النقابيين يترتب عليهم واجب معنوى أخلاقى فى عدم السكوت عن مسئولية شركات انتاج السلاح فى استمرار حرب الخليج ومآسيها الانسانية وما تكلفه من الضحايا البشرية الجسيمة • الا أن أحد هؤلاء النقابيين وهو عضو الحزب الاشتراكى الديموقراطى السيد شفارتس علل تحفظ النقابيين فى هذه المسائل برغبتهم فى المحافظة على استمرار تشغيل العمال البسطاء ، الذين قد يطردون من وظائفهم لو استفحل الكساد فى الشركات المنتجة للسلاح بسبب عدم تصديره ، فياله من تبرير تافه ذلك الاهتمام بمصير عائلات عمال فى بلاد معينة على حساب العائلات المتضررة بسبب الحرب فى بلاد أخرى ، علماً بأن الضرر الذى تتعرض له هو فقدان الحياة وتدمير الممتلكات والمنازل على أقل تقدير وليس جزءا من الأجر ! ••





ملحق
بالوثائق المدوّنة
باللغة الانجليزية



SCANDINAVIAN COMMODITY AB

Dio Contact Office
Kaiserswertherstrasse 142

D-4000 DUSSELDORF 30
West-Germany

Att. Mr. Ali Modir Ghomi/
Mr. Mehdi Afghan Hadji
Abbasi

P O BOX
S-... MALMÖ (SWEDEN)
GUSTAV AD TORG

LB/LN

1985.06.11

Dear Sirs,

Subj. L/C no 03/11532

We are referring to above mentioned L/C, for which we have asked you for an extension, and send you, attached, our commercial invoice in 7 copies for your certification as per L/C-conditions.

We ask you kindly to send us the invoices by return mail, making it possible to present the documents to the bank without further delay.

Yours faithfully
SCANDINAVIAN COMMODITY AB

001z2

Schreiben von Scandinavian Commodity an das DIO-Contact-Büro in Düsseldorf. Ali Modir Ghomi soll bei der finanziellen Abwicklung eines Munitionsgeschäfts hilfreich zur Seite stehen.

خطــــاب من شركة سكاندنافيان ـ كومديتي السويدية الى مدير المكتب الايراني في دوسلدورف السيد على قمى من اجل مساعدته في قضية تمويل الصــفقات

BANK MELLI IRAN

FILIALE DÜSSELDORF

Düsseldorf, 20.03.85

to:

Scandinavian Commodity AB
P.O.Box 4014
S-20311 Malmö
SWEDEN

In the name of Allah.
Irrevocable and transferable Letter of Credit No. e3/11692
of Bank Markazi Iran / Teheran - our ref: 13848/366
orderer: SAZEMANE SANAYE DEFA
By order and for account of M/S ALI MODIR CHOMI And MEHDI AFGHAN HADJI ABBASI - we transfer to you out of the above mentioned letter of credit the amount of US $ 576.500,- C&F Tehran by Air

The letter of credit is available against presentation of the following documents marked (x):

(x) Supplier's signed commercial invoices in 7 copies showing price certified by orderer's representatives in West Germany. Freight charges to be shown in invoices separately in case of shipment by C-&-F.

(x) Signed detailed packing list in 5 copies.
~~(x) Certificate of Origin issued by the seller's in 3 copies, legalized by the local Chamber of Commerce, evidencing goods originated in one of the European Countries.~~
(   ) FIATA Combined Transport Bill of Lading, evidencing: "Goods actually en-route" marked "freight prepaid" issued to the order of Bank Markazi Iran, Tehran notifying: Sazemane Sanaye Defa, in 3 Originals and 2 copies.
(   ) Freight invoice in 3 copies.
(   ) Certificate issued by shipping Company confirming: "goods have been loaded on board and actually en-route"
(x) Clean Airwaybill NON [illegible] marked " freight "Prepaid" consigned to Bank Markazi Iran, Tehran notifying: SAZEMANE SANAYE DEFA in 1 Original and 6 copies.
Partial shipment: allowed / ~~not allowed~~
Transshipment: allowed / ~~not allowed~~
Customs tariff no.: 84/65
The letter of credit is valid for presentation of the documents with us in Düsseldorf up to 25.04.85
Shipment from European Airports
by Air
on C&F basis to Tehran covering:
Goods as per manufacturer's Order-Confirmation No: SK 85-162/304
dated 12.03.85 and confirmed Purchase Order No: 334/1401-10835 M-A-3
dated 15.03.85 (copies attached)

Insurance effected in Iran. Credit no. e3/11692 of Bank Markazi Iran, Tehran and the name of their principals, SAZEMANE SANAYE DEFA Should appear on all documents.
All documents should be made out in the name of SAZEMANE SANAYE DEFA

000n2

Akkreditiveroffnung durch Melli-Bank in Dusseldorf.

افتتاح خطاب اعتماد بواسطة البنك الوطنى الايرانى فى دوسلدورف .

00149

Our nr.	Buyers nr.	Type of goods	Supplier	Value
S 134	40135	5 items p/c powder	S.N.P.E/MC	USD 17.230.845
S 124	70335	P/C M 181/Fuze 525	Bernardelli	USD 14.031.150
S 140	10535	M 26 powder	PRB/IMI	USD 11.500.000
S 159	10735	B/P 7.62	PRB/IMI	USD 8.060.000
S 165	50035	Primer	IMI	USD 135.000
S 150	10635	CBI	Bofors/PRB/UK	USD 1.870.957
S 153	71235	Hexogen	Bofors/IMI	USD 2.100.000
S 166	30535	Tetryl + gr.		USD 2.032.258
S 135	30335	Tetryl		USD 135.000
S 125	30135	Pentastit	Bofors/IMI	USD 1.572.530
S 162/B		Detonators	PRB	USD 576.500
S 162	20335	Detonators	PRB	USD 10.651.778
S 46	10335	B/P 20 mm	PRB/IMI	USD 8.040.000
S 148	30242 (11)	P/C 120	IMI	USD 4.650.000
S 171	30335	Pure tetryl	DNAG	DM 244.500
S 155	25225	Nitro penta	IMI	DM 622.740
S 144	51035	Primers 5625	DNAG	DM 252.000
S 130	16302	Primers 120 mm	PRB	DM 15.135.200
S 128	40035	P/C 81 mm	IMI	USD 3.600.000
S 127	25325	Hexogen/Nitro penta	Bofors	DM 97.200
S 149/1	45336	Liner 105	Cancelled	SEK 10.913.000
S 149/2	45336	Liner 105	PRB/IMI	DM 6.973.000
S 160/1	30425	Capsul	DNAG	DM 8.700.000
S 160/2	30425	Capsul	DNAG	DM 4.555.000
S 145	20225	Primer DM 1069	IMI	DM 3.259.200
S 177	50045	Primer MX2A4	DNAG	DM
S 179	30045-4	Demolition charge C4	IMI	DM 10.530.000

S-Liste von Scandinavian Commodity. Auf dieser Liste sind alle Bestellungen aufgeführt, die von Karl Erik Schmitz für den Iran bei europäischen Produzenten eingekauft wurden. DNAG ist die Dynamit-Nobel AG in Troisdorf.

قائمة بمشتريات شميتس ممثل شركة سكاندفيان ـ كوموبتى السويدية من المنتجين الاوروبيين لصالح ايران ويقصد بالحروف DNAG شركة دنياميت ـ نوبل الالمانية ومقرها فى بلدة ترويسدروف / قرب بون .

00328 S/6-2
001297

SCANDINAVIAN COMMODITY AB

TELEPHONE: 040 - 72[illegible]
TELEGRAM: SCANCOM
BANKGIRO: 416 - [illegible]
POSTGIRO: [illegible] - 4
TELEX: 32704
BANK: SKANDINAVISKA ENSKILDA BANKEN
P K BANKEN

Islamic Republic of Iran
National Defence Industries
Organization

TEHRAN - IRAN

Your ref.: Our ref.:

P. O. BOX [illegible]
S-2[illegible] 11 MALMÖ (SWEDEN)
GUSTAV AD. TORG 1 [illegible]

1984.12.30

ORDER CONFIRMATION NO SK 85-162/299

REF. 30842/1-1401-20335-34

SUBJ. DETONATORS
ITEM 1 : M 2
ITEM 2 : M 24
ITEM 3 : DM 1019
ITEM 4 : DM 1020A1
ITEM 5 : M 17

We are pleased to confirm your order as follows:

Quantity:
ITEM 1 : 3.000.000 units
ITEM 2 : 2.250.000 units
ITEM 3 : 1.275.000 units
ITEM 4 : 1.700.000 units
ITEM 5 : 2.250.000 units

Quality:
ITEM 1 : M 2 detonator
ITEM 2 : M 24 detonator
ITEM 3 : DM 1019 detonator
ITEM 4 : DM 1020A1 detonator
ITEM 5 : M 17 detonator

Prices:
ITEM 1 : DM 5,25 per unit, total DM 15.750.000,00
ITEM 2 : DM 1,60 per unit, total DM 3.600.000,00
ITEM 3 : DM 2,10 per unit, total DM 2.677.500,00
ITEM 4 : DM 5,09 per unit, total DM 8.653.000,00
ITEM 5 : DM 1,04 per unit, total DM 2.340.000,00

Total DM 33.020.500,00
All prices Cost and Freight free out Bandar Abbas.
DM 33.020.500,00 equal to US Dollars 10.651.774,00.

FOB-value.
ITEM 1 : DM 5,09 per unit
ITEM 2 : DM 1,55 per unit
ITEM 3 : DM 2,04 per unit
ITEM 4 : DM 4,94 per unit
ITEM 5 : DM 1,01 per unit

Auftragsbestätigung von Scandinavian Commodity an die Beschaffungsbehorde des Iranischen Verteidigungsministeriums und das entsprechende Angebot von Dynamit-Nobel AG. Troisdorf.

شركة سكاندنافيان ــ كومودينى تؤكد التكليف بالطلب من قبل شـعبة وزارة الدفاع الايرانية ، كما تؤكد العـرض الذى تقدمت به شركة ديناميت ــ نوبل الالمانية .

73346 BONOBEL S   00018   215   ANKOM   C2.044

36160 BECO CH   18.1.85   17.20   1985 -01- 21

FOR MATS LUNDBERG

WE INFORM YOU THAT WE HAVE ADVISED PRB OF OUR PLACEMENT
OF THE FOLLOWING ORDERS TO YOU:

S 46
S 159
S 140

009411

[illegible]

S 135
S 105

[illegible] E N P E[illegible]

S 139 * 5 ITEMS.

WE HAVE BEEN ADVISED ABOUT OPENING OF L/C FOR ALL THEIR
CONTRACTS. FURTHERMORE WE HAVE CONFIRMED TO YOU OUR ORDERS FOR:

S 150
S 135
S 153
S 164/1
S 164/2
S 164/3

ALSO FOR THESE ITEMS THE L/C WILL BE OPENED BEFORE END OF JANUARY
1985.

WE ARE STILL WORKING THE FOLLOWING ITEMS FOR YOUR ACCOUNT

S 150 ADDITIONAL 100 MT
S 155
S 152
S 127

FOR S 164/4 AND S 164/5 WE WOULD KINDLY ASK YOU TO DO YOUR UTMOST.
THE SAMPLE OF S 164/5 HAS BEEN VERY WELL ACCEPTED AND THEREFORE THIS
CONTRACT SHOULD IF POSSIBLE BE CONCLUDED.

SUBJ.: SAMPLES

WE ARE IN URGENT DEMAND OF THE FOLLOWING SAMPLES AND WOULD BE
VERY GRATEFUL IF YOU COULD PROVIDE THESE TO US FOR DELIVERY EARLY
NEXT WEEK.

B 179 - WILL BE DELIVERED TO YOU FROM PRB
B 189 - WILL BE DELIVERED TO YOU FROM PRB
B 166 - WILL BE DELIVERED TO YOU FROM DNAG
S 127 - NEW SAMPLE FROM YOU

BEST REGARDS
SERFINA S.A.

Lum Nyc Bnsd Bas Korö Oons Opo Hab Ekon
o/h

******

36160 BECO CH
+
73346 BONOBEL S

Telex der Serfina AG an Bofors uber die Verteilung der Iran-Auftrage an verschiedene Unt nehmen, u.a. DNAG = Dynamit-Nobel AG, Troisdorf

خطاب مرسل بواسطة التلكس الى شركة بوفورس السويدية ، ويطلب فيه تفقد البضائع
كرية فى ميناء نوردنيهام الالمانى ، ويذكر فى هذا الخطاب اسم ممثل شعبة خاص فى وزارة الدفاع
انية ، وله مكتب فى مدينة دوسلدورف .

Pcs 3024

Cosmos Shipping Ltd. Piraeus

London 14th December 1984

.. Poulsen Chartering as Disponent Owners

Serfina S.A. Fribourg Switzerland.

M/V FRAUKE

999/675 tons

2.827 Dwat

Trading

3 - 8 January 1985

Mangoe - Varberg Zeebrugge - Nordenham - Talamone Cape Town.

Bandar Abbas

Mangoe: 150 mtns T.N.T. in boxes on pallets 149.400 kg net/162.348 kg gross. Pallet dims: 1X1.2X1.5 - Imco class 1 1.1 D-UN No 0209 page 1103 - Varberg: 100.000 kg net 116.252 kg gross propellant charge powder in drums on pallets dims; 1.2X0.8X0.5 Imco class: 1 1.3 C-UN No 0161 page 1129 - Zeebrugge 350 tns drums on pallets - Nordenham 300 tns in containers (abt 22) Talamone 200 tons in drums on pallets

U.S. Dollars 390,000.00 Lumpsum F.I.O.S. Payable 30% within 5 B/Days after signing/releasing B/L Marked "Freight Prepaid" on Zeebrugge, 30% Nordenham, 10% Talamone, 30% Cape Town.

Jyske Bank A/S Vesterbrogade 9. Copenhagen 1501 V. Swift Code: JYBADKKK - Telex 27340 Phone: (1) 212222 Account No USD 5058-500-0 Ref above mentioned vessel.

18 total Days AP SHEX/FHEX U.U.

U.S. Dollars 2.200 PD RATA/PD

8th January 1985

3.75% to Grener Shipping Co Ltd + 2.5% To Cosmos Shipping Ltd for dividing on F/UP/D

Vessel's Itinerary will be starting loading at Zeebrugge then Varberg - Nordenham - Talamone - Bar - Cape Town via West Africa

Additional Clauses 18 - 37 as attached are deemed to be incorporated in this Charter Party.

SERFINA S.A. Fribourg Suisse

Frachtbrief bundesdeutscher Schiffe die Waren fur den Iran geladen haben. Bandar Abbas ist der iranische Hafen.

مستندات شحن فى بواخر تابعة لالمانيا الاتحادية والبضائع مشحونة للتصدير الى ميناء بندر عباس الايرانى .



SHIPPER COMPLETE ALL SHADED AREAS IN TYPE

WORLDWIDE COURIER — **P.O.D.-RETURN TO ORIGIN**

ONLY NON-DUTIABLE ITEMS MAY BE CONSIGNED INTERNATIONALLY UNDER THIS AIRBILL. FORWARDER AIRBILL-NON NEGOTIABLE

COPYRIGHT DHL INTERNATIONAL LTD 1982

SHIPPER'S ACCOUNT No	SHIPPER'S REFERENCE	ORIGIN	FORWARDER AIRBILL No	DESTIN	PIECES	WEIGHT
	WW-VA/Allmann	NUE	0352818	MMA	1	

FROM (SHIPPER)
Diehl GmbH & Co.
Fischbachstrasse 16
D-8505 Roethenbach/Pegnitz
West Germany
TELEX/PHONE 09 11/5977 774
SENT BY S. Lampel

TO (CONSIGNEE)
Scandinavian Commodity AB
Gustav Adolfs Torg 8 B
S-20311 Malmö
Schweden
TELEX/PHONE 46 40 754 50
ATTEN OF Mrs. Lund

CASH ☐ ACCOUNT ☐
SERVICE / CHARGE
1. COURIER ☐
2. VISA PAK ☐
3. ONFWRDG ☐
4. OTHER ☐
5. INSCE ☐

DESCRIPTION CONTENTS/SPECIAL INSTRUCTIONS
Brochures

RECEIVED IN GOOD ORDER AND CONDITION
DATE / / TIME AM PM
CONSIGNEE'S SIGNATURE X

Declared Value: NO COMMERCIAL VALUE

SHIPPER'S SIGNATURE X 10.05.84

RECD BY FOR DHL DATE & TIME / / AM PM

TOTAL

Das deutsche Unternehmen »Diehl« schickt Prospekte uber Waffen an den Waffenhandler Karl Erik Schmitz von Scandinavian Commodity

شركة ديل من المانيا الاتحادية ترسل نشرات اعلامية عن الاسلحة الى تاجر السلاح شميتس في شركة سكاندنافيان ــ كومموديتي السويدية .



Lageplan der schwedischen Rüstungsschmiede Bofors

مخطط بمواقـع منشـآت شركة بوفورس السويدية لتصنيع الاسلحة

00135

002358

Telegrams: "Defence", Nairobi
Telephone: Nairobi 721180
When replying please quote
Ref. No. DOD/QPS/84/85
and date of



OFFICE OF THE PRESIDENT

DEPARTMENT OF DEFENCE
ULINZI HOUSE
P.O. Box 40668, NAIROBI
KENYA
........19th. June........ 19.85

C E R T I F I C A T E

This is to confirm that the following goods have been purchased from FEDERAL DIRECTORATE OF SUPPLY AND PROCUREMENT, BEOGRAD/ YUGOSLAVIA under contract

I-2/RP/1630/LJV

and consist of

350 metric tons Hexogen.

The goods under above contract are intended for our own use and will not be re-exported.

MAJOR GENERAL
CHIEF OF STAFF
DEPARTMENT OF DEFENCE
NAIROBI.

PERMANENT SECRETARY
DEPARTMENT OF DEFENCE
P. O. Box 40668
NAIROBI

Endverbraucherbescheinigungen aus Kenia, die von einem deutschen »Kaufmann« beschafft wurden.

أحد مستندات المستورد النهائي الكينية التي كان يقوم بتوفيرها أحد التجار الالمان .

SCANDINAVIAN COMMODITY AB 00172

TELEPHONE: [illegible]
TELEGRAM: SCANCOM
BANKGIRO: [illegible]
POSTGIRO: [illegible]
TELEX: [illegible]
BANK: SKANDINAVISKA ENSKILDA BANKEN
P.K. BANKEN

Mr. H. Urban

5408 NASSAU/LAHN
Gerhardt Hauptmann Strasse 14

West-Germany

Your ref.: Our ref.: XES/BE/GA

P.O. BOX [illegible]
S-[illegible] MALMÖ [illegible]
GUSTAV AD. TORG [illegible]

1985.06.07

Dear Mr. Urban,

We would kindly ask you to contact your buyer and provide us with the following documents which would be needed latest June 25th 1985.

In favour of:

1) Ref. contract: E/S/I-2/LJY/1321
covering 500.000 kilos M1 propellant powder
to be delivered
50 mt December 1985
450 mt March - September 1986
Value: DM 10.250.000.

2) Ref. contract: R/S/I-2/LJY/132/3
covering 840.000 kilos M1 propellant powder
to be delivered
June/July 1985 - March 1986.
Value: DM 17.220.000.

3) Ref. contract: R/S/I-2/LJY/132/1
covering 350.000 kilos Ball powder 7.62 mm
to be delivered
August 1985 - February 1986
Value: US $ 1.995.000.

4) Ref. contract: R/S/I-2/LJY/132/2
covering 350.000 kilos Ball powder 20 mm
to be delivered
August 1985 - February 1986
Value: US $ 1.995.000.

.../...

Das Schreiben an den »Kaufmann«, der die Endverbraucherbescheinigungen aus Kenia beschafft haben soll.

وجد هذا الخطاب المصـــور أعلاه على مكتب التاجر الذى يوفر مستندات المستورد النهائى الكينية .

Kemi NE 2176 85-03-06

Nyc.

EASSP Oxford 85-02-05

Deltagare Horst, Manfred, Jean, Guy, Marc, Gerald, Manuel,
Josef, Lars

1 FFV

Berättade att ÅKB bjud in till Prignam och vi/jag var
som associerad medlem. Meddela Anders O.

2 Muiden

Josef meddelade att
- NC-kapaciteten i Muiden över något
- Nitrocellulosakapaciteten över med 50%
- på en ny plats (i Friesland!) skall han successivt under
5-6 år bygga för dubbelbaskrut (även DEGN), tripp-
baskrut, combustible cases, bare-bleed krut. Blir det
Friesland ligger anläggning bredvid armens skjutfält.

3 Tirrena

Berättade att Guy, Jean och Lars besöker Rom 14/3 eller
11/3 för att få kredit hem igen. Eventuellt engageras även
Galinelli.

4 Scand. C

Lars redogjorde för läget

5 M1 för Grekland

Endast SNPE sade sig ha offererat.

Notiz von Mats Lundberg uber ein Treffen des Kartells. Der Teilnehmer »Manfred« ist Manfred Kuhl von WNC-Nitrochemie in Aschau Unter anderem geht es auch um »Tirrena«. das 5300-Tonnen-Geschaft mit dem Iran

ملاحظات مدونة فى مفكرة لونديرج حول لقاء أعضاء الكارتل واسم « ما نفرد » المذكور فى هذه الملاحظات هو ما نفريد كول ممثل شركة W.N.C للكيماويات وتدور الملاحظات أيضا حول صفقة شركة تيرينا الايطالية الى ايران ، حيث كانت قيمة الصادرات ٥٣٠٠ طن من مساحيق التفجير .

00156

73346 BONOBEL S
238317 MIDNH D 3-12-84 1746 HRS TH

C6001

GOOD EVENING

U R G E N T L Y

ANKOM

ATTN. MR. MARTEN ERICSON

1984 -12- 04

008582

MV ''BENTOTA''

WE RECEIVED B/L INSTRUCTIONS FROM GRENOR SHIPPING CO LTD.,
THESSALONIKI.
PLS ADVISE NOTIFY ADRESS.

LOADING SHALL BE INSPECTED BY REPRESENTATIVE FROM F-R-G-
GERMANY MR. V. GEBSSE-PENNE AND MR. ALFRED MODIR. THEY ARRIVED
NORDENHAM TODAY AT 1700 HRS.
THEY ASKED IF IT IS POSSIBLE TO OPEN SOME OF THE CONTAINERS TO
LOOK INSIDE.
PLS REVERT SOONEST IF OK FROM YOUR SIDE.
THANKS BEFOREHAND

AWAITING YOUR REPLY SOONEST

REGARDS
MIDGARD NORDENHAM
THIEN
238317 MIDNH D
73346 BONOBEL S

Kop: Lum Nyc End Oh Ekam Wnb Oge

Telex an Bofors in Schweden, wonach eine Ladung militarischer Guter im Hafen Nordenham besichtigt werden soll. Erwahnt wird auch ein Alfred Modir. Er ist Reprasentant der Iranischen Waffenbeschaffungsbehorde, DIO mit Sitz in Dusseldorf

خطاب بواسطة التلكس أرسلته شركة سرفينا الى شركة بوفورس حول توزيع الطلبات الايرانية على شركات مختلفة ، ومنها شركة ديناميت ـ نوبل الالمانية فى بلدة ترويسدورف .

00105

D08315

END USER CERTIFICATE

TO WHOM IT MAY CONCERN

CONTRACT N° . . . .

DATED . . . .

THIS IS TO CERTIFY THAT THE FOLLOWING MATERIALS
PURCHASED FROM . . . .
UNDER THE ABOVE CONTRACT ARE FOR OUR OWN USE AND
WILL NOT BE REEXPORTED.

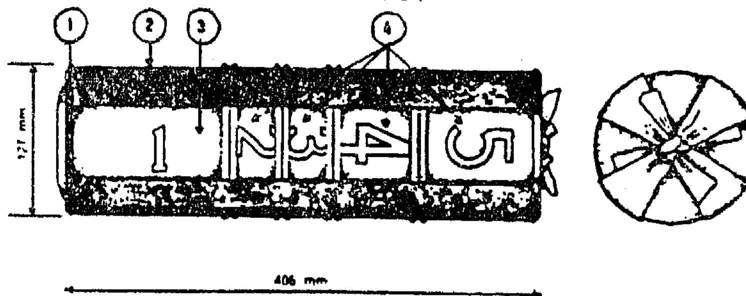
Endverbraucherbescheinigungen aus Pakistan. die blanko im Schreibtisch eines Bofors-Managers gefunden wurden.

نموذج جاهز للتعبئة من نماذج مستندات المستورد النهائي الباكستانية وقد وجد النموذج على مكتب احد مدراء شركة بوفورس السويدية .

CHARGE PROPULSIVE, GARGOUSSE VERTE
PROPELLING CHARGE GREEN BAG
CARGA DE PROYECCION, SAQUETE VERDE

155 MM OBUSIER HOWITZER OBUS

NR 4107



Utilisation

avec les obus pour obusier de 155 mm

Composants

1 appoint d'allumage (poudre noire)
2 gargousse
3. charge de base (poudre M1)
4 appoints (poudre M1)

Caractéristiques techniques

masse de la charge 2 900 kg
masse de poudre M1 2 500 kg

Emballage

deux charges avec deux étoupilles dans un container en fibre quatre containers dans une caisse en bois

masse brute d'une caisse 45 000 kg
volume d'une caisse 118 dm3

Cette charge est similaire à la charge US M3 (FSN 1320 - D540)

Use

with shells for 155 mm howitzer

Components

1 igniter charge (black powder)
2 bag
3 base charge (powder M1)
4 increments (powder M1)

Technical data

weight of the charge 2.900 kg
weight of powder M1 2.500 kg

Packing

two charges with two primers per fiber container four containers per wooden box

gross weight of one box 45.000 kg
volume of one box 118 dm3

This charge is similar to the US M3 charge (FSN 1320 D540)

Uso

con granadas para obus de 155 mm.

Componentes

1 carga iniciadora (pólvora negra)
2 saquete
3 carga de base (pólvora M1)
4 suplementos (pólvora M1)

Características técnicas

peso de la carga 2.900 kg
peso de la pólvora M1 2.500 kg

Empaque

dos cargas con dos estopines por envase de fibra cuatro envases por caja de madera

peso bruto de una caja 45.000 kg
volumen de una caja 118 dm3

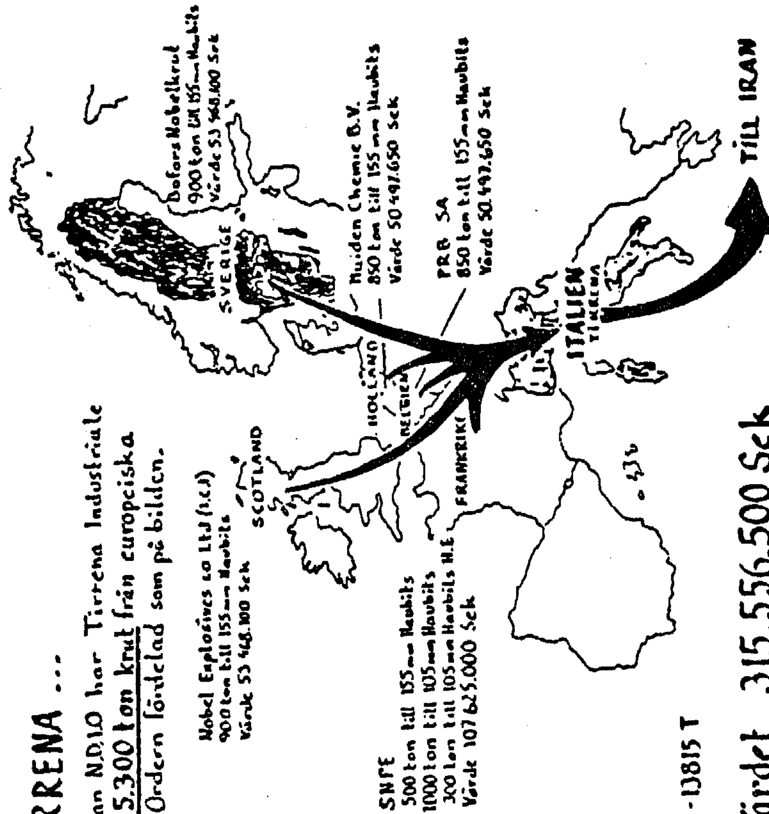
Esta carga es similar a la carga NA M3 (FSN 1320 - D540)

76 11 1GC1



Auszug aus einem Prospekt des Kartellmitglieds PRB, aus dem hervorgeht, wozu das Treibladungspulver benötigt wird.

مقتطف من نشرة اعلامية عن امكانات استخدام مساحيق التفجير ، كما اوردتها شركة B.R.B البلجيكية وهى تعتبر عضوا فى (الكارتل) (اتحاد المنتجين السلع الحربية) .



Zeichnung des schwedischen Zolls zu einem Iran-Geschäft über 5300 Tonnen Treibladungspulver.

مخطط يطرق تصدير ٥٣٠٠ طن من مساحيق التفجير الى (ايران) كما حـددته نتائج تحقيقات الجمارك السويدية .

30326 2 ORIGINAL

RECOMMENDED
THE BALTIC AND INTERNATIONAL MARITIME CONFERENCE
UNIFORM GENERAL CHARTER (AS REVISED 1922 and 1976)
INCLUDING "F.I.O." ALTERNATIVE, ETC.
(To be used for trades for which no approved form is in force)
CODE NAME: "GENCON"

Part I

1. Shipbroker
Grenor Ltd. Thessaloniki.
Cosmos Shipping Ltd. Piraeus

2. Place and date
London 23rd January, 1985.

3. Owners/Place of business (Cl. 1)
J. Poulsen Chartering,
as Disponent Owners

4. Charterers/Place of business (Cl. 1)
Serfina S.A. Fribourg
Switzerland.

5. Vessel's name (Cl. 1)
M/V KATJA or Sub.

6. GRT/NRT (Cl. 1)
995/676 mtons

7. Deadweight cargo carrying capacity in tons (abt.) (Cl. 1)
2.886 Tdw

8. Present position (Cl. 1)
Trading

9. Expected ready to load (abt.) (Cl. 1)
20 - 28 February, 1985

10. Loading port or place (Cl. 1)
1 Safe berth Zeebrugge - Varberg - Nordenham - 1 South Africa

11. Discharging port or place (Cl. 1)
1 Safe berth Bandar Abbas

12. Cargo (also state quantity and margin in Owners' option, if agreed; if full and complete cargo not agreed state "part cargo") (Cl. 1)
Minimum 90 TEU's - Upto full and Complete IMCO Cargo in TEU's and Breakbulk (Palletized Drums/Boxes).

13. Freight rate (also state if payable on delivered or intaken quantity) (Cl. 1)
U.S. Dollars 330.000.- Lumpsum F.I.O.S. Payable 20% within 5 B/Days after signing/Releasing BS/L marked "Freight Prepaid on Zeebrugge, 20% Varberg, 25% Nordenham, 35% South Africa

14. Freight payment (state currency and method of payment; also beneficiary and bank account) (Cl. 4)
Jyske Bank A/S.
Vesterbrogade 9, Copenhagen 1501 V.
Swift Code JYBADKKK-Telex 27340-Phone: (1)212222 - Account No USD 5068-950001-3
Favour Hongsted Chartering A/S. Ref above [illegible]

15. Loading and discharging costs (state alternative (a) or (b) of Cl. 5; also indicate if vessel is gearless)

16. Laytime (if separate laytime for load. and disch. is agreed, fill in a) and b). If total laytime for load. and disch., fill in c) only) (Cl. 6)
a) Laytime for loading
b) Laytime for discharging
c) Total laytime for loading and discharging
17 total Days AP Shex/Fhex U.U.

17. Shippers (state name and address) (Cl. 6)

18. Demurrage rate (loading and discharging) (Cl. 7)
USDollars 2.200 PD PRATA/Free Despatch

19. Cancelling date (Cl. 10)
28th February, 1985

20. Brokerage commission and to whom payable (Cl. 14)
3.75% to Grenor Shipping Co Ltd - 1% to Cosmos Shipping Ltd on F/DF/D

21. Additional clauses covering special provisions, if agreed.
Additional Clauses 18-37 as attached are deemed to be incorporated in this Charter Party.

COSMOS SHIPPING LTD.
TELEX: 213770 COSM GR
PHONE: 01 4112534
P.O. BOX 335 - PIRAEUS - GREECE

It is mutually agreed that this Contract shall be performed subject to the conditions contained in this Charter which shall include Part I as well as Part II. In the event of a conflict of conditions, the provisions of Part I shall prevail over those of Part II to the extent of such conflict.

Signature (Owners)	Signature (Charterers)
	SERFINA S.A. Fribourg Suisse 235

C0029.

SCANDINAVIAN COMMODITY AB

ORDER CONFIRMATION NO SK 85-162/293 1984.12.30

Time of delivery:

ITEM 1 : 100.000 units per month starting 1,5 month after receipt of operative Letter of Credit

ITEM 2 : 100.000 units per month starting 3 months after receipt of operative Letter of Credit

ITEM 3 : 30.000 units per month starting 3 months after receipt of operative Letter of Credit. After 10 months the delivery will be increased to 50.000 units per month after receipt of operative Letter of Credit

ITEM 4 : 350.000 units from stock promptly thereafter 100.000 units per month starting 30 days after delivery of the stock position. All after receipt of operative Letter of Credit.

ITEM 5 : 750.000 units from stock promptly thereafter 150.000 units 30 days after delivery of the stock position. All after receipt of operative Letter of Credit.

Packing:

ITEM 1 : 6.000 units in a wooden box
ITEM 2 : 8,000 units in a wooden box
ITEM 3 : 6.000 units in a wooden box
ITEM 4 : 6,000 units in a wooden box
ITEM 5 : 6.000 units in a wooden box

All boxes suitable for sea and land transportation.

Payment: Net cash against irrevocable Letter of Credit to be opened in our favour by Bank Melli Iran, London.

Origin: West Europe.

Shipment: From West Europe port to B. Abbas by vessel.

Shipping documents:

1. Seller's signed invoice including beneficiary's statement that goods are in conformity with the specification in seller's telex 1538/84 of 21.12.84 and 1571/84 of 23.12.84 and p/invoice 84-1282-293.

Invoice to state origin of goods.

Invoice not to be certified by Chamber of Commerce.

00339

Dynamit Nobel
AKTIENGESELLSCHAFT

001341 3/

Dynamit Nobel Aktiengesellschaft Postfach 1261 5210 Troisdorf

AB BOFORS
Nobel Kemi
Attn. Mr. Mats Lundberg
P.O. Box 800

S - 69180 BOFORS

Ihre Zeichen / Votre référence / Your reference — Ihre Nachricht vom / Votre lettre / Your letter of — Unsere Zeichen / Prière mentionner / Please state: hnm/ra — Telephon: (02241) 85-4577

5210 TROISDORF
19th March, '85

Explosive Trains for
Fuzes PD M557 and DM 111 A2/A3

We are pleased to quote as follows.

1. **3.0 Mio.** Delay Elements DM 1020
(equivalent to M2 T, incl. primer M54 and relay M7),
with metric thread M7 x 0.6
according to drawing no. 130 472,
amendment D of 10.10.'79 and
spec. TL 1375-299 of September '76,
incl. works' certificate

Price: DM 3.940,-- per 1.000 pieces.

2. **2.25 Mio.** Detonators DM 1015 A1
(equivalent to M 24)
according to drawing no. 130 482,
amendment 4 of 20.4.'82 and
spec. TL 1375-188, ed. 1 of September '77
incl. works' certificate.

Price. DM 1.600,-- per 1.000 pieces.

00042

D-1342

Dynamit Nobel Aktiengesellschaft

3. **2.25 Mio. Detonators DM 1013 A1**
(equivalent to M 17)
acc. to drawing no. 130 352
amendment 4 of 20.4.'82 and
spec. TL 1375-206, ed. 1 of June '79
incl. works' certificate

Price DM 1.[illegible]0,-- per 1.000 pieces.

4. 1,275 Mio. Detonators DM 1019 [illegible]
acc. to drawing no. 130 200
amendment 0 of 2.11.'66 and
amendment 4 of 24.4.'82 and
spec. TL 135-188, ed. 1 of September '77,
incl. works' certificate.

Price DM 1.200,-- per 1.000 pieces.

5. 1,7 Mio. Detonators DM 1020 A1,
acc. to drawing 130 202,
amendment 4 of 27.5.'73 and
spec. 1375-188, ed. 1 of September '77
incl. works' certificate

Price DM 3.[illegible]0,-- per 1.000 pieces.

Prices:

The above quoted prices are to be understood free Karlskoga, packing included.

Delivery

About 150.000 to 200.000 pieces monthly, starting approx. 3 months after receipt of order and export-certificate, for the application of which we require your end-use-declaration (Verbleibserklärung).

Payment

Against irrevocable, confirmed Letter of Credit, payable at Deutsche Bank AG, Cologne

Yours faithfully,

Dynamit Nobel Aktiengesellschaft

00131

Telegrams: "Defence", Nairobi
Telephone: Nairobi 721100
When replying please quote
Ref. No. DOD/OPS/84/85
and date



OFFICE OF THE PRESIDENT

DEPARTMENT OF DEFENCE
ULINZI HOUSE
P.O. Box 40668, NAIROBI
KENYA
15th November, 1984

D03321

CERTIFICATE

This is to confirm that the following goods has been purchased from federal directorate of supply and procurement, Beograd, Yugoslavia under contracts

V - 1/RP/773/IjV/A, B and C
V - 2/Mbl/Dc - 1

and consist of
1731 metric tons, of M1 powder for M402 in accordans with MIL.p. 60397 standard.

The goods under above contracts are intended for our own use and will not be reexported.

Approved by
MAJOR GENERAL
CHIEF OF STAFF
DEPARTMENT OF DEFENCE
NAIROBI.

Authorized by
PERMANENT SECRETARY
DEPARTMENT OF DEFENCE
P.O. Box 40668
NAIROBI.

SCANDINAVIAN COMMODITY AB

00173

Mr M Urban
5408 NASSAU/LAHN
West-Germany

1985.06.07

5) Ref. contract: I-2/RP/1680/LJV
covering 350 mt Hexogen
to be delivered
June - December 1985
Value: US $ 1.575.000.

6) Ref. contract V-1/RP/773/LJV/C
covering 69 mt M1 propellant powder
to be delivered
June - July 1985
Value: DM 1.414.500

Yours faithfully,
SCANDINAVIAN COMMODITY AB

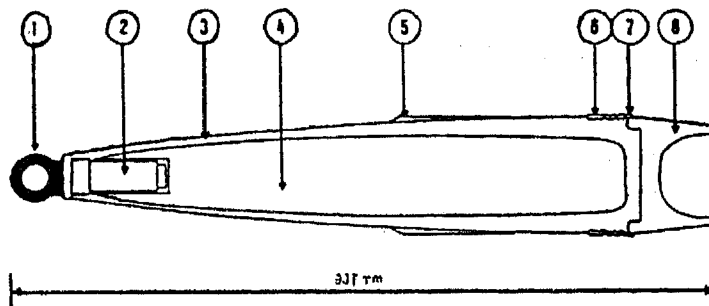
Karl-Erik Schmitz

OBUS EXPLOSIF LONGUE PORTEE
EXTENDED RANGE HIGH EXPLOSIVE SHELL
GRANADA EXPLOSIVA LARGO ALCANCE

ERFB

155 MM OBUSIER / HOWITZER / OBUS

NR 173



Utilisation	Use	Uso
tir à longue portée contre du personnel et du matériel avec effet de souffle et de fragmentation	long range firing against personnel and material producing blast effect and fragmentation	tiro de largo alcance contra personal y material con efecto de soplo y de fragmentación

Composants	Components	Componentes
1 bouchon de fermeture	1 closing cap	1 tapon de cierre
2 cartouche relais (comp. B)	2 supplementary charge (comp. B)	2 activador (comp. B)
3 corps d'obus (acier)	3 shell body (steel)	3 cuerpo de granada (acero)
4 charge explosive (comp. B)	4 bursting charge (comp. B)	4 carga explosiva (comp. B)
5 tetons de guidage	5 guiding nubs	5 tetones guia
6 ceinture	6 driving band	6 cintura
7 obturateur	7 obturator	7 obturador
8 culot	8 boat tail	8 culote

Caractéristiques techniques

masse de l'obus	45,400 kg
portée maximale	
obusier M109	15 800 m
avec charge spéciale	19 300 m
obusier M109A1	20 200 m
obusier M109G	20 200 m
obusier FH 77	25 000 m
obusiers FH 70, M198 et GCT	28.000 m
obusier GC 45	30 000 m
masse de composition B	8,800 kg

Technical data

weight of the shell	45,400 kg
maximum range	
howitzer M109	15 800 m
with special charge	19 300 m
howitzer M109A1	20 200 m
howitzer M109G	20 200 m
howitzer FH 77	25 000 m
howitzers FH 70, M198 and GCT	28 000 m
howitzer GC 45	30 000 m
weight of composition B	8,800 kg

Características técnicas

peso de la granada	45,400 kg
alcance maximo	
obus M109	: 15.800 m
con carga especial	: 19 300 m
obus M109A1	: 20 200 m
obus M109G	: 20 200 m
obus FH 77	: 25 000 m
obuses FH 70, M198 y GCT	: 28.000 m
obus GC 45	: 30.000 m
peso de composición B	: 8,800 kg

Emballage

huit obus sur une palette en bois

masse brute d'une palette	380 000 kg
volume d'une palette	303 dm3

Packing

eight shells per wooden box

gross weight of one pallet	380.000 kg
volume of one pallet	308 dm3

Embalaje

ocho granadas por paleta de madera.

peso bruto de una paleta	: 380.000 kg
volumen de una paleta	: 308 dm3



الفهرس

صفحة

رقم الايداع بدار الكتب
١٩٩٠/٧٦٩٦ م

مطابع مؤسسة دار الشعب - للصحافة والطباعة والنشر
٩٢ شارع قصر العيني - القاهرة ت ٣٥٥١٨١٠١ - ٣٥٥١٨١٨ - ٣٥٤٣٨٠٠

صفقات السلاح

****

□ تنفرد « دار الشعب » بتقديم هذه الترجمة العربية لكتاب « صفقات السلاح المشبوهة وحرب الخليج » الذى يعد من أهم وأخطر الاصدارات الوثائقية عن تجارة السلاح وعالمه الملىء بالثراء الفاحش والموت والدمار . عندما استطاع الصحفى الألمانى « يورجن بورث » أن ينفذ من الستار الحديدى المضروب بشدة حول السلاح وشركاته ورجاله وسماسرته وصفقاته وأسراره وأخطاره الجسيمة الممتدة إلى الشرق الأوسط .

وبترجمة عربية عميقة وبنظرة ثاقبة لكل هذه الأخطار يقدم لنا « الدكتور سامى أبويحيى » كل الحقائق والمستندات والدول المشاركة فى هذه الصفقات التى تستهدف تدمير الإنسان العربى .

والكتاب إضافة حقيقية وهامة للمكتبة الوثائقية المتخصصة التى تفخر « دار الشعب » بتقديمها للقارئ العربى والدارسين والباحثين والمتخصصين فى هذا المجال الحيوى والهام □

[١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م]